الجامعة الأردنية
كلية الاقتصاد والتجارة
قسم الاقتصاد والاحصاء

دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية في الأردن

٧٨٧٦١٦

اعداد
علي محمد رجا الصمادي

باشراف
الدكتور احمد قطنان

* قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد بكلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الاردنية سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م

Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاهـــــداء :

الى والدىّ اللذين ربياني صغيرا تقديرا واجـــلالا ،

الى اشقائي تقديراً لايثارهـــــــــــــــــــم ،

الى زوجتـي عرفـانا بالجميل ودعاء بالخيـــــــــــر ،

أهدى هذا البحـــث

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

شكر وتقدير

لا يسعني بعد ان أنهيت هذا البحث بحمد الله الا ان اتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنان والتقدير الى استاذي الفاضل الدكتور احمد قطنانـي الذي اشرف على هذه الرسالة وحرص على قراءة كل كلمة فيها ومناقشة جميع افكارها طيلة مدة اشرافه وعمل على مراجعة ما كتب اولا بأول حتى خرجت هذه الرسالة على ما هي عليه الآن .

وكذلك اتقدم بوافر الشكر والتقدير الى استاذي الكبير الدكتور عبد عبد الحميد خرابشه لمراجعته هذه الرسالة ولما ابداه من ملاحظات قيمة ساهمت في تحسينها .

كما واشكر جميع من تعاون معي وساهم في اخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود .

والله ولي التوفيق .

الباحث

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

محتويات الدراسة

الصفحة

— الاهداء ..... ب
— شكر وتقدير ..... جـ
— محتويات الدراسة ..... د
— قائمة الجداول ..... ك
— قائمة الملاحق ..... ل
— المقدمة ..... ل
— الاطار العام للبحث ..... ن
— الفصل الاول : — "خلفية عامة عن الاقتصاد الاردني" ..... ١—٩
أولا — الملامح الاساسية للاقتصاد الاردني ٢
أ) لمحة عامة ٢
ب) — الدخل القومي ٣
حـ) القطاعات الاقتصادية ٤
د) المعقبات التي تواجه الاقتصاد الاردني ٧
ثانيا — دور التخطيط في التنمية الاقتصادية ٨
ثالثا — دور البنوك التجارية ٩
رابعا — الخلاصة ٩
— الفصل الثاني : " خلفية نظرية عن البنوك التجارية" ..... ١٠—٢٥
اولا — تعريف البنك التجاري ١١
ثانيا — انواع البنوك ١٢
أ) — بنوك الاصدار ١٢
ب) — البنوك المتخصصة ١٢
حـ) — البنوك التجارية ١٣
١ — اهدافها ١٣
٢ — وظائفها ١٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصفحـــة

ثالثا ـ الدور التمويلي للبنوك التجارية ١٨
رابعا ـ تقييم الدور التمويلي للبنوك التجارية في الاردن من خلال
الدراسات السابقة في هذا المجال ٢٢
خامسا ـ الخلاصـــة ٢٤

الفصل الثالث : " البنوك التجارية في الاردن (مواردهـــا
واستخداماتها) وتطور الرقابة عليها " ..... ٢٦ — ٧٠
اولا ـ نشأة البنوك التجارية ٢٧
ثانيا ـ هيكل الجهاز المصرفي الاردني ٢٩
ثالثا ـ الرقابة على البنوك التجارية قبل انشاء البنك المركزي
الاردنـي ٣٠
رابعا ـ الرقابة على البنوك التجارية بعد تأسيس البنك المركـزي
عام ١٩٦٤ ..... ٣٢
أ) السياسة النقديـة ٣٤
ب) السياسة الائتمانيـــة ٤٤
خامسا ـ مصادر واستخدامات اموال البنوك التجارية ٤٩
أ) المصـــادر ٥٣
ب) الاستخدامات ٦٧

الفصل الرابع : ـ " تمويل البنوك التجارية للتنمية الاقتصاديـــة
في الاردن " ..... ٧١—١٣١
اولا ـ التطورات المصرفية الداخليـة ٧٤
ثانيا ـ التطور الهيكلي للجهاز المصرفي الاردني ٨١
أ) النقد المتداول والودائـع ٨١
ب) سرعة التداول (الداخلية) للنقود في الاردن .. ٨٣
جـ) مكونات الميزانية المجمعة للبنوك التجارية في الاردن ٨٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصفحة

ثالثاً الائتمان المصرفي والتضخم في الاردن ٩٠
رابعاً استثمارات البنوك التجارية في الاردن ٩٦
أ) الاستثمارات المحلية ٩٧
ب) الاستثمارات خارج الاردن ٩٩
ج) مساهمة البنوك التجارية في الاكتتاب بالدين العام ١٠١
خامساً تسهيلات البنوك التجارية الائتمانية في الاردن ١٠٦
أ) المساهمة الائتمانية للبنوك التجارية ١٠٧
ب) التوزيع الجغرافي للتسهيلات الائتمانية ١١٣
ج) توزيع تسهيلات البنوك التجارية الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية ١١٦
سادساً اثر حوالات الاردنيين العاملين في الخارج في حفز انشاء البنوك المختلطة في الاردن ١٢٤
أ) اثر حوالات الاردنيين في الخارج ١٢٥
ب) اثر حوالات الاجانب العاملين في الاردن على الجهاز المصرفي وانشاء بنوك جديدة ١٢٩
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات ١٣٢-١٤٢
النتائج ١٣٣
التوصيات ١٣٨
المراجع ١٤٣
ملخص الرسالة باللغة الانجليزية .....

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الجداول

رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
١	عدد البنوك التجارية العاملة في الاردن (الضفة الشرقية فقط) لغاية عام ١٩٨١	٢٨
٢	ودائع وتسهيلات وموجودات الجهاز المصرفي في الضفة الشرقية كما كانت في ٣١/١٢/١٩٨١	٣٠
٣	نسبة الكمبيالات والاسناد المخصومة الى التسهيلات الاجمالية الممنوحة بواسطة البنوك التجارية (٧٠—١٩٨٠)	٤١
٤	موجودات ومطلوبات البنوك التجارية للفترة (٧٠—١٩٨٠)	٥١
٥	تصنيف ودائع البنوك التجارية طبقا للجهة المودعة (٧٠—١٩٨٠)	٥٥
٦	ودائع البنوك التجارية طبقا للجهة المودعة وانواعها الرئيسية للفترة (٧٠—١٩٨٠)	٥٧
٧	توزيع الودائع طبقا لانواعها للفترة (٧٠—١٩٨٠)	٥٩
٨	حصة رأس المال والاحتياطيات الى اجمالي الودائع للفترة (٧٠—١٩٨٠)	٦٤
٩	حصة رأس المال والاحتياطيات الى اجمالي موجودات/ مطلوبات البنوك التجارية (٧٠—١٩٨٠)	٦٥
١٠	مردود رأسمال البنوك التجارية في الفترة (٦٩—١٩٨٠)	٦٦
١١	الاهمية النسبية لبند الاقتراض من البنك المركزي والبنوك المحلية (٧٠—١٩٨٠)	٦٨
١٢	الميزانية المجمعة للبنوك التجارية (بعض البنود الرئيسية) للفترة (٧٠—١٩٨٠)	٧٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع / قائمة الجداول

رقم الجدول	محتـــــــــــــوى الجـــــــدول	الصفحـــــة
١٣	حجم الائتمان المصرفي للفترة (٧٠—١٩٨٠)	٧٩
١٤	حجم وسائل الدفع للفترة (٧٠—١٩٨٠)	٨٠
١٥	نسبة النقد المتداول لدى الجمهور الى عرض النقد في الاردن (٧٠—١٩٨٠)	٨٢
١٦	سرعة التداول الدخلية في الاردن (للضفة الشرقية فقط) (٧٠—١٩٨٠)	٨٤
١٧	تطور الاهمية النسبية لبعض عناصر الاصول في الميزانية المجمعة للبنوك التجارية (٧٠—١٩٨٠)	٨٧
١٨	سيولة البنوك التجارية في الاردن للفترة (٧٠—١٩٨٠) .	٨٩
١٩	النشاط الاقتصادي والائتمان المصرفي : الميل المتوسط (٧٠—١٩٨٠)	٩٢
٢٠	النشاط الاقتصادي والائتمان المصرفي : الميل الحدّي (٧٠—١٩٨٠)	٩٣
٢١	النشاط الاقتصادي والائتمان المصرفي : معامل الاستقرار النقدي (٧٠—١٩٨٠)	٩٥
٢٢	الاهمية النسبية لبندي استثمارات البنوك في الداخل والخارج الى مجموع ودائع البنوك (٧٠—١٩٨٠)	١٠٠
٢٣	تطور الدين العام الداخلي خلال الفترة (٧٠—١٩٧٩)	١٠٢
٢٤	توزيع ملكية الدين العام الداخلي للفترة (٧٠—١٩٧٦)	١٠٤

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع/قائمة الجـــداول

رقم الجدول	محتـــــوى الجـــــدول	الصفحـــة
٢٥	توزيع الاهمية النسبية لملكية الدين العام للفـــترة (٧٠—١٩٧٩)	١٠٥
٢٦	التمويلات والاسناد المخصومة بواسطة البنوك التجاريـة العاملة في الاردن موزعة حسب الآجل (٧٥—١٩٨٠) ..	١٠٩
٢٧	السلف والقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية العاملة في الاردن موزعة حسب الاجل (١٩٧٥—١٩٨٠)	١١١
٢٨	توزيع القروض المصرفية المجمعة حسب القطاعات الاقتصادية حتى عام (١٩٨٠)	١١٢
٢٩	توزيع التسهيلات الائتمانية داخل عمان وخارجها حسب عدد العملاء (٧٩—١٩٨١)	١١٤
٣٠	التوزيع النسبي للتسهيلات الائتمانية للبنوك التجاريـة داخل عمان وخارجها حسب عدد العمـــــلاء (٧٩—١٩٨١)	١١٥
٣١	توزيع تسهيلات البنوك التجارية الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية (٧٠—١٩٨٠)	١١٨
٣٢	التوزيع النسبي لتسهيلات البنوك التجارية الائتمانيـة حسب القطاعات الاقتصادية (٧٠—١٩٨٠)	١١٩
٣٣	معامل الارتباط بين التسهيلات الائتمانية الممنوحـة لقطاع التجارة العامة وبين حجم المستـــوردات (٧٠—١٩٨٠)	١٢٢
٣٤	تطور حوالات العاملين في الخارج وودائع تحت الطلب وودائع الادخار والتوفير ولاجل (٧١—١٩٨٠)	١٢٥

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثابع / قائمة الجـــــداول

رقم الجدول	محتـــــــوى الجـــــــــداول	الصفحـــة
٣٥	الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الخارج الى كل من الدخل القومي وعرض النقد (١٩٨٠-٧١) ٠٠٠٠٠٠	١٢٦
٣٦	معامل الارتباط بين التحويلات وعرض النقد (١٩٨٠-٧١)	١٢٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قائمة الملاحـــــق

رقم الملحق	محتـــــوى الملحـــــق	الصفحـــة
١	حجم التجارة الخارجية الى الناتج القومي الاجمالي وحصة الفرد من المستوردات والصادرات (٧١—١٩٧٩)	١٥٢
٢	الانفاق على الانتاج القومي الاجمالي (٦٧—١٩٧٩) ..	١٥٣
٣	المصدر الصناعي للانتاج المحلي الاجمالـــــي (٦٨—١٩٧٩)	١٥٤
٤	الايرادات المحلية والمساعدات الاجنبيـــــة (٧٥—١٩٧٩)	١٥٥
٥	الانتاج الزراعي (للضفة الشرقية) (٧٣—١٩٧٩)	١٥٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

"بسم الله الرحمن الرحيم"

المقدمة :ـ

تسعى الدول النامية والمتطورة الى رفع كفاءة اقتصادياتها وتعمل على تطويرها وتحاول النهوض بمستوى الرفاه الاقتصادي لابناء مجتمعاتها بزيادة الدخل القومي بمجموعه ودخل الفرد في متوسطه. وفي سبيل ذلك تتبنى تلك الدول برامج للتنمية الاقتصادية وتصطدم الدول النامية في معظم الاحيان بمعقبات كأداء تعرقل سير التنمية فيها وعلى رأس هذه المعقبات تأتي ندرة رؤوس الاموال. وفي سعيها لمعالجة هذه المشكلة تلجأ هذه المجموعة من الدول الى الاقتراض الخارجي لتغطية النقص في الارصدة النقدية الا ان هذا الدين قد يشكل عبئا ثقيلا على كاهل الدولة المقترضة اذ يمثل التزاما يتوجب تسديده في تاريخ الاستحقاق المحدد مضافا اليه ما يترتب عليه من فوائد ناهيك عن المغالاة في شروط اقراضه الامر الذي يمس المساس بسيادة الدولة الوطنية.

ومن هنا تبرز اهمية البنوك التجارية التي يمكن ان تتعاون فيما بينها على تقديم القروض الطويلة الاجل أو ما يعرف بالقروض المجمعة (Syndicated Loans) لمشروعات التنمية الاقتصادية بدلا من التركيز على تمويل قطاع الخدمات وقطاع التجارة.

وتهدف هذه الرسالة الى التعرف على دور البنوك التجارية ومدى مساهمتها في تمويل التنمية الاقتصادية في الاردن خلال الفترة ٧٠ـ١٩٨٠. وقد جرى بحث الجوانب المختلفة من عمل البنوك التجارية في ضوء الاحصاءات والبيانات والمعطيات المتوفرة بالاعتماد على مجموعة كبيرة من الكتب والدراسات والنشرات المتخصصة في موضوع البنوك التجارية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية.

وتنقسم هذه الرسالة الى فصول خمسة. تضمن الفصل الاول منها الملامح الاساسية للاقتصاد الاردني وما يواجهه من معقبات ودور التخطيط في التنمية الاقتصادية، واين يقع دور البنوك التجارية؟ . اما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه بحث البنوك التجارية نظريا وبينا انواع البنوك وتعريف البنك التجاري وقمنا

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بتحديد الدور التمويلي للبنوك التجارية وتقييم الدراسات السابقة لهذا الدور.

وفي الفصل الثالث بحثنا في نشأة البنوك التجارية في الاردن وهيكلية الجهاز المصرفي الاردني والرقابة على البنوك التجارية ومصادر واستخدامات الاموال فيها. اما الفصل الرابع فقد تضمن دراسة التطورات المصرفية المحلية والتطور الهيكلي للجهاز المصرفي في الاردن واستثمارات البنوك في الداخل والخارج وسياساتها الائتمانية وتوزيع تسهيلاتها قطاعيا وجغرافيا وأثر تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج على الجهاز المصرفي الاردني. وفيما يتعلق بالفصل الخامس والاخير فقد اشتمل على اهم ما توصلنا اليه من نتائج وتوصيات.

هذا بايجاز ماتم تناوله في هذه الرسالة في ضوء ما توفر لدينا من بيانات ومعلومات وكلنا امل ان تكون جوانب النقص فيها مجالا لبحث دراسات اخرى مستقبلية.

" والله من وراء القصد "

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاطار العام للبحث

أ) اهداف الدراسة : —

ان الهدف العام من هذه الدراسة هو التعرف على ماهية دور البنوك التجارية في مجال تمويل التنمية الاقتصادية في الاردن ومن ثم محاولة التعرف على أوجه النقص في نشاطات البنوك وما يعتريها من مثالب وثغرات بغية تلافيها من قبل البنوك التجاريةوتقديم بعض التوصيات التي يمكن ان تؤدي الى تحسين عملها وتوجيه انشطتها نحو الاوجه التنموية .

ب) اسلوب الدراسة : —

سنتبع في هذه الدراسةالاسلوبالتحليلي عن طريق استخدام الاسلوب الاحصائي وذلك باستخدام عملية تبويب البيانات الرقمية في جداول احصائية وتحليلها وكذلك استعمال الوسط الحسابي والنسب المئوية ومعامل الارتباط .

ج) محددات البحث : —

واجه البحث بعض المحددات التي لابد من ذكرها :

١ — نقص الاحصاءات المصرفية الدقيقة التي تغطي بعض الجوانب الهامة من العمل المصرفي .

٢ — ان ظروف الاحتلال الاسرائيلي البغيض جعل الحسابات والاحصاءات على المستوى الكلي غير دقيقة اذ لاتزال أنشطة البنوك التجارية في الضفة الغربية مجمدة .

٣ — وجود بعض السرية والكتمان بالنسبة لعدد من انشطة البنوك التجارية الامر الذي يقلل من فعالية تحليل هذه الانشطة .

٤ — وأخيرا يعتبر عدم توفر الامكانات المادية للبحث من اهم العوامل المحددة له .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

د) مصادر البيانات : —

يعتمد البحث بصورة اساسية على المصادر الآتية :

١ — المعلومات والبيانات والاحصاءات الصادرة عن الجهاز المصرفي الاردني من كتب ومجلات .

٢ — الكتب المنشورة المتعلقة بعمل البنوك التجارية وأنشطتها وفعالياتها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــــل الأول

" خلفية عامة عن الاقتصاد الأردنـــــــــــي "

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــل الأول

خلفية عامة عن الاقتصاد الاردنـــي

أولا ـ الملامح الاساسية للاقتصاد الاردني : ـ

سنحاول في هذا الفصل القاء الضوء على الملامح الاساسية للاقتصاد الاردنـي لكي نحدد المشاكل والصعوبات التي تواجهه ودور البنوك التجارية العاملـة فـي الاردن لمواجهة هذه المشاكل : ـ

أ) لمحة عامة : ـ

تبلغ مساحة الاردن (٩٥٧٤٠) [1] كيلومتر مربع منها (٧٥٥٥) كيلومتر مربـع مساحة البحر الميت و (٨٤٥٣٥) كيلومتر مربع مساحة الضفة الشرقية والباقـي (٣٦٥٠) كيلومتر مربع تمثل مساحة الضفة الغربية المحتلة .

تشير التقديرات الاحصائية عن عدد السكان في الضفة الشرقية لعام ١٩٧٩ م الى ان ذلك العدد قد بلغ (٢ر٢) [2] مليون نسمة ، وبلغت الكثافة السكانية فـي الاردن عام ١٩٧٩ (٢٢) [3] شخصا لكل كيلومتر مربع واحد ، في حين بلغت نسبـة النمو السكاني (٤ ٪) [4] لنفس العام ، وتعتبر هذه النسبة عالية جدا بمقارنتهـا بالمعدل العالمي للنمو السكاني البالغة (٢ ٪) .

ونجد في توزيع السكان حسب المناطق نسبة عالية من التركز في محافظة العاصمة عمان ويعزى ذلك الى سوء توزيع الخدمات في الاردن وبالنسبة لتوزيع القوى العاملـة على قطاعات الاقتصاد المختلفة نجد ان هناك نسبة عالية تعمل في قطاعـات الخدمات في حين اننا نجد نسبة اقل تعمل في قطاعات الانتاج المادية (الصناعة ، التعدين والزراعـة) .

---

١ ـ اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية ، التنمية الاقتصادية في الدول العربية ١٩٥٠ـ١٩٦٥م (بيروت ، مطبعة لبنان) ، ص ٨٠٧ .

٢ ـ دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية (عمان ، مطبعة دائـرة الاحصاءات العامة ، ١٩٧٩) ، العدد الثلاثون .

٣ ـ المرجع السابق ، العدد الخامس والعشرون ، ١٩٧٥ .

٤ ـ المرجع نفسـه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب) الدخل القومي :—

حقق الاقتصاد الاردني نموا متسارعا في الاونة الاخيرة، حيث تزايد الانفاق على الناتج القومي الاجمالي بمعدلات متسارعة فارتفع من (٥ر١٤٢) مليون دينار عام١٩٦٧م الى (٥ر٦٢٣) مليون دينار عام١٩٧٦، أي بزيادة نسبتها (٣٣٧٪) وبمعدل سنوي قدره (٥ر٣٧٪) . (انظر الملحق رقم ٢) .

ويوضح الجدول المذكور ان الانفاق الاستهلاكي بشقيه العام والخاص[٥] قد ازداد بمعدل (٣٦٪) سنويا للفترة ٦٧—١٩٧٩ في حين حقق تكوين رأس المال الثابت زيادة معدلها (٨٢٪) لنفس الفترة، هذا ويمكن القول ان الاردن لا يزال بلدا مستوردا وذلك لكون قيم المستوردات تتجاوز قيم الصادرات في جميع الاحوال .

ورغم ذلك فقد حدث تغيرا نسبيا لصالح الصادرات على حساب المستوردات حيث يوضح الملحق رقم (١) زيادة الصادرات بنسبة (٩ر٥٥٤٪) مقابل زيادة المستوردات بنسبة (٥ر٥١٨٪) في الفترة ١٩٧٢—١٩٧٩م.

أما عن صافي الدخل من الاستثمارات في الخارج فقد ازدادت اهميته النسبية في الناتج القومي الاجمالي من (٩ر٧٪) عام١٩٦٧ الى (٧ر١٩٪) عام ١٩٧٩ (انظر الملحق رقم٢) ، ومما ساعد في ذلك نمو تحويلات العاملين الاردنيين في الخارج[٦]. وفيما يتعلق بالدخول المتحققة من مختلف القطاعات الاقتصادية فقد ساعدت على نمو الانتاج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة، اذ ازداد بنحو أربعة أضعاف في الفترة ١٩٦٨—١٩٧٩م (انظر الملحق رقم٣) هذا مع ملاحظة تذبذب القيمة المضافة للقطاع الزراعي نظرا لاعتماده بصورة رئيسية على مياه الامطار التي تتصف بتذبذبها من عام لآخر، وبشكل عام فان قطاعات الخدمات

---

٥ — يعكس ذلك التحسن في مستوى الخدمات والمرافق العامة كالتعليم والخدمات الصحية ومشاريع البنية التحتية علاوة على التحسن الملموس في مستوى المعيشة .

٦ — انظر الجزء الخاص بالتحويلات ص ١٢٤—١٣١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تحتل المرتبة الاولى من حيث المساهمة في الناتج القومي الاجمالي حيث تشكل ثلثي الناتج القومي الاجمالي في حين يشكل الثلث الباقي قطاعي الزراعة والصناعة.

ويلاحظ ان الانفاق الاستهلاكي بشقية العام والخاص يتجاوز الناتج القومي الاجمالي وان الايرادات المحلية لا تغطي اجمالي النفقات العامة ففي الفترة ١٩٧٥—١٩٧٩م تراوحت مساهمة الايرادات المحلية في تغطية النفقات العامة الاجمالية مابين (٥ر٣٦ ٪—١ر٤٢ ٪) "انظر الملحق رقم ٤" ويتضح من الملحق رقم (٤) تدني حصيلة الايرادات المحلية مقارنة مع المساعدات الاجنبية[٧] مما يظهر الاعتماد الرئيسي على المساعدات الاجنبية التي تتصف احيانا بعدم الاستقرار والتذبذب بالاضافة الى المغالاة في شروط منحها.

حـ) القطاعات الاقتصادية :—

١ — قطاع الزراعة :

يعتبر قطاع الزراعة من اهم القطاعات الاقتصادية التي يتألف منها الاقتصاد الاردني سواء من حيث علاقته بالدخل القومي او بالعمالة او بالتجارة الخارجية فهي توفر فرص عمل لحوالي (٢٠ ٪)[٨] من القوى العاملة وقد بلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي الاجمالي نحو (٥ر٦ ٪) عام ١٩٧٩ ، أما الصادرات الزراعية فقد تراوحت نسبتها ما بين (٢ر٣١ ٪—٠ر٤٥ ٪) من اجمالي الصادرات للفترة ١٩٧٥—١٩٧٩م[٩] .

تبلغ نسبة الاراضي القابلة للاستغلال الزراعي حوالي (٤ر١٤ ٪) من اجمالي المساحة ولا تزيد المساحة الزراعية الآن عن (١٥) مليون دونم للزراعة الدائمة و (٢) مليون دونم على شكل مراعي طبيعية وغابات[١٠].

---

٧ — مصنفة في الجدول الى مساعدات مالية لدعم الموازنة ومساعدات اقتصادية وفنية.
٨ — دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية ١٩٧٩، العدد الثلاثون.
٩ — البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي السادس عشر لسنة ١٩٧٩م.
١٠ — دائرة المطبوعات والنشر، التنمية الزراعية في الاردن، عمان، ١٩٧٩م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبشكل عام فان القطاع الزراعي يعاني من مشاكل جمة اهمها : —

أ) تدني مستوى الانتاجية لا سيما في المزارع البعلية بسبب اتباع الاساليب التقليدية في الزراعة ، فمثلا بلغت حصيلة الدونم الواحد من مادة البقدونس والسبي (١/٣) حصيلة الدونم الواحد من الاراضي البعلية في بعض الدول المتقدمة (١١) ، كذلك انخفضت انتاجية الدونم الواحد لمحصول القمح من (٢٠٠) كيلوغراما لكل دونم لعام ١٩٧٨ الى (١٧) كيلوغراما لكل دونم عام ١٩٧٩ (١٢) .

ب) تذبذب الانتاج وعدم استقرارة لاعتماده الرئيسي على مياه الامطار في الزراعة البعلية (أنظر الملحق رقم ٥) .

ج) صغر حجم الحيازات الزراعية ، حيث يشير التعداد الزراعي لعام ١٩٦٥ الى ان معدل حجم الحيازات الزراعية لا يزيد عن عشرة هكتارات (كل هكتار = ١٠ دونم) .

أما الثروة الحيوانية فتتأثر عادة بالظروف البيئية لا سيما الامطار والتي يتوقف عليها توفر الاعشاب ، وبذلك يتذبذب عددها من سنة لأخرى . على أي حال فان عدد الحيوانات اللاحمة غير كاف للاستهلاك المحلي الامر الذي يتطلب استيراد كميات كبيرة من اللحوم .

٢ — قطاع الصناعة والتعدين : —

اتخذ القطاع الصناعي اهمية متزايدة حيث بدأ على شكل صناعات خفيفة ويدوية في اوائل الخمسينات من هذا القرن ثم تطورت اهميته تدريجيا الى أن اصبحت تقوم الان العديد من الصناعات المحلية المختلفة كصناعة تكرير البترول ودباغة الجلود والاسمنت والبوتاس والاسمدة والتبغ والسجاير والنسيج والفوسفات ... الخ .

---

١١ — المجلس القومي للتخطيط ، برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية ، عمان ، ١٩٦٤ — ١٩٧٠ ، ص ١٤ .

١٢ — دائرة الاحصاءات العامة ، النشرة الاحصائية السنوية ، عمان ، ١٩٧٩ م ، العدد الثلاثون .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد حقق هذا القطاع نموا ملحوظا ومضطردا فقد ارتفع الدخل الصناعي من (١ر٤٩) مليون دينار عام ١٩٧٤م الى (٧ر٧٨) مليون دينار عام ١٩٧٥ ومن (٣ر٨٤) مليون دينار عام ١٩٧٨ الى (٤ر١١٠) مليون دينار عام ١٩٧٩م[١٣].

ساعد التحسن في زيادة الاستهلاك المحلي على ارتفاع الطلب المحلي وبالتالي زيادة الانتاج الصناعي وتنفيذ وانشاء مشاريع صناعية جديدة بالاضافة الى توسيع وتطوير المشاريع التي كانت قائمة، فقد بلغ عدد الشركات الصناعية المسجلة لعام ١٩٧٧م (٢٥٢) شركة بلغ رأسمالها حوالي (١١) مليون دينار ارتفع عددها الى (٢٦٠) شركة بلغ رأسمالها (١٧) مليون دينار عام ١٩٧٩م[١٤].

ويمكن تلخيص المعيقات التي تواجه القطاع الصناعي على النحو التالي :—

أ) نقص المواد الخام وارتفاع تكاليف النقل وتزايد تكاليف الوقود والطاقة.

ب) تسرب الكفاءات الفنية المحلية للخارج بحثا عن شروط افضل للعمل.

ج) عدم توفر رأس المال الحكومي والخاص نتيجة لضعف عملية التكوين الرأسمالي.

د) صغر حجم السوق المحلي.

٣ — قطاع التجارة الخارجية :—

يحتل هذا القطاع مكانة هامة في الاقتصاد الاردني اذ تشكل المستوردات جزءا هاما من الناتج القومي الاجمالي وتتجاوز الصادرات الوطنية في معظم الاحيان والمحصلة النهائية هي العجز في الميزان التجاري ومن هذا يمكن وصف الاقتصاد الاردني بانه اقتصاد مستوردا.

---

١٣ — البنك المركزي الاردني، التقارير السنوية للاعوام ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨ و ١٩٧٩م.

١٤ — البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي لعام ١٩٧٩م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فقد بلغ نصيب الفرد الواحد من المستوردات عام ١٩٧١ (٤٢ر٥) دينار ارتفع الى (٢٧٣ر٩) دينار عام ١٩٧٩م ، في حين ارتفع نصيب الفرد الواحد من الصادرات من (١٥ر١) دينار عام ١٩٧١ الى (٣٨ر٤) دينار عام ١٩٧٩م (انظر الملحق رقم ١) .

علاوة على ماذكر فان التركيب السلعي للتجارة الخارجية يميل لصالح السلع الاستهلاكية تليها المواد الخام والسلع الوسيطة وشبه المصنعة ثم تأتي السلع الانتاجية في المرتبة الاخيرة .

٤ — القطاعات الاخرى : —

يتضمن الاقتصاد الاردني قطاعات هامة اخرى وهي قطاع البناء فقد واصل هذا القطاع نموه المضطرد في السنوات الاخيرة لتزايد عدد السكان وزيادة الطلب على المساكن ، كما يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الهامة من حيث مشاركته في الانتاج القومي الاجمالي .

د) المعقبات التي تواجه الاقتصاد الاردني : —

يتضح من الاستعراض السابق لملامح الاقتصاد الاردني العامة وجود بعض المعقبات والصعوبات التي تعترض مسيرة التنمية الاقتصادية ويمكن ان نجملها بما يلي :

١ — الزيادة الملحوظة في الانفاق الاستهلاكي بشقيه العام والخاص الامر الذي يؤثر عكسيا على عملية التكوين الرأسمالي وبالتالي نقص الارصدة النقدية اللازمة للسير قدما في عملية التنمية الاقتصادية .

٢ — انخفاض معدلات الدخل الفردي الامر الذي لا يسمح بتحقيق مستويات عالية من الاستثمار .

٣ — ان المدخرات المتاحة لا تتوجه باستمرار نحو الانشطة الاستثمارية في المشروعات الاقتصادية وان قسما منها يبقى مكتنزا .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤ — العجز المستمر في الميزان التجاري نتيجة لتجاوز قيمة المستوردات عن قيمة الصادرات علاوة على ان قيمة السلع الاستهلاكية تشكل نصيب الاسد من قيمة المستوردات الاجمالية .

٥ — الاعتماد الكبير على المساعدات والقروض الاجنبية التي تتصف بعدم استقرارها بالاضافة الى المغالاة في شروط منحها .

٦ — يعتبر الاقتصاد الاردني اقتصاد خدمات حيث يحتل قطاع الخدمات المرتبة الاولى من حيث الاهمية النسبية في المشاركة في الناتج القومي الاجمالي مقارنة بالقطاعات الانتاجية الاخرى .

ثانيا — دور التخطيط في التنمية الاقتصادية : —

تعاقبت خطط التنمية الاقتصادية في الاردن منذ أوائل الستينات من هذا القرن من أجل مواجهة المشاكل الاقتصادية التي تعترض مسيرتها والعمل على استغلال الموارد المتاحة بافضل الطرق فجاءت خطة التنمية الاقتصادية الاولى والتي عرفت بمشروع السنوات الخمس (١٩٦٣ — ١٩٦٧ م) ثم عدلت الى ما عرف ببرنامج السنوات السبع (١٩٦٤ — ١٩٧٠ م) تلى ذلك خطة التنمية الثلاثية (٧٣ — ١٩٧٥ م) وخطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ — ١٩٨٠ م) .

وقد اتفقت جميع هذه الخطط على نقاط عامة ومشتركة يمكن اجمالها بما يأتي :

أ) تحقيق نمو معقول في الانتاج القومي الاجمالي بالتركيز على قطاعات الانتاج المادية وهي الزراعة والصناعة والتعدين والمياه والكهرباء والانشاءات .

ب) تحسين وضع ميزان المدفوعات بتخفيض العجز في الميزان التجاري .

حـ) زيادة اعتماد الخزينة على الايرادات المحلية لتغطية الانفاق الجاري للحكومة وتقليل الاعتماد على المساعدات والقروض الاجنبية .

د) خلق حوافز لجذب الاستثمار ورؤوس الاموال الاجنبية .

هـ) زيادة فرص الاستخدام وتخفيض نسبة البطالة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثا ـ دور البنوك التجارية :-

يمكن القول ان الدور الذى تستطيع ان تمارسه البنوك التجارية يتمثل في حشد المدخرات المحلية واجتذاب رؤوس الاموال من الداخل والخارج وتوظيفها في طرق الاستثمار المنتج وتقديم القروض متوسطة وطويلة الاجل لمختلف القطاعات المنتجة وعلى الاخص ما يصرف الان بالقروض التجميعية التي تشترك عدة بنوك في منحها .

رابعا ـ الخلاصة :-

تعرضنا في الفصل السابق لملامح الاقتصاد الاردني الاساسية حيث تبين لنا انه يعاني من مجموعة من المشاكل تتلخص في كونه اقتصادا مستوردا يهيمن فيه قطاع الخدمات على القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة) وضعف التكوين الرأسمالي ونقص الارصدة النقدية اللازمة لسير عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي بروز الحاجة الى التمويل .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٦٣٧٨٧

الفصـــــل الثانـــي
خلفيـــــة نظرية عن البنـــوك التجاريـــــــــة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــــل الثانـــــي

خلفية نظرية عن البنـــوك التجاريـــــة

يمكن أعتبار البنوك التجارية والبنك المركزي حجر الزاوية في النظام الاقتصادي الحديث لقدرتها على خلق النقود المصرفية والنقود الورقية (البنكنوت) .

وفي الفقرات التالية سنتناول تعريف البنك التجاري وانواع البنوك ، ومن ثـــم اهداف البنوك التجارية والوظائف التي تمارسها في سبيل تحقيق تلك الاهـــداف ، وأخيرا سنتناول رأي الدراسات السابقة حول الدور التمويلي للبنوك التجارية فـــي التنمية الاقتصادية في الاردن .

اولا : تعريف البنك التجاري :ـ

لعلّ من الصعوبة بمكان ايجاد تعريف شامل لهذا النوع من المؤسســات لتعدد انواع النشاطات التي يمكن ان تقوم بها .

فقد عرف البرفسور (هانسن) البنوك التجارية انها " تلك المؤسسات التـــي تحتفظ بالنقود المودعة في خزائنها بواسطة عملائها . ومن ثم تقوم بمنح الائتمـــان من خلال اقراض تلك النقود "(١). وعرفها المشرّع الفرنسي على انها " المؤسســات التي تقوم ـ على سبيل الاحتراف ـ بتلقي الاموال من الجمهور على شكل ودائـــع او ما في حكمها وتستخدمها لحسابها الخاص في عمليات الخصم والائتمان او لتنـــي العمليات المالية "(٢) ، كما عرفها الدكتور محمد زكي الشافعي على انها " مؤسســات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الافراد القابلة للسحب لدى الطلب او بعد أجل قصير والتعامل بصفة اساسية في الائتمان القصير الاجل "(٣).

---

١ ـ JL Hanson, Monetary Theory & Practice, (Macdonald and Evans Ltd. , London, 1978) p.24

٢ ـ د . حسن محمد كمال و د . حسن احمد غلاب، البنوك التجارية ، (مكتبـــة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٩) ، ص ٢٤ .

٣ ـ د . محمد زكي الشافعي ، مقدمة في النقود والبنوك، (دار النهضة العربيـــة ، القاهرة، ١٩٦٧) ص ١٧٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتعني عبارة (البنك المرخص) في قانون البنوك الاردني بانه " الشركة التي رخص لها بمزاولة الاعمال المصرفية وفق احكام هذا القانون" وتعني عبارة "الاعمال المصرفية" (جميع الخدمات المصرفية لا سيما قبول الودائع واستعمالها مع الموارد الأخرى للبنك في الاستثمار كليا او جزئيا بالاقراض أو بأية طريقة أخرى يسمح بها هذا القانون) (٤).

وقد توسع نطاق العمليات التي تمارسها البنوك التجارية لتشمل فضلا عن القروض القصيرة الاجل وتلقي الودائع بمختلف انواعها ، تزويد الصناعة والزراعة والهيئات العامة بالائتمان الطويل الأجل وتمويل رأس المال الثابت وشراء الاسهم والسندات والمشاركة في المشروعات الصناعية احيانا .

ثانيا : انواع البنوك :-

تقسم البنوك عادة الى ثلاثة انواع رئيسية وهي (٥) :-

أ) بنوك الاصدار:

وهي تتولى عادة عملية اصدار النقود - البنكنوت - والعمل كبنك للبنوك وبنك للحكومة ووكيل مالي لها ، بالاضافة الى هدف الحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال تنظيم السياسة النقدية ، وتقوم البنوك المركزية بهذه المهام في كثير من الدول .

ب) البنوك المتخصصة :

وهي ما يختص عملها الرئيسي في تمويل قطاع معين من قطاعات الاقتصاد المختلفة كالقيام بتمويل الصناعة او الزراعة . . . الخ . ولا يكون في العادة تلقي الودائع من انشطتها الأساسية .

---

٤ - البنك المركزي الاردني ، قانون البنوك رقم(٢٤) لسنة ١٩٧١ والمعدل بموجب القانون المؤقت رقم(٥) لسنة ١٩٧٥ والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم(٢٥٣٣)تاريخ ١٥/ ١/ ١٩٧٥م.

٥ - D.P. Whiting, Elements of Banking, (Macdonald and Evens Ltd., London, 1975).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حـ) البنوك التجارية :

وهي موضوع بحثنا الرئيسي ، وكما أسلفنا تتولى عملية قبول الودائع واستخدامها في تقديم الائتمان للعملاء او الاستثمار في الاوجه الاخرى كالاوراق المالية مثلا ومهما يكن من امر سنتناول تاليا أهداف ووظائف البنوك التجارية بشيء من التفصيل .

١ — اهدافهـا :—

تهدف البنوك التجارية — حتى ولو كانت مملوكة للقطاع العام — الى تحقيق ربح كاف لتغطية نفقاتها على الاقل ، ويشكل العائد المتحقق عن الموجودات معظم دخل هذه البنوك ، ويعتمد دخل البنك على مقدار الفائدة المتحققة عن الموجودات وعن احلال الموجودات التي تحقق أعلى فائدة ممكنة ، وفي العادة تميل البنوك الى الاحتفاظ بموجودات تحقق أفضل عائد ممكن ، الا انها لا تستطيع اختيار موجوداتها على اساس ماتدره من عائد فحسب بل لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار سيولة هذه الموجودات ومدى ما تتصف به من أمان . وهي بالتالي تهدف الى التوفيق بين ثلاثة عناصر : الضمان والربحية والسيولة .

فالبنوك — كغيرها من المؤسسات المالية وبقية منشآت الاعمال — تهدف الى تحقيق أقصى ربح ممكن وزيادة نصيبها في السوق فهي الان عبارة عن مؤسسات تسعى للربح عن طريق جعل الفرق بين ايراداتها الكلية وتكاليفها الكلية اكبر ما يمكن خلال مدة زمنية معينة وذلك من خلال تنمية مواردها المختلفة بالوسائل المتاحة . وفي سبيل تحقيق ذلك تميل البنوك التجارية لان توسع من دائرة نشاطها بقبول المزيد من الودائع وتقديم القروض الائتمانية في فترات الرخاء والتوسع نظرا لما تدره عليها هذه العمليات من ارباح ، في حين تميل البنوك الى تقييد نشاطها في فترات الكساد والتراجع هروبا من مخاطر الاقراض في مثل هذه الظروف ، ويصبح من الصعب احداث زيادة في عرض النقود المصرفية — نقود الودائع — بمجرد زيادة ارصدة البنوك او تخفيض النسبة القانونية للاحتياطي اذ لن يترتب على زيادة تلك الارصدة سوى تراكم الاحتياطات العاطلة عن العمل والموجودة تحت تصرف تلك البنوك ودون ان تقوم هذه البنوك في العادة بتضخيم هذه الزيادة الى عدة امثالها من نقود ائتمانية . وفي حال غياب التعويض

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحكومي فان التوسع او الانكماش في منح القروض سيرافقه توسعا او انكماشا موازيـــا في المخزون النقدى مما يساهم في توسيع او تقييد الطلب ــ حسب الحالة ــ علـــى السلع والخدمات. (٦)

وللبنوك التجارية هدف آخر على المستوى القومي يتعلق بتمويل التنمية الاقتصادية، حيث يقع على البنوك مسؤولية مزدوجة في تحقيق مصلحتها الخاصة من جهة اضافـــة الى تحقيق الصالح العام من جهة أخرى، وكنتيجة لهذه المسؤولية المزدوجة للبنـوك كمؤسسات اعمال ومؤسسات تؤدى خدمات عامة للامة، فان ذلك قد يضع عبئـــا ثقيلا على كواهل البنوك التجارية، فهي اذا علمت من وجهة النظر التي تهتم بالمصلحة القومية فان ذلك قد يلحق الضرر بموقعها التنافسي في السوق، فمثلا اذا تحفظـت البنوك في سياساتها الاقراضية خلال فترات الرواج والتوسع فان من شأن ذلـــك ان يقلل من الارباح الضمنية لها، في حين اذا تحررت في السياسة الاقراضيـــة ابّان أوقات الانكماش والتراجع فان ذلك قد يلحق الضرر بمركزها المالي في السـوق. هذا من جانب ومن جانب أخر اذا عمل البنك التجارى على اساس تحقيق المصلحـــة الذاتية دون الالتفات الى المصلحة العامة فان ذلك قد يتسبب في الحاق الاذى بالاقتصاد القومي (٧).

٢ ــ وظائفها :ــ

أصبحت البنوك التجارية تحتل مركزا هاما وحيويا في النظم الاقتصادية الحديثة بما تضطلع به من وظائف شتى وما تزاوله من اعمال مختلفة، ويمكن تلخيص اعمال البنوك التجارية بعبارة واحدة وهي " التعامل في الائتمان او الاتجار في الديون" (٨).

---

٦ — John J. Klein, Money and the Economy, 4rth ed., (Hr Court Brace Jonavich Inc., New York, 1978) p. 33.

٧ — Ibid., P. 39

٨ — د. محمد زكي الشافعي، مقدمة في النقود والبنوك، ص ١٩٧.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي سبيل تحقيق ما سلف ذكره من اهداف فان البنوك التجارية تزاول وظائف متعددة منها ما يتخذ صفة العمل الاعتيادي المتكرر ومنها ماله طبيعة تنموية :—

أ) الوظائف الاعتيادية للبنوك :

تقوم البنوك التجارية بالوظائف الاعتيادية الآتية :

١ — قبول الودائع على اختلاف انواعها (٩) ، وتظهر هذه الودائع في جانب الاصول من ميزانية البنك التجاري . وتقوم البنوك باقراض هذه الودائع وتشغيلها في المجالات التي تراها ملائمة مسترشدة بمعيار أجل الوديعة .

٢ — تقديم الخدمات المصرفية لعملائها كتقديم النصح والمشورة الفنية لهم بهدف زيادة عدد هم واجتذاب المزيد من المدخرات لزيادة مواردها الامر الذي يسهم في تنمية الوعي المصرفي بين افراد المجتمع .

٣ — الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين او الاشخاص طالبي القروض، وبقيامها بهذا فان البنوك لا تختلف عن باقي المؤسسات المالية كشركات التأمين ومؤسسات الاقراض والادخار، وهي بهذا تساهم في حشد وتجميع الارصدة من مختلف جوانب الاقتصاد .

٤ — خلق الودائع : وتعرف هذه الوظيفة بالوظيفة النقدية للبنوك التجارية حيث يتميز الجهاز المصرفي بمفهومه الضيق (١٠) بمقدرة وحداته (١١) دون غيرها من مؤسسات الائتمان الاخرى (كبنوك الاستثمار وبنوك الادخار) على خلق النقود المصرفية التي تشكل وسيلة مهمة للدفع في الاقتصاديات النامية والمتطورة، وذلك

---

٩ — تقسم الودائع عادة الى انواع مختلفة من بينها (الودائع تحت الطلب او ما يعرف بالحسابات الجارية، الودائع لاجل او باشعار سابق والودائع الادخارية او التوفير .

١٠ — ينصرف الجهاز المصرفي بمفهومه الضيق الى مجموعة البنوك التجارية والبنك المركزي، انظر دراسة في النظم النقدية والمصرفية مع الاشارة الخاصة الى مصر ولبنان للدكتور صبحي تادرس قريصة، ص٦٢ .

١١ — لا تتأتى هذه المقدرة الواسعة على خلق الودائع لاى بنك بمفرده وانما تستطيع البنوك مجتمعة أن تزيد مقدار ودائعها الى اضعاف أية زيادة في ارصدتها النقدية، انظر : مقدمة في النقود والبنوك، للدكتور محمد زكي الشافعي ، ص١٩١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على اساس زيادة مضاعفة في موارد ها النقدية خلال مدة زمنية محددة، بحيث يصل حجم الودائع المشتقة الى عدة امثال تلك الزيادة.

وتستمد البنوك التجارية مقدرتها على خلق الودائع من احتفاظها بنسبة محددة من ودائعها على شكل احتياطي نقدي وذلك لمقابلة الالتزامات المترتبة عليها، علاوة على تواضع الافراد على قبول الالتزام المصرفي بالدفع لدى الطلب كأداة لتسوية الديون. ويوضّح ذلك اهمية البنوك كمؤسسات نقدية ووسائط مالية من خلال أثرها في النشاط الاقتصادي بتأثيرها على كمية النقود بالاضافة الى تأثيرها على حجم الودائع وتبعا لذلك على حجم وسائل الدفع، الامر الذي يعني ارتباط عرض النقد بمدى نشاطات البنوك في القيام بعمليات التسليف والاقتراض[١٢].

وقد ذهب الكثير من الاقتصاديين الى تأكيد اهمية دور البنوك التجارية في عملية خلق الودائع، فيقول ميرو "المعجزة الاولى للائتمان تكمن في خلق الودائع"[١٣]، وعند شومبيتر "أن الصيرفي منتج لسامة القوى الشرائية"[١٤].

الا أن مقدرة البنوك التجارية على خلق الودائع من خلال ما يعرف "بمضاعف الائتمان"[١٥] تواجه محددات منها[١٦] :—

١ — فعالية أساليب السياسة النقدية في خلق الودائع باستعمال ادواتها المختلفة كتغيير نسبة الاحتياطي النقدي واستعمال سعر اعادة الخصم واستخدام عمليات السوق المفتوحة.

---

١٢ — المرجع نفسه، ص ١٨٥.

١٣ — د. محمد الرزاز، محاضرات في النقود والبنوك، (مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٤) ص ٨٦.

١٤ — المرجع نفسه، ص ٨٦.

١٥ — مضاعف الائتمان: هو المعامل الذي يبين الزيادة الكلية في الائتمان ونقود الودائع نتيجة للزيادة الاولية في كمية الودائع.

١٦ — John J. Klein, Money and the Economy, 1978, Op.cit., pp. 115-155.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ — يعتبر عنصر الطلب على الائتمان من العوامل التي تحفز عملية خلق الودائـــع.

٣ — تعتبر نسبة التسرب النقدي من العوامل المقيـدة لعمليـــــة خلـق الودائـــع.

وتعتبر الوظيفة النقدية للبنوك التجارية في الدول النامية ذات درجة أقـــل أهمية بالمقارنة مع الدول المتطورة، ويعود ذلك الى اسباب منها (١٧) :—

١ — انخفاض مضاعف الائتمان في الدول النامية بسبب تدني درجـــة الوعي المصرفي وانتشار الامية وتركز النشاط المصرفي في المدن الرئيسـة.

٢ — تأثر النظم المصرفية في الدول النامية بالنظم المصرفية في الدول المتطورة لوجود فروع بنكيـة للاخيرة في الدول النامية.

٣ — التقلب الموسمي للائتمان المصرفي في الدول النامية الناتج عن سيطرة محصول رئيسي واحد على تجارة الصادرات.

٤ — ان ضيق اسواق النقد ورأس المال في الدول النامية يقلل من فعالية البنوك المركزية في تنظيم عملية خلق الودائع لدى البنوك التجارية.

وخلاصة القول ان الوظيفة النقدية للبنوك التجارية هي من الاهمية بمكـــان لدرجة انه اذا اسيء استخدامها فانها قد تؤدي الى اغراق الاقتصاد في مستنقع من التضخم في حين انه اذا احسن استخدامها فانها ستساعد على الوصول الـى نمو متوازن ومستقر للاقتصاد (١٨).

١٧— صبحي تادرس قريصة، دراسة في النظم النقدية والمصرفية مع الاشـــارة الخاصة الى مصر ولبنان، ص ٧٦.

١٨— Rondo Cameron, Banking and Economic Development Some Lessons of History, (Oxford University Press, London) p.8.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثا — الدور التمويلي للبنوك التجارية :—

تبرز الحاجة إلى الائتمان عندما يتجاوز الطلب على مصادر التمويل عن عرض هذه المصادر، وينشأ الطلب على الائتمان لتمويل أنشطة انتاجية واستهلاكية وذلك لقصور الموارد الادخارية المتوفرة.

ويعتبر توفر الاموال والارصدة النقدية محب التنمية الاقتصادية، وعليه فان للبنوك التجارية دورا حيويا في حشد الموارد المالية وتوجيهها في الاقنية والمجالات الاستثمارية. وقد ذهب الاقتصاديون مذاهب مختلفة حول فعالية البنوك التجارية في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية فيرى مثلا (شومبيتر Shumpeter) : " ان البنوك التجارية هي احدى المؤسستين الهامتين — الاخرى هي عنصر التنظيم — اللتين لهما الدور الاساسي في عملية التنمية الاقتصادية" (١٩)، وفي المقابل يرى (Johne G. Gurley) : " بان التجارب الحديثة برهنت على ان البنوك التجارية تعمل في المقام الاول كوسائط مالية دون ان تشارك في عملية التنمية الاقتصادية بالدور الاساسي" (٢٠).

ويمكن القول ان البنوك التجارية تقع في مكان ما بين الرأيين السابقين، فهي تساهم — بدرجات مختلفة — في عمليات التنمية الاقتصادية في مختلف البلدان، فنجدها تتأرجح قريبا من الرأى الاول في احد البلدان او تميل نحو الرأى الثاني في بلد آخر ولكن مما لا شك فيه ان للبنك التجارى دورا مباشرا في الاداء الاقتصادى يتأثر بعوامل منها (٢١) :—

١ — الموارد الطبيعية المتاحة.
٢ — مدى توافق النمو السكاني الفعلي مع المعدل المرغوب فيه.
٣ — السياسات الحكومية المرعية ومدى انسجامها مع سير التنمية الاقتصادية..

١٩— Ibid., p.6.
٢٠— Ibid., p.6.
٢١— Ibid., p.7.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويمكن ابراز الدور التمويلي للبنوك التجارية في النقاط التالية : —

أ) تساعد البنوك التجارية على تراكم المدخرات وتعبئتها بتكلفة منخفضة نسبيا ، حيث تعمل على انقاص تكلفة التمويل للمقترضين وتساعد على حفز الاستثمارات المحلية بسحب رؤوس الاموال غير المستغلة وتوجيهها لتمويل النشاطات الانتاجية بدلا من بقائها مكدسة دون استعمال .

ويمكن ان تقوم البنوك التجارية بتقديم انواع مختلفة من القروض منها :

١ — القروض القصيرة الاجل التي تعتبر من اكثر النماذج المرغوبة للبنوك لربحيتها وللأمان النسبي الذي تتمتع به .

٢ — القروض المتوسطة والطويلة الاجل ، ومن المعروف ان وجود سوق رأسمالي متطور يساعد البنوك على توجيه جزء مهم من المدخرات نحو الاستثمارات المنتجة .

فالبنوك التجارية اذن يمكن ان تساهم في رفع كفاءة الاقتصاد القومي وتزيد من ارباحية رؤوس الاموال ، حيث يجد المنظمون ورجال الاعمال في الائتمان الممنوح من البنوك الوسيلة المناسبة لتمويل المشروعات الاقتصادية وتجنب الاختناقات الناتجة عن ندرة رؤوس الاموال (٢٢).

ب) تساهم البنوك التجارية في عملية تركّز رؤوس الاموال (٢٣) ، فالمنظمون يمكنهم الحصول على المزيد من رؤوس الاموال للتوسع في الاستثمارات دون حاجة للاعتماد على الموارد الذاتية التي يمكن أن تكون عاجزة عن تلبية احتياجاتهم التمويلية . وتميل البنوك الى تمويل المشروعات الكبيرة والعزوف عن تمويل المشروعات الصغيرة مما يساعد في استئثار المشروعات الكبيرة بالقدر الاكبر من رؤوس الاموال وحرمان المشروعات الصغيرة منها ، وبالتالي توسع المشروعات الكبيرة على حساب المشروعات الصغيرة وتوقف الاخيرة عن الانتاج ومن ثم خروجها من السوق لعدم تمكنها من منافسة المشروعات الاكبر منها .

---

٢٢ — د . محمد الرزاز ، محاضرات في النقود والبنوك ، ص ٧ .

٢٣ — المرجع نفسه ، ص ٨٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهذا يوضح الدور الايجابي الذي يمكن ان تمارسه البنوك التجارية في تنشيط الجهاز الانتاجي وتطوير هيكل الاقتصاد القومي .

حـ) تساهم البنوك التجارية في تسهيل عمليات التجارة الخارجية بتنشيطها عمليات الاستيراد والتصدير وانتقال رؤوس الاموال بين الدول المختلفة .

د) تشغل البنوك جزءا من مواردها في الاستثمارات المختلفة كشراء الاوراق المالية الحكومية وشبه الحكومية والاوراق المالية لبعض الشركات الخاصة مما يسهم بطريق غير مباشر في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية لآجال متوسطه وطويلة الاجل ، ويجمع هذا النوع من الاستثمار بين الربحية والسيولة . (٢٤)

هـ) تساهم البنوك التجارية — بدرجات مختلفة بين الدول — بعملية تجميع البيانات والمعلومات عن حالة الاسواق ومواقف الائتمان في مشاريع متعددة وتقديمها لعملائها مما يساهم في قيام جدوى المشروعات الاقتصادية . وفي بعض الاحيان تقوم البنوك بتعيين مراسلين في الخارج مهمتهم تقديم التقارير عن جدوى تلك المشاريع مما يساهم في تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى الداخل وبالتالي المساهمة في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية .

وقد دلت التجارب الحديثة على ان هنالك ارتباطا قويا بين محددات الدور التمويلي للبنوك التجارية من حيث الكم والنوع وبين أسلوب تشغيل الاقتصاد ومرحلة نموه (٢٥) . فعلى سبيل المثال نجد ان البنوك التجارية في بعض الدول فضلت

---

٢٤ — حيث تتمتع السندات الحكومية بدرجة عالية من السيولة ، خاصة عندما يتخذ البنك المركزي لنفسه سياسة راسخة لضمان درجة عالية من الثبات والاستقرار لهذه الاوراق عن طريق تدخله — مشتريا او بائعا لها حسب الاحوال — علاوة على استعداده لمنح القروض اللازمة للبنوك التجارية بضمانة هذه الاوراق عوضا عن بيعها في اوقات تدهور أسعارها .

٢٥ — صبحي تادرس قريصة ، دراسة في النظم النقدية والمصرفية مع الاشارة الخاصة الى مصر ولبنان ، ص ٨٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

توظيف الاموال المتوفرة لديها في تمويل قروض التسفية الذاتية التي تسدد نفسها تلقائيا في نهاية دورة النشاط. (٢٦)

وفي دول اخرى (كألمانيا) (٢٧) خرجت البنوك التجارية عن سياسة التحفظ في منح القروض الانمائية ذات الآجال الطويلة ومارست عمليات تمويل رأس المال الثابت وشاركت بفعالية في تمويل برامج التنمية الاقتصادية هادفة من وراء ذلك تدعيم النهضة الصناعية للتناسق بالدول الصناعية التي سبقتها (كانجلترا) وبذلك يتضح ان هناك علاقة بين درجة نمو الاقتصاد والدور التمويلي للبنوك. ففي حالة وجود درجة كبيرة من التقدم الاقتصادي يكون القطاع الصناعي عادة معتمدا — لدرجة واضحة — على موارده الذاتية في التمويل (٢٨) علاوة على ان وجود سوق رأسمالية منظمة ومتطورة يساهم بدرجة كبيرة في تأمين القروض متوسطة وطويلة الاجل للمشروعات الانتاجية في ذلك الاقتصاد المتطور.

في حين انه في حالة الاقتصاد النامي تقوم البنوك التجارية بهذه المهمة وعلى قدر كبير من الاهمية اذ تعتبر البنوك التجارية في هذه الحالة المؤسسات المالية المتطورة الوحيدة، حيث تمارس متطلبات التنمية طالبا متزايدا على الائتمان. والنتيجة ان الأنشطة المصرفية تختلف من بلد لاخر تبعا لنظام الوسائط المالية ومستوى تطور النظام الاقتصادي.

٢٦— ويمثل هذا الاتجاه التقليد الانجليزي الخاص بنظرية القرض التجاري، ومفادها ان معظم موارد البنوك تتألف من الودائع والتي تتكون غالبيتها من ودائع تحت الطلب وهي معرضة للسحب المفاجئ، وعليه فان على البنوك التجارية ان توظف مواردها في القروض قصيرة الاجل وان تقلل ما أمكن من منح القروض الطويلة والمتوسطة الاجل.

٢٧— د. زياد رمضان، ادارة الاعمال المصرفية، دراسة تطبيقية عن الاردن، ص١٢٠.

٢٨— Rondo Cameron, Banking and Economic Development, Op. cit., p.8.

served - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رابعاً — تقييم الدور التمويلي للبنوك التجارية في الاردن من خلال الدراسات السابقة في هذا المجال : —

كما ذكرنا سابقا تعتبر البنوك التجارية وسائط مالية تعمل على حشد المدخرات ثم تقوم بتوجيهها نحو الاقنية الاستثمارية بالشكل الذى يضمن لها أقصى ربح مستطاع.

وفي هذا البند سنحاول استعراض ما توصلت اليه الدراسات السابقة في بحث البنوك التجارية في الاردن مركزين على ماتوصلت اليه من نتائج . ويمكن تلخيص ذلك بما يأتي : —

١ — ان البنوك التجارية في الاردن تبني اعمالها المصرفية على مبادىء السيولة والضمان والربح وذلك للمحافظة على ثقة العملاء ، حيث تميل الى تقديم خدماتها المصرفية للمشروعات التي تتصف بالجدوى الاقتصادية ، وتتجنب الارتباطات الطويلة الامد كي تكون قادرة على تسديد التزاماتها . (٢٩)

٢ — تفضل البنوك التجارية في الاردن تمويل رأس المال العامل لعملائها نظرا لأن هذا النوع من القروض يتصف بقدرته على تسديد نفسه تلقائيا وهي بذلك لا تزال تتبع مبادىء التقليد الانجليزي في الاقراض (٣٠) .

٣ — لا تزال البنوك التجارية في الاردن تحبذ الاحتفاظ بمعدلات عالية من السيولة تفوق الحد الادنى لنسبة السيولة القانونية المفروضة عليها من البنك المركزى الاردني مما يعني وجود جزء من مواردها المتوفرة معطلا بدون تشغيل . (٣١)

---

٢٩ — الندوة المصرفية التي عقدها معهد الدراسات المصرفية في عمان بتاريخ ١٤/٥/١٩٧٣ وموضوعها : دور (١) البنك المركزى الاردني (٢) البنوك التجارية (٣) مؤسسات الاقراض المتخصصة في التنمية ، البنك المركزى الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، عمان ، ص ١٦ .

٣٠ — د . زياد رمضان ، ادارة الاعمال المصرفية ، ص ١١٢ .

٣١ — البنك المركزى الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، القطاع المصرفي في الاردن : تقييم نشاطه ، المشاكل التي يعاني منها واهدافه خلال خطة التنمية الخمسية (٨١—١٩٨٥م) ، (دراسة غير منشورة) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤ — ان هناك تحيزا مزمنا في الائتمان الممنوح لتمويل القطاع التجاري لاسيما تجارة المستوردات، كما أن هناك اتجاها متزايدا لتمويل قطاع البناء وشراء الاراضي . فقد بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاعات الانتاج المادية (الزراعة، الصناعة والتعدين) خلال عام ١٩٧٦م حوالي (٣٣٫٥ ٪) [٣٢] من التسهيلات الممنوحة لقطاع التجارة العامة . ويعزى عزوف البنوك التجارية عن تمويل قطاع الزراعة الى ارتفاع درجة المخاطرة بسبب ظروف عدم التأكد فيما يتعلق بعملية تحصيل القروض. كما يلاحظ تدني نسبة التسهيلات الممنوحة لقطاع الصناعة وارتفاع نصيب قطاع التجارة من التسهيلات الائتمانية بلغت (٣٥٪) عام ١٩٧٩ مقابل (٢٧٪) عام ١٩٧٨م. [٣٣]

٥ — تقتصر معظم استثمارات البنوك التجارية في الاردن على شراء الاوذنات والسندات الحكومية حيث تراوحت نسبة محفظة الاوراق المالية للبنوك التجارية في الاردن الى اجمالي استخدامات أموالها بين (٧٫٠ ٪ — ٤٫١ ٪) بين عامي ٦٥—١٩٧٤م. وتعتبر هذه النسبة من النسب المنخفضة نظرا لوجود بدائل اخرى ذات ربحية أكثر كالاستثمار في قروض التصفية الذاتية التي تتسم بقصر اجالها. [٣٤]

٦ — ان غالبية القروض الممنوحة بواسطة البنوك التجارية في الاردن تتميز بالتركز في العاصمة عمان، علاوة على نقص الخدمات المصرفية في المناطق الريفية. [٣٥]

٣٢— د. يوسف ابراهيم عبد الحق، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الاردن، (جامعة القاهرة/كلية الحقوق، ١٩٧٩)، ص ٣٥٣.

٣٣— البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، التقرير السنوي السادس عشر لعام ١٩٧٩، ص ٣٢.

٣٤— سليمان عبيدات، ادارة المصارف التجارية والمتخصصة بهدف توجيهها لخدمة التنمية، ١٩٧٧، جامعة بغداد، ص ٨٨ (رسالة ماجستير غير منشورة).

٣٥— Michel Marto, Money Supply Model: Jordan, (The Central Bank of Jordan, Amman, 1974), pp. 39-40.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٧ — لا يزال الشكل الرئيسي للقروض البنكية يتخذ أسلوب الجاري مدين بهدف اجتذاب المزيد من العملاء. (٣٦)

٨ — من بين المؤشرات الحية في الاردن ارتفاع قيمة المطلوبات الأجنبية بالنسبة للموجودات الاجنبية حيث ارتفعت بمعدل حوالي (٥٧٪) سنويا بين عامي ١٩٧١ و ١٩٧٦ مما يدل على نجاح هذه البنوك في اجتذاب رؤوس الاموال الأجنبية وخاصة ودائع غير المقيمين التي شكلت حوالي (٧٤٪) من اجمالي المطلوبات الاجنبية لعام ١٩٧٦. (٣٧)

يتضح مما سبق ان هنالك اجماعا يدل على ان البنوك التجارية في الاردن تفضل منح القروض قصيرة الاجل لاغراض التجارة العامة والبناء ويعكس ذلك شعور البنوك بضرورة ممارسة الحيطة والحذر. وقد استمر هذا الاتجاه بعد تأسيس البنك المركزي الاردني عام ١٩٦٤ نتيجة لتزايد الطلب على الائتمان قصير الاجل. ويرى البعض ان طلب الاقتصاد الاردني على الائتمان المتوسط والطويل الاجل يصعب اشباعه من موارد البنوك التجارية مما استدعى مؤسسات الاقراض المتخصصة لاشباع حاجات فروع الاقتصاد المهمة في الزراعة والصناعة والاسكان. (٣٨)

والنتيجة ان البنوك التجارية في الاردن تحتل مكانا مهيمنا في نظام الاوساط المالية فهي أول المؤسسات المالية التي رافقت التوسع الاقتصادي في البلاد.

خامسا — الخلاصة :—

تناولنا في الفصل السابق أهداف البنوك التجارية وتعرضنا بشيء من التفصيل الى الوظائف المختلفة التي يمكن ان تمارسها هذه البنوك. وقد اتضح لنا ان الطريقة التي تؤدي بها الوظائف السالفة الذكر للبنوك التجارية سواء كان

---

٣٦ — د. احمد الحوراني، المؤسسات المصرفية في الاردن، (البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، عمان، ١٩٧٨)، ص ١٣٣—١٣٤.

٣٧ — د. يوسف عبد الحق، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الاردن، ص ٣٥٣.

٣٨ — د. احمد الحوراني، المؤسسات المصرفية في الاردن، ص ٥٨.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ذلك في الاقتصاديات النامية او المتطورة هي من العوامل التي تحدد درجة نجاح الجهود التنموية المبذولة. فالبنوك التجارية ليست محايدة من حيث علاقتها بالتنمية الاقتصادية فأينما تكون البنوك فانها تؤثر نسبيا في عملية التنمية الاقتصادية وذلك نتيجة للطلب على خدماتها. وليس بالضرورة ان تكون مساهمتها في التنمية ايجابية فعندما توجد نظم مصرفية محكومة باعراف وقوانين غير حكيمة ولا تتصف بالرشد والعقلانية فان من شأن ذلك ان يؤثر سلبيا على مسيرة التنمية الاقتصادية.

ويمكن القول ان الدور التمويلي الذى تمارسه البنوك التجارية يختلف من دولة لأخرى ،وأنه لا يوجد نمط مصرفي عام يمكن تعميمه على جميع الدول ويناسب جميع الاقتصاديات المختلفة ،غير انه يمكن للدول النامية الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة واخذ ماينا سب اقتصادياتها لتطوير هيكل مؤسساتها المالية والبنكية لتواكب حاجات المجتمع الذى تعيش فيه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

البنوك التجارية في الاردن (مواردها واستخداماتها وتطور الرقابة عليها :

أ) قبل انشاء البنك المركزى الاردني

ب) بعد انشاء البنك المركزى الاردني

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

اولا : نشأة البنوك التجارية في الاردن :-

يرجع وجود البنوك التجارية في الاردن الى عام ١٩٢٥ حين بدأ البنك العثماني [١] بممارسة نشاطه في البلاد وعمل وكيلا ماليا للحكومة الاردنية لغاية انشاء البنك المركزي عام ١٩٦٤م [٢]، علاوة على قيامه بممارسة الخدمات المصرفية العادية .

ثم قام البنك العربي الذي أسس عام ١٩٣٠ [٣] في فلسطين بافتتاح أول فرع له في عمان عام ١٩٣٤م، وفرعه الثاني في اربد عام ١٩٤٣م وبعد احداث عام ١٩٤٨ نقل مركزه الرئيسي الى عمان حيث أصبح يشكل نواة للبنوك الوطنية في الاردن .

وبحلول عام ١٩٤٨م أصبح في الاردن خمسة مكاتب مصرفية موزعة على مدينتي عمان واربد . وعلى افتراض ان عدد سكان الاردن كان حوالي (٣٧٥) الف نسمة فان لكل (٧٥) ألف شخص مكتبا مصرفيا واحدا [٤] . وبعد حرب عام ١٩٤٨ تضاعف عدد سكان الاردن نحو ثلاث مرات نتيجة لنزوح الاف اللاجئين، مما ساهم في ازدهار المدن الاردنية وتوسعها وتوفير موارد مالية جديدة نزحت مع بعض هؤلاء اللاجئين كل ذلك أدى الى تنشيط الحياة الاقتصادية وساهم في انشاء بنوك جديدة حيث تأسس البنك الاهلي عام ١٩٥٥ ثم تلاه تأسيس بنكين آخرين هما بنك القاهرة عمان وبنك الاردن عام ١٩٦٠م .

---

١ - أصبح يعرف الآن باسم بنك كريندليز لميتد .

٢ - البنك المركزي الاردني ، ملفات دائرة مراقبة العملة .

٣ - البنك العربي المحدود ، التقرير السنوي لعام ١٩٧٠ ، عمان

٤ - Tukan, Umyya. An Analysis of Central Banking in Jordan., (Beirut A.U.B., Unpublished Master's Thesis, 1970, p.4)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تم توالى افتتاح عدد من البنوك الوطنية والاجنبية الى ان اصبح عدد البنـــوك التجارية العاملة في البلاد حتى عام ١٩٨١ سبعة عشر بنكا لها شبكة من الفـــروع بلغ عددها (١٩٧) فرعا بالمقارنة مع تسعة بنوك لها (٧٥) فرعا في نهاية عـام ١٩٧١ (انظر الجدول رقم ١). وبهذا يتضح ان عدد البنوك التجارية العاملة في البلاد قد نما الى الضعف خلال فترة العشر سنوات الماضية.

جـدول رقـم (١)

عدد البنوك التجارية العاملة في الاردن (الضفة الشرقية فقـط)

لغايـــة عـــام ١٩٨١

جنسية البنـــك	العـدد	عدد فروع البنـك
١ — اردنـــي	٩	١٦٣ *
٢ — عربـــي	٣	١٤
٣ — أجنبـــي	٥	٢٠
المجموع	١٧	١٩٧

* — منها (٤٣) فرعا خارج المملكـــة.

المصدر: البنك المركزي الاردني، ملفات دائرة مراقبة البنوك.

وعلى افتراض ان عدد سكان الاردن في عام ١٩٨١ كان حوالـــي (٢٫٢) (٥) نسمـــة فان المكتب المصرفي الواحد يخص حوالي (١١) الف نسمة وقد توزعت فروع البنوك التجارية على المدن الرئيسية للمملكة ولا سيما في العاصمـة عمان، ورغم زيادة عدد فروع البنوك التجارية بشكل واضح فان الوعي المصرفي لا يزال — الى درجة ما — غير منتشر بين قطاعات عريضة من السكان وذلك لاحجام البنوك

---

٥ — دائرة الاحصاءات العامة، النتائج الاولية لتعداد السكان والمساكـــن بتاريخ ١٠/١١/١٩٧٩م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عن التوسع في المناطق الريفية باعتبار ان هذه البنوك مؤسسات ربوية غير مقبول التعامل معها .

أما بالنسبة لطبيعة الاعمال التي تقوم بها البنوك التجارية العاملة في البلاد فنجدها تمارس الاعمال العادية التي تقوم بها البنوك التجارية وفقا لقانون البنوك وللنظام المصرفي المعمول بهما في الاردن كقبول الودائع على اختلاف انواعها سواء كانت ودائع تحت الطلب او لأجل او ودائع التوفير بالاضافة الى تمويل المستوردات بفتح الاعتمادات المستندية لصالح مستوردين اردنيين ، وشراء وبيع العملات الاجنبية وفقا لتعليمات البنك المركزي الاردني ، علاوة على منح الائتمان بتقديم القروض والسلف القصيرة ومتوسطة الاجل على الغالب والقيام ببعض الاستثمارات المحلية والخارجية وشراء السندات الحكومية وأذونات الخزينة .

ثانيا : هيكل الجهاز المصرفي الاردني :—

يتألف الجهاز المصرفي في الاردن من مؤسسات مختلفة يمكن تقسيمها ضمن الاطر التالية :—

١ — البنك المركزي الاردني
٢ — البنوك التجارية
٣ — مؤسسات الاقراض المتخصصة
٤ — بنوك الاستثمار المختلفة

ويمكن بيان الثقل النسبي لهذه التقسيمات من خلال بيان ودائع وموجودات وتسهيلات كل منها ونسبتها في الجهاز المصرفي ككل ، كما هو الحال في الجدول رقم (٢) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٢)

ودائع وتسهيلات وموجودات الجهاز المصرفي في الضفة الشرقية (بملايين الدنانير) كما كانت فـــــي ١٩٨٠/١٢/٣١م

	اجمالي الودائع	الوزن النسبي ٪	اجمالي التسهيلات الائتمانية	الوزن النسبي ٪	اجمالي الموجودات	الوزن النسبي ٪
١ ــ البنك المركزي الاردني	١٧٣ر٦٧	١٦ر٤	٧٢ر٢٤	١٠ر٤	٥٧٨ر٥٧	٣٣ر٣
٢ ــ البنوك التجارية	٧٠٦ر٨٤	٦٦ر٨	٤٤ر٧٩	٦٣ر٩	٨٤٧ر٠٧	٤٧ر٧
(البنوك المحلية)	٥٠١ر٣٦	٤٧ر٤	٣٣ر٧٧	٤٨ر٠	٦٠٢ر٦١	٣٤ر٨
(البنوك الاجنبية)	٢٠٥ر٤٨	١٩ر٤	١١٠ر٢	١٥ر٩	٢٤٦ر٤٦	١٣ر٩
٣ــ موسسات الاقراض المتخصصة	١٢٢ر٥٨*	١١ر٦	١٦٣ر٠٤	٢٣ر٦	٢٤٧ر٤٢	١٤ر٢
٤ ــ بنوك الاستثمار المتخصصـــة	٥٤ر٧٠	٥ر٢	١٤ر٥٦	٢ر١	٦٥ر٢١	٣ر٨
المجمـــــوع	١٠٥٧ر٧٩	١٠٠	٦٩١ر٦٣	١٠٠	١٧٣٨ر٢٣	١٠٠

* ــ ودائع بنك الاسكان فقـــط.

المصدر : البنك المركزي الاردني ، بيانات دائرة مراقبة البنوك.

ويتضح من الجدول اعلاه ان البنوك التجارية تأتي في المحل الاول من حيـــث وزنها النسبي في هيكل الجهاز المصرفي الاردني .

ثالثا : الرقابة على البنوك التجارية قبل انشاء البنك المركزي الاردني :ــ

تمثلت السلطة النقدية في الاردن منذ عام ١٩٥٢ ولغاية عام ١٩٦٤م فـــي مجلس النقد الاردني ، ومع نشوءه تم اقرار الدينار الاردني وحدة للنقد الاردني حيـث كانت قيمته في ذلك الوقت مساوية للجنية الاسترليني .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويمكن القول ان السياسة النقدية في عهد مجلس النقد الاردني للفترة (١٩٥٢-١٩٦٤م) لم تكن تتعدى وظيفة الحفاظ على سعر الدينار الاردني مساويا لسعر الجنيه الاسترليني والاحتفاظ باحتياطي من الجنيهات الاسترلينية مساوية لقيمة النقد المصدر، وقد كان السلاح الوحيد المستعمل آنذاك يتمثل في نصوص قانون مراقبة العملة الاجنبية الذى كان يهدف الى الحفاظ على مستوى احتياطي مناسب للمملكة كغطاء للنقد المصدر ولتمويل حاجة المملكة من المستوردات.

اما بالنسبة لتنظيم عملية الائتمان فيمكن القول انه خلال تولي مجلس النقد الاردني زمام السلطة النقدية في البلاد لم تكن هناك سياسة ائتمانية محددة المعالم فقد كانت البنوك تتصرف بوحي من ذاتها بشكل يحقق مصلحتها الذاتية وتتحفظ في سياساتها الائتمانية ولا تتوسع في منح القروض وتحتفظ بنسب عالية من السيولة للحفاظ على مكانتها وسمعتها الجيدة في السوق وتحقيق مركز مالي مرموق ويمكن ارجاع ذلك الى اسباب منها :—

١ — عدم وجود بنك مركزى يقوم بدور المقرض الاخير في ذلك الوقت.

٢ — ان البنوك التجارية كانت تحتفظ بودائع الحكومة والجهات الرسمية المعرضة للسحب المفاجئ.

٣ — عدم وجود سوق نقدي تتعامل البنوك التجارية من خلاله بالاوراق المالية بيعها وشراءها.

اما بالنسبة لاستخدامات الاموال فقد كانت الاصول الاجنبية اكبر بند في موجودات البنوك التجارية وبلغت القروض والسلف الممنوحة للقطاع الخاص حوالي (١٨) مليون دينار في ٦٣/١٢/٣١ موزعة (حسب نوع الضمان) على النحو الآتي :—

أ) بضمان بضائع ٣٪

ب) بضمان رهن ١٦٪

حـ) بضمان أصول عينية ٢٠٪

د) بضمان شخصي ٦١٪

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اما بالنسبة للاوراق التجارية فقد كان أغلبها كمبيالات تجارية قصيرة الأجل ، وكانت القروض المقدمة للقطاع الزراعي والقطاع العام منخفضة جدا .(٦)

رابعا : تطور الرقابة على البنوك التجارية بعد تأسيس البنك المركزي الاردني :—

باشر البنك المركزي الاردني اعماله في ١/١٠/١٩٦٤م وانتقلت اليه الاعمال التي كانت مناطة بمجلس النقد الاردني ودائرة مراقبة العملة (التي كانت احدى دوائر وزارة المالية) وقد كانت هذه الدائرة مسؤولة عن مراقبة العملة الاجنبية واصدار اوذنات العملة اللازمة لتغطية المستوردات .

وتتلخص اهداف البنك المركزي الاردني في المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الاردني والاسهام في تشجيع النمو الاقتصادي المضطرد وفق السياسة الاقتصادية العامة في المملكة ويقوم البنك المركزي بتحقيق هذه الاهداف بالوسائل الآتية :—(٧)

أ) اصدار وتنظيم اوراق النقد والمسكوكات في المملكة .

ب) الاحتفاظ باحتياطي المملكة من الذهب والعملات الاجنبية وادارته .

حـ) تنظيم كمية الائتمان ونوعيته وكلفته ليتجاوب مع متطلبات النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي .

د) اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمالية .

هـ) العمل كبنك للبنوك المرخصة ومؤسسات الاقراض المتخصصة .

---

٦ — فهد الفانك ، البنوك والاقتصاد الاردني ، ١٩٦٥ ، ص ٥٥ ، ٥٦ ، ٨٠ — ٨٣ .

٧ — البنك المركزي الاردني ، قانون البنك المركزي الاردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١م ، المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٣٠١) تاريخ ٢٥/٥/١٩٧١ والمعدل بموجب القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٥م والمنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٥٣٣) تاريخ ١٥/١/١٩٧٥م ، المادة (٤) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

و) مراقبة البنوك المرخصة بما يكفل سلامة مركزها المالي وضمان حقوق المودعين والمساهمين .

ز) العمل كبنك للحكومة والمؤسسات العامة ووكيلا ماليا لها .

ح) تقديم المشورة للحكومة في رسم السياسة المالية والاقتصادية وكيفية تنفيذها .

ط) القيام بأية وظيفة او تعامل مما تقوم به البنوك المركزية عادة وبأية واجبات أنيطت به بمقتضى قانون البنك المركزي او أي قانون اخر او اي اتفاق دولي تكون الحكومة طرفا فيه .

ويراعي البنك المركزي عند رسمه وتطبيقه للسياسة النقدية ضرورة الاحتفاظ بموجودات لا تقل قيمتها في اى وقت من الاوقات عن قيمة اوراق النقد المتداولة ورقا وسكوكات[٨]. وهذه تمثل احدى ركائز الاستقرار النسبي للدينار الاردني للحفاظ على قوته الشرائية وقابليته للتحويل . فقد بلغت نسبة الموجودات الاجنبية للبنك المركزي الاردني الى النقد المصدر حوالي (١٢٩ر١٪) في المتوسط للفترة (٦٤-١٩٨٠)[٩].

كما ويقوم البنك المركزي الاردني بوصفه بنكا للبنوك بتقديم الخدمات التالية لها[١٠] :-

أ) يفتح البنك المركزي حسابات للبنوك المرخصة ويقبل ودائعها ، ويقوم بتحصيل الاموال والمطالبات النقدية المتحققة لها بالنيابة عنها .

ب) تقديم خدمة التقاص للبنوك المرخصة وخدمة تبادل معلومات الائتمان الخاصة بعملائها .

---

٨ — المصدر نفسه ، المادة ٣١ .

٩ — تم استخراج هذه النسبة بقسمة الموجودات الاجنبية للبنك المركزي الاردني على قيمة النقد المصدر للفترة (٦٤-١٩٨٠م) بالاعتماد على الارقام والمعطيات الواردة في النشرة الاحصائية الشهرية التي يصدرها البنك المركزي الاردني .

١٠ — البنك المركزي الاردني ، قانون البنك المركزي رقم(٢٣) لسنة ١٩٧١م، المادة ٣٧-أ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حـ) للبنك المركزي ان يخصم او يعيد خصم او يشترى من او يبيع الى البنـــوك المرخصة وثائق الائتمان (١١) المختلفة .

د) تقديم سلف لمدة محددة الى البنوك المرخصة لا تزيد عن تسعة أشهر .

ويمارس البنك المركزي الرقابـــة على البنوك التجارية من خلال قانون البنك المركزي الذى يمنح له صلاحيات تنظيم الائتمان من حيث الكم والنوع علاوة على قيامه بتنظيم حجم الاستثمارات المحلية والخارجية للبنوك التجارية . واعطـــى القانون للبنك المركزي صلاحية تحديد الشروط العامة لمنح التسهيلات الائتمانيـة وخوله صلاحية تحديد أسعار الفائدة التي يتقاضاها لا عادة الخصم، وفي ظـــروف حرجة او طارئه يرى البنك انها تهدد الاستقرار النقدى والمصرفي في المملكـــة يمكنه ان يمنح تسهيلات ائتمانية استثنائية لبنك مرخص وفق شروط يحددها مجلس ادارة البنك او يصادق عليها مجلس الوزراء (١٢).

ويمارس البنك المركزي الرقابة على البنوك التجارية من خلال اتباعه سياستين لهما أثرا مباشرا ودورا كبيرا في الحفاظ على الاستقرار النقدى وتشجيع النمـــو الاقتصادى في البلاد ، وهاتين السياستين هما :—

١ — السياسة النقديـــة .

٢ — السياسة الائتمانيـــة .

وسنقوم باستعراض كل من هاتين السياستين على انفراد بشيء من التفصيل :—

١ — السياسة النقدية :—

تهدف السياسة النقدية الى الحفاظ على الاستقرار النقدى والحيلولة دون تعرض البلاد الى ضغوط تضخمية من جهة، كما تهدف الى حشد الموارد المحليـة

١١— وثائق الائتمان هي الاسناد والكمبيالات المحررة لتمويل العمليات التجاريـة او الصناعية او السياحية او الزراعية او الانشائية او التعدينية بالاضافة الى السندات الحكومية وسندات المؤسسات العامة المكفولة بكفالة الحكومة .

١٢— قانون البنك المركزي رقم(٢٣) ، المادة ٤١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتعبئتها باتجاه الانفية الاستثمارية لخدمة اغراض التنمية الاقتصادية من جهة اخرى .

وقد اولت خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة في الاردن عنايتها للسياسة النقدية ، فنجد ان خطة التنمية الثلاثية (٧٣—١٩٧٦م) قد تضمنت الحد من الائتمان الممنوح للاغراض الاستهلاكية ونادت بتوجيه الائتمان نحو خدمة التنمية الاقتصادية . أما خطة التنمية الخمسية (٧٦—١٩٨٠م) فقد كان هدفها تحقيق استقرار نسبي في مستوى الاسعار حيث رأت الخطة بألا تتجاوز نسبة الزيادة في عرض النقد خلال سنوات الخطة عن (١٠٪) ، كما هدفت الى تغيير عناصر السيولة المحلية للاقتصاد الاردني عن طريق زيادة نسبة ودائع تحت الطلب الى النقد المتداول لدى الجمهور وزيادة نسبة شبه النقد الى عرض النقد .

وفي سبيل تحقيق الاهداف السالفة الذكر نادت الخطة باتخاذ الاجراءات التالية [١٣] :—

أ) دراسة امكانية تعديل هيكل أسعار الفائدة بالشكل الذي يحقق الحد من التوسع في الاستهلاك وتخفيض نسبة النقد المتداول لدى الجمهور الى عرض النقد ، وطالبت بزيادة مساهمة ودائع التوفير ولاجل في عرض النقد من (٢٦٪) عام ١٩٧٥م الى (٣٣٪) عام ١٩٨٠م وذلك عن طريق رفع سعر الفائدة على هذا النوع من الودائع .

ب) تشجيع البنوك التجارية للحد من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعات الاستهلاكية وتقديم المزيد من القروض للمشروعات الانمائية الواردة في الخطة .

حـ) حث البنوك التجارية للحد من استعمال اسلوب الجاري مدين والتركيز على تقديم قروض انمائية متوسطة وطويلة الاجل .

---

١٣ — المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الخمسية للسنوات ١٩٧٦ — ١٩٨٠ ، ص ٥٨—٦١ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومنذ أن تأسس البنك المركزي تبنّى الوسائل التقليدية في تنظيم الائتمان مثل تطبيق سعر اعادة الخصم وتحديد نسبة الاحتياطي النقدي والحد الادنى لسيولة البنوك التجارية، وفيما يلي سنحاول التعرف على هذه الادوات محاولين تقييمها من خلال العرض.

١ — تعديل نسبة الاحتياطي النقدي والسيولة القانونية: —

تعرّف نسبة الاحتياطي النقدي بانها تلك النسبة التي تطالب البنوك التجارية بايداعها لدى البنك المركزي. اما نسبة السيولة القانونية فهي تتمثل في نسبة الموجودات السائلة والقريبة من السائلة الى الموجودات الاجمالية، والبنوك التجارية مطالبة بالاحتفاظ بها لمواجهة السحوبات اليومية وكذلك السحوبات غير المحتملة على الودائع البنكية، ومن البديهي ان العلاقة بين النسبتين السابقتي الذكر وبين قدرة البنك على خلق الائتمان هي علاقة عكسية. فكلما نقصت هاتين النسبتين زادت مقدرة البنوك التجارية على منح التسهيلات الائتمانية، والعكس صحيح كذلك.

وقد حدد قانون البنك المركزي نسبة الاحتياطي النقدي على ان تتراوح بين (٥٪—٣٥٪)، اما نسبة السيولة القانونية التي يفترض ان تراعيها البنوك فقد ترك القانون حدها الاعلى لتقدير البنك المركزي اعتمادا على الظروف الاقتصادية اما حدها الادنى فيكون (٢٥٪) (١٤).

وقد كان الوضع الاقتصادي للاردن مستقرا عندما تأسس البنك المركزي، حيث نما عرض النقد في تلك الفترة بمعدلات مقبولة من وجهة نظر البنك المركزي دعته الى اتباع سياسة توسعية بتشجيع منح الائتمان لتوفير التمويل اللازم

---

١٤ — البنك المركزي الاردني، قانون البنك المركزي رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ والمعدل بموجب القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٥م، مادة ٤٢/أ، قانون البنوك رقم ٢٤، والمعدل بموجب القانون المؤقت رقم ٥ لسنة ١٩٧٥، مادة رقم ١٧-ب.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لمشروعات التنمية، فحدد نسبة احتياطي نقدي منخفضة (٧٪) رفعت الى (١٠٪) عام ١٩٧١م[١٥]. الا ان الضغوط التضخمية التي بدأت تؤثر على الاردن منذ عام ١٩٧٤م جعلت البنك المركزي يرفع هذه النسبة الى ١٢٪ عام ١٩٧٤م[١٦]. ثم قام البنك المركزي برفع هذه النسبة ثانية عام ١٩٧٦م الا أنه في هذه المرة ميّز بين الودائع تحت الطلب وودائع الادخار معتمدا على معيار أجل الوديعة حيث جعلها (١٥٪ و١٢٪) على التوالي[١٧]. ثم اتبع نفس الاسلوب عام ١٩٧٩م حيث رفع نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي من (١٥٪) الى (١٦٪) على الودائع تحت الطلب ومن (١٢٪) الى (١٣٪) على ودائع التوفير ولأجل[١٨]. وفيما يخص نسبة السيولة القانونية فقد تم رفعها مرة واحدة فقط من (٢٥٪) الى (٣٠٪) وكان ذلك عام ١٩٧٥ وقرر ان ترفع ثانية (٣٢٪) ثم الى (٣٥٪) الا ان هذا القرار قد تم الغاءه للابقاء على هذه النسبة على ما كانت عليه[١٩].

١٥ـ البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي السابع لعام ١٩٧٠م (نسخة باللغة الانجليزية)، ص ٤٣.

١٦ـ البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الحادي عشر لعام ١٩٧٤م، (نسخة باللغة الانجليزية)، ص ٣٥.

١٧ـ البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الثالث عشر لعام ١٩٧٦، ص ١٩٢.

١٨ـ البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي السادس عشر لعام ١٩٧٩م، ص ٢٦.

١٩ـ البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي لعامي ١٩٧٥م، ص ٣٤ و ١٩٧٧م، ص ٣٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مما سبق يتبين لنا أن نسبة السيولة القانونية قد تم رفعها بنسبة (٥ ٪) أما الاحتياطي النقدى فقد تمت مضاعفته مرة واحدة منذ انشاء البنك المركزى ، ورغم ذلك فان فعالية هاتين الاداتين كانت ضعيفة ودون المستوى المطلوب في الحد من نمو عرض النقد والمحافظة على معدل متوازن من الاستقرار النقدى ، حيث سجل عرض النقد نموا بلغت نسبته (٧ر٢٤ ٪) خلال عام ١٩٨٠ مقابل (٧ر٢٥ ٪) عام ١٩٧٩م بينما سجل شبه النقد [٢٠] نموا نسبته (١ر٣٠ ٪) مقابل (٥ر٣١ ٪) خلال العامين المذكورين على التوالي [٢١] .

ويمكن ارجاع تدني فعالية نسبة الاحتياطي النقدى ونسبة السيولة القانونية في الحد من نمو عرض النقد الى امرين :—

أ) ان البنوك التجارية في الاردن تحتفظ بنسب عالية من الاحتياطيات النقدية السائلة تتجاوز النسب التي يقررها البنك المركزى عادة ، حيث ان تلك البنوك تميل الى التحفظ بهذا الشأن [٢٢]

ب) ان تلك البنوك تحتفظ بنسبة عالية من السيولة النقدية تفوق النسبة التي يحددها البنك المركزى [٢٣] .

وخلال عام ١٩٨٠ كانت معدلات الاسعار تنمو بمعدلات منخفضة نسبيا مما دعا البنك المركزى الى تخفيض نسبة الاحتياطي النقدى من (١٦ ٪) الى (١٤ ٪) على الودائع تحت الطلب ومن (١٣ ٪) الى (١١ ٪) على ودائع التوفير ولأجل [٢٤] . وقد

٢٠— يضم شبه النقد : ودائع التوفير (الادخار) وودائع لأجل .

٢١— البنك المركزى الاردني ، التقرير السنوى لعام ١٩٨٠ ، ص ١٨ .

٢٢— بلغت نسبة احتياطيات البنوك التجارية المحتفظ بها لدى البنك المركزى الى ودائعها حوالي (٤ر٤٣ ٪) في نهاية شهر تشرين ثاني ١٩٧٩ وبذلك فهي تفوق النسبة المقررة على ودائع تحت الطلب بـ (٤ر٢٧) نقطة ، المصدر : البنك المركزى الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، ملفات قسم الشؤون النقدية .

٢٣— بلغت نسبة السيولة النقدية التي تحتفظ بها البنوك التجارية (٣ر٤٣ ٪) في نهاية كانون اول عام ١٩٧٩ ارتفعت الى (٤ر٤٤ ٪) عام ١٩٨٠ ثم انخفضت الى (٩ر٣٩ ٪) عام ١٩٨١ لنفس الشهر ، (المصدر السابق نفسه) .

٢٤— البنك المركزى الاردني ، التقرير السنوى السابع عشر لسنة ١٩٨٠م ، ص ٢٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كان الهدف من ذلك زيادة سيولة البنوك التجارية لمواجهة الطلب على الائتمان .

٢ - سعر اعادة الخصم :-

يعرّف سعر الخصم على أنه سعر الفائدة الذى يتقاضاه البنك المركزى من البنوك التجارية لقاء اعادة خصم الأوراق التجارية المتاحة لها اولقاء ما يقدمه لها من سلف وقروض مضمونة بمثل هذه الأوراق .

فعندما يرغب البنك المركزى في احداث انكماش في القروض والسلف الممنوحة بواسطة البنوك التجارية فانه يعمد الى رفع سعر اعادة الخصم مما يقلل من رغبة البنوك في خصم الأوراق التجارية الموجودة لديها ومن ثم نقص القروض الممنوحة من خلالها وهذا بدوره يقلل عرض النقد . وتتبع هذه السياسة في العادة في ظل ظروف تضخمية . أما اذا كان الاقتصاد المحلي يعاني من الانكماش يعمد البنك المركزى الى انقاص سعر اعادة الخصم بهدف حفز البنوك التجارية للقيام باعادة خصم ما يتوفر لديها من كمبيالات وأذونات وسندات وبالتالي زيادة سيولتها وزيادة فرص الاقراض والتوسع في منح الائتمان وفي نهاية المطاف زيادة عرض النقد .(٢٥)

وبدأ البنك المركزى الأردني منذ عام ١٩٦٦ باعادة خصم الكمبيالات التجارية للبنوك بهدف توفير السيولة لها لتمكينها من تقديم التسهيلات الائتمانية لمختلف فروع الاقتصاد لا سيما القطاعات الانتاجية في سبيل ذلك اتخذ اجراءات تشجيعية وتوسعية بهذا الشأن ، فعمد عام ١٩٦٧ الى تخفيض سعر اعادة الخصم من (٥ر٥٪) الى (٢٥ر٥٪) ثم الى (٥٠ر٥٪) عام ١٩٧٢ .(٢٦)

ولكن بعد تعرض الاقتصاد الأردني لموجات التضخم المتلاحقة والتي بدأت عام ١٩٧٤ وبلغت اوجها عام ١٩٧٦م ، رفع البنك المركزى سعر اعادة الخصم الى (٥ر٥٪) لانقاص حجم التسهيلات الائتمانية وبالتالي الحد من التضخم .(٢٧)

---

٢٥ - د . محمد زكي الشافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، ص ٢٨٣-٢٨٦ .

٢٦- البنك المركزى الأردني ، التقرير السنوى لعامي ١٩٦٧ ، ص ٣٥ و ١٩٧٢م ، ص ٩٥ (نسخة باللغة الانجليزية) .

٢٧- البنك المركزى الأردني ، التقرير السنوى لعام ١٩٧٦ ، ص ١٩٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اما بالنسبة لفعالية هذه الاداة من حيث قدرتها على تحقيق الغاية المرجوة منها ، فيشترط لنجاحها توفر اسواق نقدية متطورة للتعامل في أدوات الائتمان القصير الاجل كالاوراق التجارية وأذونات الخزينة والسندات الحكومية ، وهذا ما يفتقر اليه الاردن شأنه في ذلك شأن البلدان النامية ، وان وجدت هذه الاسواق فانها تتصف بعدم تطورها هذا علاوة على تدني نسبة الكمبيالات والاسناد المخصومة بواسطة البنوك التجارية الى اجمالي الائتمان حيث يتركز معظم هذا الائتمان على شكل قروض وسلف .

ومن الجدول التالي يتضح ان نسبة الكمبيالات والاسناد المخصومة الى اجمالي ائتمان البنوك التجارية لم تتجاوز عن (٢٢ر١ ٪) في احسن الاحوال ، وبلغت هذه النسبة في المتوسط (١٩ر٨ ٪) خلال المدة (٧٠—١٩٨٠) .

جدول رقم (٣)

نسبة الكمبيالات والاسناد المخصومة الى التسهيلات الاجمالية الممنوحة بواسطة البنوك التجارية خلال الفترة (٧٠—١٩٨٠)

(بالاف الدنانير)

	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠ *
١ ـ كمبيالات واسناد مخصومة	٧٢١٤	٨١٢٤	١٠٣٧٥	١٢٧٨٢	١٦٦١٠	٢٢٧٧١	٣٦٢٧٨	٤٦٥٠٦	٧٣٤١٣	٩٣٦٥٢	١٠٣٣٧٠
٢ ـ الائتمان الاجمالي الممنوح	٤٥٥٤٨	٤٦٦٨٨	٥٠٥١٠	٦١٨١٧	٨٣٦٧٨	١٢١٤٣٦	١٨٣٧٣٨	٢٠١٠٦٤	٣٣٦٧٦	٤٦٥٠٥١	٥٢١٢٠٥
نسبة (١) (٢)	١٥ر١٧ ٪	٣ر١٧ ٪	٥ر٢٠ ٪	٦ر٢٠ ٪	٩ر١٩ ٪	٧ر١٨ ٪	٧ر١٩ ٪	٦ر٢١ ٪	١ر٢٢ ٪	٢ر٢٠ ٪	٩ر١٩ ٪

المصدر : البنك المركزي الاردني دائرة الابحاث والدراسات ، النشرة الاحصائية الشهرية ، نيسان ١٩٧٦ ، أيار ١٩٨٠ ، جداول رقم (٧) و (١٢) .

* لغاية أيار ١٩٨٠ .

ومن العوامل الاخرى التي ساعدت على تخفيض فعالية سعر اعادة الخصم كأداة من أدوات السياسة النقدية هو ان البنوك التجارية تعتمد في الاساس على الودائع كمصدر من مصادر اموالها لاسيما ودائع القطاع الخاص ، كما ان البنوك التجارية لا تعتمد على البنك المركزي كمقرض أخير ، فخلال الفترة (٧٠—١٩٨٠) نجد ان نسبة القروض من البنك المركزي والبنوك المحلية لم تتعد (١١ر٢ ٪) عام ١٩٨٠م ولم تتجاوز هذه النسبة في المتوسط (٢ر٤ ٪) في حين شكلت الودائع الاجمالية نسبة رئيسية في مجموع موارد البنوك التجارية بلغت في المتوسط للفترة (٧٥—١٩٨٠م) ما نسبته (٧٣ر٦ ٪) ، انظر الجدول رقم

٣ — سعر الفائدة : —

يعرف سعر الفائدة بأنه سعر النقود ، أي السعر الذي تقترض به النقود ، ويشبه الاسعار الاخرى ، حيث يتحدد بتفاعل قوى عرض وطلب النقود في السوق ، ويتأثر سعر الفائدة بعوامل عديدة منها كمية النقود المتاحة بالاضافة الى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التفضيل النقدى والتفضيل الزمني [٢٨].

ويمكن القول ان هنالك ارتباطا مباشرا بين سعر اعادة الخصم من جهة وبين المستوى العام لاسعار الفائدة من جهة أخرى. فعند رفع سعر اعادة الخصم فان ذلك يقلل من سيولة البنوك التجارية وبالتالي تتوقع البنوك حدوث انكماش فتبادر الى رفع سعر الفائدة على الائتمان، والعكس صحيح كذلك.

وفيما يتعلق بوضع هذه الاداة من ادوات السياسة النقدية في الاردن فيمكن القول بانه وضع خاص، فهي ليست مقيدة تماما وغير مصممة تماما. فقد كان نظام المرابحة العثماني يقف حجر عثرة امام السلطة النقدية في استعمال هذه الاداة حيث ان الحد الاقصى الذى يمكن ان يصل اليه هيكل اسعار الفائدة هو (٩٪) الا ان البنك المركزى قام بتخطي هذا النظام في المعاملات التي تتم على اساس التعليمات الصادرة عنه سواء بين البنك المركزى والبنوك التجارية من جهة او بين البنوك التجارية وعملائها من جهة اخرى.

وبسبب تزايد حجم الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية وتركزه في تمويل قطاعات غير انتاجية تدخل البنك المركزى وجعل الحد الادنى لاسعار الفائدة على القروض الممنوحة لتمويل التجارة بنسبة (٧٫٥٪) [٢٩] لزيادة كلفة الائتمان بهدف انقاص الطلب عليه وايجاد توازن بين اشكال الائتمان المختلفة وفي عام ١٩٧٩م تم رفع سعر الفائدة على التسهيلات الممنوحة للمقيمين [٣٠] ليصبح حدها الادنى (٨٪) و (٩٪) كحد اعلى [٣١].

٢٨ــ المقصود بالتفضيل الزمني ان هناك من يفضل مبلغ (١٠٠) دينار في الوقت الحاضر على مبلغ (١٠٥) دنانير بعد سنة مثلا بينما نجد شخص آخر يفضل الانتظار لمدة سنة في سبيل الحصول على المبلغ الاكبر.

٢٩ــ دائرة المطبوعات والنشر، عمان، مسيرة ربع قرن مع ملك وشعب، ص ٩٧ــ١٠٠.

٣٠ــ المقيم: أ) الاردني المقيم داخل المملكة بصورة دائمة. ب) الاجنبي المقيم في المملكة ومضت على اقامته مدة ثلاث سنوات متتالية أو اكثر.

٣١ــ البنك المركزى الاردني، التقرير السنوى السادس عشر، ١٩٧٩، ص ٢٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتشجيعا للمدخرات الادخارية من اجل توفير التمويل الكافي للتنمية جعل البنك المركزي الحد الادنى لسعر الفائدة على ودائع التوفير ولأجل يتراوح بين (٥٪) الى (٥ر٥٪) [٣٢] وخفض الحد الادنى لسعر الفائدة على الحسابات الجارية ليكون (٢٪) ورفع الحد الادنى لسعر الفائدة على حسابات التوفير ليكون (٥ر٥٪) [٣٣] وفي عام ١٩٧٩ عدل هيكل اسعار الفائدة على الحسابات الخاضعة لاشعار [٣٤] على النحو الاتي [٣٥] :—

١ — رفع الحد الادنى لاسعار الفائدة على الحسابات الخاضعة لاشعار شهر او اكثر من (٢٥ر٥٪) الى (٧٥ر٥٪) سنويا .

٢ — رفع الحد الادنى لاسعار الفائدة على الحسابات الخاضعة لاشعار ستة أشهر او اكثر من (٥ر٥٪) الى (٦٪) سنويا .

وفي عام ١٩٨٠ اتبع البنك المركزي نفس الاسلوب في تعديل هيكل اسعار الفائدة بزفعه على ودائع الاجل الطويل حيث أصبح الحد الادنى (٥ر٥٪) على ودائع التوفير و (٢٥ر٦٪) على الودائع لاجل و (٥ر٦٪) على الودائع الخاضعة لاشعار ستة اشهر فاكثر [٣٦].

٣٢— دائرة المطبوعات والنشر، عمان، مسيرة ربع قرن مع ملك وشعب، ص ٩٨ .

٣٣— البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الخامس عشر ١٩٧٨م، ص ٢٩ .

٣٤— الحساب الخاضع لاشعار: هو ذلك الحساب الذي لا يجوز السحب عليه الا بعد تقديم اخطار مسبق من قبل العميل .

٣٥— البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي السادس عشر ١٩٧٩م، ص ٢٦ .

٣٦— البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي السابع عشر لعام ١٩٨٠م، ص ٢٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اما بالنسبة لفعالية هذه الاداة كاحدى أدوات السياسة النقدية الهامة، فيمكن القول انها لم تؤد دورها على الشكل المطلوب حيث ان اسعار الفائدة الحقيقية كانت دوما سالبة[٣٧] بسبب ارتفاع المعدلات التضخمية لدرجة انها لم تكن كافية لانقاص الطلب على الائتمان الممنوح من خلال البنوك التجارية في حين ان رفع اسعار الفائدة على الودائع الادخارية وانقاصها على الودائع الجارية ساهم في تصحيح هيكل الودائع من جهة وتقليص عرض النقد من جهة اخرى حيث ارتفعت نسبة ودائع التوفير ولأجل الى عرض النقد بمفهومه الواسع (M_2) الى (٥٤ر٦٪) عام ١٩٧٩م والى (٥٦ر٣٪) عام ١٩٨٠م مقابل (١٨ر٣٪) عام ١٩٧٠، كذلك ازدادت حصة الودائع الادخارية في مجموع موارد البنوك من (٣٠ر٧٪) عام ١٩٧٥ الى (٣٤ر٤٪) و (٣٧ر٣٪) و (٣٨ر٨٪) للاعوام ١٩٧٦ و ١٩٧٧ و ١٩٨٠ على التوالي.

اما بالنسبة لعرض النقد بمفهومه الضيق (M_1)[٣٨] فقد ساعدت تلك الاجراءات على تخفيض معدلات نموه من (٣٠ر٦٪) عام ١٩٧٥م الى (١٨ر٩٪) عام ١٩٧٧م ثم الى (١٢ر٧٪) عام ١٩٧٨ لكنه عاد فارتفع الى (٢٤ر٧٪) عام ١٩٨٠ عن عام ١٩٧٩م، أما عرض النقد (M_2) فقد ارتفع من (٢٣ر٣٪) عام ١٩٧٧م الى (٢٨ر٦٪) عام ١٩٧٨م والى (٢٧ر٩٪) عام ١٩٧٩م ثم الى (٢٦ر٨٪) عام ١٩٨٠م[٣٩].

وخلاصة القول ان هيكل اسعار الفائدة المحلية لا يتصف بالمرونة الكافية لتأثره بنظام المرابحة العثماني الذي يقيد سعر الفائدة بحد اقصى قدره (٩٪) مما يحول دون تمشية مع اسعار الفائدة السائدة في الاسواق العالمية في الاحيان التي تكون فيها الاسعار مرتفعة مما يؤدي الى حدوث تقلبات في حركات رؤوس الاموال في حالة حدوث فروق واسعة بين اسعار الفائدة المحلية و اسعار الفائدة في الاسواق العالمية.

٣٧ــ ان عدم مرونة هيكل اسعار الفائدة المحلية وعدم خضوعه لميكانيكية السوق حال دون مواكبته للتطورات الاقتصادية والمالية التي شهدها العالم الامر الذي جعل اسعار الفائدة المحلية دون المستوى السائد في الاسواق العالمية.

٣٨ــ عرض النقد بمفهومه الضيق (M_1) يشمل: النقد المتداول لدى الجمهور + ودائع تحت الطلب، عرض النقد بمفهومه الواسع (M_2) يشمل: (M_1) + شبه النقد (ودائع توفير ولاجل).

٣٩ــ احتسبت جميع النسب السابقة بالاعتماد على الجداول رقم (٢) ورقم (١) في النشرة الاحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي للاشهر أيار ١٩٨٠ وكانون اول ١٩٧٣.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب) السياسة الائتمانية :-

عندما يتبنى البنك المركزي سياسة ائتمانية ناجحة فان ذلك يساهم بدون شك في تمويل المشاريع التنموية بتوجيه الائتمان نحو القطاعات المنتجة ، ويساعد في توجيه موارد الجهاز المصرفي المالية الى الميادين المرغوبة في الاقتصاد .

أما بالنسبة للسياسة الائتمانية في الاردن فيمكن ابراز تطورها من خلال عرض المراحل التي مرت بها ، فقد مرت بثلاث مراحل مميزة هي :-

١ - الفترة (٦٤-١٩٦٧م) حيث تميز الوضع الاقتصادي في الاردن بالتوازن والاستقرار النقدي والاقتصادي وتميز المستوى العام للاسعار بالاستقرار النسبي ولم تتعد معدلات ارتفاع الاسعار عن (٢٪) سنويا وحقق ميزان المدفوعات فائضا في تلك الفترة(٤٠) . اما عرض النقد فكان ينمو بمعدلات مقبولة من وجهة نظر البنك المركزي الذي كان يتبنى الوسائل التقليدية في تنظيم الائتمان كتحديد نسبة الاحتياطي النقدي والحد الادنى للسيولة النقدية في سبيل الحفاظ على وضع اقتصادي مستقر .

٢ - الفترة (٦٧-١٩٧٣م) ومرّ الاردن خلال هذه الفترة بأوضاع غير مستقرة تمثلت في حرب حزيران ١٩٦٧م والاحداث الداخلية في ايلول ١٩٧٠م الامر الذي ساهم في زعزعة الثقة في الاقتصاد الاردني بشكل عام والنظام المصرفي بشكل خاص، فقد تمّ سحب نسبة مرتفعة من الودائع نظرا لرغبة الجمهور في الاحتفاظ بالنقود على شكل سائل في مثل هذه الظروف، علاوة على ان فروع البنوك العاملة في الضفة الغربية المحتلة قد أغلقت بسبب الحرب، كل ذلك جعل البنك المركزي مدفوعا للمساهمة في دعم سيولة البنوك التجارية لتمكينها من مواجهة السحوبات المفاجئة وغير المحتملة على الودائع .

٤٠- بلغ الفائض في ميزان المدفوعات خلال المدة (٦٤-١٩٦٧م) : (٣ر١٠) ، (٢ر٥) ، (٨ر٣) و (٢٨ر٢) مليون دينار على التوالي . المصدر : نهيه سلامه ، السياسة التجارية في الاردن ، الجامعة الاردنية ١٩٨٢م، ص ١٩ ، (رسالة ماجستير لم تنشر) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣ — الفترة (٧٣—١٩٨٠م) وتبدأ هذه المرحلة مع بداية تنفيذ الخطة الثلاثية (٧٣—١٩٧٦م) وخلال هذه المرحلة تعرض الاقتصاد الاردني لموجات تضخمية بدأت عام ١٩٧٤ وبلغت اوجها خلال عام ١٩٧٦م شأنه في ذلك شأن معظم دول العالم، وأصبح الاردن امام حالتين متضادتين فهو من جانب يرغب في زيادة حجم الائتمان لتمويل مشروعات التنمية ومن جانب آخر يسعى لمكافحة التضخم بالحد من الائتمان. وهنا تدخل البنك المركزي لتنظيم هيكل الائتمان لصالح قطاعات الانتاج متبعا عدة اجراءات يمكن تلخيصها فيما يأتي :—

أ) مطالبة البنوك التجارية بتشجيع الائتمان الممنوح للاغراض التنموية والحد من الائتمان الموجه الى قطاعات الاستهلاك لا سيما قطاع التجارة برفع سعر الفائدة على القروض الاستهلاكية.

ب) تنظيم الائتمان الممنوح خلال النصف الثاني من عام ١٩٧٥ عن طريق ما يلي [٤١]:—

١ — رفع رأس المال العامل لاى بنك مرخص في المملكة الى (٥ر٠) مليون دينار كحد أدنى مما دعا البنوك الى تغذية رؤوس اموالها بتحويل جزء من الاحتياطات وطرح اسهم اضافية للاكتتاب العام.

٢ — تحديد سقف للائتمان بنسبة (١٠٪) من مجموع تسهيلات البنك المرخص كما هي في ٣١/٥/١٩٧٥ ويحق للبنك تقديم تسهيلات مباشرة اضافية لمشروعات التنمية اعتبارا من ١/٧/٧٥ ولغاية ٣١/١٢/١٩٧٥م بما لا يزيد عن ٥٪ من رصيد تسهيلاته المباشرة المستعملة كما هي في ٣١/٥/١٩٧٥م.

٣ — بغض النظر عن النسب المسموح بها في البندين ١و٢ أعلاه فانه لا يجوز لاي بنك مرخص ان تتجاوز نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة والمستعملة لديه عن (٨٠٪) من اجمالي ودائع عملائه.

٤١— البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الثاني عشر لعام ١٩٧٥، ص ٣٤.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـ) تنظيم الائتمان خلال النصف الاول من عام ١٩٧٦ [٤٢] :-

١ - تحديد سقف للائتمان بنسبة (١٠٪) من اجمالي تسهيلات البنك المرخص كما كانت في ٣٠/١١/١٩٧٥ باستثناء تمويل الشركات الصناعية المساهمة التي يسمح بمنحها تسهيلات اضافية شريطة الحصول على موافقة البنك المركزي السبقة .

٢ - تخفيض نسبة التسهيلات الائتمانية الى (٧٥٪) من اجمالي الودائع بما فيها الودائع بين البنوك .

٣ - حث البنوك العاملة على الحد من استعمال اسلوب الجاري مدين ، فقد طلب منها العمل على ايداع ما نسبته (٢٪) من رصيد حساب الجاري مدين لدى البنك المركزي .

د) تنظيم الائتمان خلال النصف الثاني من عام ١٩٧٦ حيث اتخذ الاجراءات التالية [٤٣] :-

١ - تحديد سقف جديد للائتمان بنسبة (١٠٪) من اجمالي التسهيلات الممنوحة كما كانت في ٣١/٥/١٩٧٦ باستثناء البنوك التي تزيد نسبة سيولتها القانونية عن (٦٥٪) حيث رفع السقف المحدد لها بنسبة (١٢٪) .

٢ - تخفيض نسبة التسهيلات الائتمانية الى الودائع الى (٧٠٪) بما فيها الودائع بين البنوك .

هـ) تنظيم الائتمان خلال عام ١٩٧٧ حيث تناقصت حدة الضغوط التضخمية بسبب تراجع السيولة المرتفعة للاقتصاد الاردني ، ويعزى ذلك الى نجاح الاجراءات السالفة الذكر في انقاص التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأغراض استهلاكية مما جعل البنك المركزي يعمل على وقف سياسة تحديد الائتمان بالغاء اسلوب

---

٤٢ - البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الثالث عشر لعام ١٩٧٦ م ، ص ٤٥ .

٤٣ - المصدر نفسه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تحديد السقوف الائتمانية والاكتفاء بتحديد العلاقة بين الودائع والتسهيلات الائتمانية على شكل نسب مئوية، والغاء نسبة ال (٣٪) (٤٤) من رصيد الجاري مدين التي يتوجب على البنك الاحتفاظ بها لديه. وخلال عام ١٩٧٨م تابع البنك المركزي سياسته التشجيعية التي انتهجها عام١٩٧٧.

و) بعد الاستقرار النسبي لمستويات الاسعار خلال عامي ١٩٧٧م و ١٩٧٨م تميز عام ١٩٧٩م بارتفاع تلك المستويات الامر الذي جعل البنك المركزي يعمل على تخفيض نسبة التسهيلات الائتمانية الى الودائع لتصبح (٦٧٫٥٪) (٤٥) كحد اعلى، وتابع البنك المركزي نفس السياسة عام١٩٨٠م بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي ومحاربة التضخم دون الاضرار بعملية التنمية الاقتصادية.

مما سبق يتضح ان للسياسة الائتمانية التي انتهجها البنك المركزي الاردني عدة ادوات استعملت في تحديد الائتمان وتوجيهه، وتتلخص هذه الادوات بمايلي: —

١ — نسبة الائتمان الممنوح الى مجموع الودائع البنكية، ويتم تحديد هذه النسبة بحيث لا يتجاوز الائتمان الممنوح عن نسبة معينة من اجمالي الودائع كحد اقصى ويستثنى الائتمان الممنوح لاغراض انمائية من قيمة الودائع عند احتساب هذه النسبة.

٢ — نسبة الائتمان الممنوح الى رأس المال العامل، وتحدد هذه النسبة بحيث لا يتجاوز الائتمان الممنوح عن نسبة معينة من رأس المال.

٣ — تحديد سقوف معينة للائتمان بحيث لا تزيد نسبة التوسع في منح الائتمان عن حد معين خلال فترة زمنية محددة على ان تستثنى القروض الانمائية من هذه السقوف.

وتعتبر السياسة الائتمانية للبنك المركزي الاردني والتي استعرضناها فيما سبق من اجدى الاساليب المتبعة للحافظ على الاستقرار النقدي من الضغوط

---

٤٤ — البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الرابع عشر لعام١٩٧٧، ص ٣٠

٤٥ — البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي السادس عشر لسنة ١٩٧٩، ص ٢٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد المحلي نتيجة لارتفاع درجة سيولته وتوجهه الائتمان نحو قطاعات الاستهلاك. فقد ساعدت هذه السياسة على انخفاض معدلات نمو التسهيلات الائتمانية خلال عام ١٩٧٧م بالمقارنة مع الاعوام السابقة فقد بلغت نسبة نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة (٤ر٩٪) في ذلك العام وهي اقل نسبة نمو سجلتها التسهيلات الائتمانية منذ عام ١٩٧٤م. فقد بلغت نسب نموها (٨ر٣٥٪)، (٦ر٤٤٪) و (٣ر١٥٪) للاعوام ١٩٧٤م، ١٩٧٥م، و ١٩٧٦ على التوالي (٤٦).

هـ) تبنى البنك المركزي الاردني سياسة الانفتاح النقدي لتواكب سياسة الانفتاح الاقتصادي عن طريق تحرير المعاملات النقدية من القيود الادارية حيث سمح للبنوك التجارية بفتح حسابات غير مقيمة بالعملات الاجنبية لصالح الاردنيين العاملين في الخارج وغير المقيمين في الاردن، مما ساهم في تدفق رؤوس الاموال من الخارج وزيادة فرص الاستثمار المتاحة في الاردن.

د) تحديد المشاكل والصعوبات التي تواجه السياستين النقدية والائتمانية في الاردن :—

من خلال استعراضنا للسياستين النقدية والائتمانية اللتين انتهجهما البنك المركزي الاردني، نجد ان هاتين السياستين تصطدمان بعقبات شتى تقلل من مستوى ادائهما مما يساهم في اضعاف الدور التنموي للبنك المركزي، وتتلخص هذه العقبات بما يلي :—

١ — صعوبة تطبيق بعض الادوات النقدية الهامة، كسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة ونسبة السيولة القانونية وذلك لغياب سوق نقدية منظمة في الاردن واحتفاظ البنوك التجارية بنسب عالية من السيولة القانونية والاحتياطي النقدي تزيد عن النسب التي يحددها البنك المركزي.

---

٤٦ — البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الرابع عشر لعام ١٩٧٧م، ص ٣٦.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢ — يتأثر عرض النقد في الاردن بعوامل خارجة عن سيطرة البنك المركزي كزيادة الارصدة الاجنبية (٤٧) وسياسة الانفاق العام الامر الذي يقلل من قدرة البنك المركزي في السيطرة الفعلية على نمو عرض النقد .

خامسا — مصادر واستخدامات اموال البنوك التجارية :—

ازدادت موجودات/مطلوبات البنوك التجارية العاملة في الاردن من (٤٠ر٧٦) مليون دينار في نهاية عام ١٩٧٠م الى (٦٩ر٩١٦) مليون دينار في نهاية عام ١٩٨٠م (انظر جدول رقم "٤") اى انها تضاعفت احدى عشر مرة خلال الفترة المذكورة.

وقد شهدت جميع السنوات التي شملتها الدراسة زيادة نسبية ومطلقة في موجودات البنوك التجارية وانعكس ذلك في التوسع السريع لانشطة البنوك خلال الفترة قيد الدراسة ويعزى ذلك الى زيادة الانفاق العام والخاص الذى أثر على مستوى النشاط الاقتصادى من جهة وعلى مستوى النشاط المصرفي من جهة اخرى .

واتجهت البنوك التجارية الى اعادة توزيع استخدامات اموالها بشكل يساهم في زيادة ارباحها . وقد تلخص هذا الاتجاه في زيادة الموجودات الاجنبية وخصوصا الارصدة لدى البنوك خارج المملكة ،اذ ارتفع هذا البند من الموجودات عام ١٩٨٠م بنسبة (٧ر١٢٩٪) مقابل (٣ر٧٪) عام ١٩٧٩م. واصبح هذا البند يشكل ما نسبته (١ر٢٠٪) من اجمالي الموجودات عام ١٩٨٠م في حين لم يكن يشكل سوى نسبة (٨٪) فقط عام ١٩٧٠م، ويعود السبب الرئيسي وراء ذلك الى ارتفاع اسعار الفائدة العالمية بشكل حاد الامر الذى ادى الى اتساع الفجوة بينها وبين العائد على الاستثمارات المحلية .

---

٤٧ — زيادة الارصدة الاجنبية الناجمة عن التحويلات حيث لا يستطيع البنك المركزي حصر هذه التحويلات بدقة نظرا لان جزءا لا يستهان به من هذه التحويلات لا يأتي بالطرق الرسمية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكان من نتائج هذا الاتجاه انخفاض الاهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية من (٥٤ر٠٪) عام ١٩٧٩ الى (٥٠ر٣٪) عام ١٩٨٠ وكذلك تراجع معدل نموها من (٤٠ر٢٪) عام ١٩٧٩ الى (٢٠ر١٪) عام ١٩٨٠ كما انخفضت موجودات البنوك التجارية من الاوراق المالية من أسهم وسندات بمقدار (٣٩ر٩) مليون دينار، بينما ارتفعت احتياطاتها بمقدار (١٣ر٧٢)[٤٨] مليون دينار. وفي جانب المطلوبات ارتفع معدل نمو الودائع لدى البنوك التجارية من (٣٠ر٦٪) عام ١٩٧٩ الى (٣٣ر٣٪) عام ١٩٨٠. وقد شكلت الودائع أهم عناصر المطلوبات خلال الفترة (٧٠—١٩٨٠) حيث شكلت ودائع القطاع الخاص (مقيم) ما نسبته (٥٥ر٩٪) من مجموع موارد البنوك التجارية في نهاية عام ١٩٨٠، في حين شكلت الودائع المحلية ما نسبته[٤٩] (٧٣٪) من اجمالي هذه الموارد (انظر جدول رقم ٥).

وكانت نسبة الاحتياطيات من اجمالي الموجودات خلال الفترة (١٩٧٠ — ١٩٨٠) مرتفعة نسبيا، حيث بلغت حوالي (١٩ر٤٪) عام ١٩٧٠ ثم بدأت تنخفض تدريجيا حتى وصلت الى (١٧ر٠٪) عام ١٩٧٥ ثم ارتفعت الى (١٨ر٠٪) في عامي ٧٦و١٩٧٧، ويمكن ان يعزى ذلك الى الاجراءات التي اتخذها البنك المركزي للتخفيف من حدة الضغوط التضخمية في هذين العامين. ونتيجة لتراجع معدلات التضخم عام ١٩٧٧ اتجه البنك المركزي الى التخفيف من الاجراءات السالفة الذكر مما ساهم في [illegible] حتى وصلت الى أدنى مستوى لها عام ١٩٨٠ حيث بلغت (١٣٪) من مجموع الموارد.

وفي الفقرات التالية سنتناول بشيء من التفصيل مصادر أموال البنوك التجارية من جهة واوجه استخداماتها من جهة اخرى: —

٤٨— البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي السابع عشر لعام ١٩٨٠، ص ٢٦.

٤٩— الودائع المحلية، هي: الودائع الحكومية، وودائع البلديات والمؤسسات العامة، وودائع القطاع الخاص وودائع البنوك المحلية. احتسب النسب المذكورة من جدول رقم (٤).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٤)

موجودات ومطلوبات البنوك التجارية للفترة ١٩٧٠-١٩٨٠

(بملايين الدنانير)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الاحتياطيات	١٤٫٨٤	١٦٫٤٥	١٩٫١٨	١٨٫٨٣	٢٤٫٤٥	٣٥٫٨٠	٥٤٫٠٤	٦٧٫٠٦	٨١٫٤٧	١٠٠٫٩٢	١١٤٫٦٥
الموجودات الأجنبية	٦٫٠٧	٣٫٠٧	٣٫٣٩	٦٫٥٥	٧٫٩٦	١٢٫٤٥	١٩٫٢٤	٣٦٫٧٣	٧٤٫٦٣	٨٠٫٠٦	١٨٣٫٨٤
الأرصدة لدى البنوك المحلية	٠٫٣١	٠٫٢٦	٠٫٢٥	٠٫٣٢	١٫٣١	٣٫٨٠	٣٫٣٤	١٠٫٠٦	٣٢٫٠٥	٣٦٫٠٧	٥٢٫٤٥
التسهيلات الائتمانية	٥٥٫٥	٤٦٫٩٣	٥٠٫٥٩	٦١٫٨٢	٣٨٫٩٨	١٢١٫٤٣	١٨٣٫٧٤	٢٠١٫١	٢٧١٫٤٣	٣٨٣٫٥٨	٤٦٠٫٧٦
الاستثمارات المحلية	٠٫٩٠	٠٫٩٠	٠٫٩١	١٫١٧	١٫٣٠٥	١٫٣٧	١٫٦٠	٢٫٥٠	٣٫٤٧	٤٫٣٨	٦٫٠٣
أذونات وسندات حكومية	٣٫٣٤	٨٫٥٥	١٦٫١٨	٦٫٩٤	١٤٫٨٨	٢٤٫٤٨	٢١٫٦	٣٢٫٨٥	٦٤٫٥١	٦٧٫١٢	٢٫٥٨
موجودات أخرى	٥٫٣٩	٦٫٠٤	٥٫٠٣	٥٫٩٧	٩٫٣٢	١٣٫٨٧	١٧٫٩٤	١٧٫٠٩	٢١٫٥٧	٢٩٫٤٠	٤٠٫٧٣
الموجودات = المطلوبات	٧٦٫٤٠	٨٢٫٢٠	٩٥٫٥٣	١١١٫٦٠	١٤٣٫٢٥	٢١٣٫٢٠	٣٠١٫٥٠	٣٦٧٫٣٩	٥٥٠٫٣٤	٧١٢٫٠٤	٩١٦٫٦٩

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع جدول رقم (٤)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
رأس المال والاحتياطيات	٧٩٩ر٩	٨٠٢ر٨	٨٠٢ر٨	٨٠١ر٨	٩٥٠ر٩	١٢٢٩ر١٢	١٤٩٠ر١٤	٢٠٦٩ر٢٠	٢٥٢٩ر٣٩	٥٠٩٧ر٥٠	٥٨٠٥ر٥٨
المطلوبات الأجنبية	٣٥٤ر٣	٢٥٠ر٢	٢٤٤ر٢	٢٦١ر٢	٤٢٦ر٤	١٠٣٥ر١٠	٢٣٨٩ر٢٣	١٩٣٤ر١٩	٥٨٩٤ر٥٨	١٤٨٢ر١٤	١٣٠٢٠٥ر١٣٠
الودائع الحكومية وشبه الحكومية	٨٧٤ر٨	١١٦ر١١	٦٢١ر٦	٦١٤ر٦	٨٤٠ر٨	١٢٠٣ر١٢	١٤٢١ر١٤	١٧٣٦ر١٧	٢١١١ر٢١	٣٨٦٦ر٣٨	٤٨٢٨ر٤٨
ودائع البلديات والمؤسسات	٢٩٥ر٢	٢٦٥ر٢	٣٤١ر٣	٤١٦ر٤	٤٣٦ر٤	٤٤٥ر٤	٤٦٤ر٤	٣٦٦١ر٣	٧٣٦ر٧	١٠٣٦ر١٠	٢٥٠٨ر٢
ودائع القطاع الخاص (مقيم)	٤٣٤٥ر٤٣	٤٨٢٨ر٤٨	٦١٢٣ر٦١	٧٣٢١ر٧٣	٩٥٥ر٩٥	١٣٢٩٢ر١٣٢	١٩٠٧٤ر١٩٠	٢٤٥٧٨ر٢٤٥	٣٢٧٦٢ر٣٢٧	٤١١٩٦ر٤١١	٥١٢٣٥ر٥١٢
ودائع البنوك المحلية	١٤٨ر١	٩٢ر٥	٣٠ر٥	١٢ر٥	٨٢ر٥	١١٧ر١١	١٢٧٢ر١٢	١٠١٦ر١٦	٣٤٥٨ر٣٤	٣٨٨ر٣	٤٨٩ر٤٩
مطلوبات اخرى	٨٢٥ر٨	٨١٨ر٨	٨٩٢ر٨	١٢٢٥ر١٢	٢٢٥ر١	٢٩٩٩ر٢٩	٤٠٤٠ر٤٠	٤٤٥١ر٤٤	٦١٤٨ر٦١	٨٢٨٤ر٨٢	٩٣٤٣ر٩٣

المصدر: البنك المركزي الأردني، تقارير البنك المركزي الأردني للأعوام ١٩٧٢، جدول رقم (١٦)، ١٩٧٥ جدول رقم (١١)، ١٩٧٨ جدول رقم (١٢) و ١٩٨٠ جدول رقم (١٢).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ) تصنيف مصادر الأموال التي تشكل موارد البنك التجاري :-

تعتمد مقدرة البنك التجاري في ممارسة العمل المصرفي على الأموال المتاحة لديه والتي يمكنه التصرف بها ، وفي العادة تتألف هذه الموارد من رأس المال والودائع على اختلاف انواعها والقروض التي يمكنه الحصول عليها من البنوك المحلية والأجنبية .

ويعتبر معيار السيولة من أهم العوامل التي تواجه البنك التجاري عند تصنيفه لمصادر أمواله ، فعلى سبيل المثال ان الودائع تحت الطلب تتطلب الاحتفاظ بمعدل سيولة أعلى منه في حالة الودائع الادخارية نظرا لتعرض النوع الأول للسحب المفاجئ دون اخطار مسبق .

وفي العادة تصنّف موارد البنك التجاري الى ما يلي :-

١ - الودائع :- تعتبر الودائع من أهم موارد البنوك التجارية ، وتتلقى البنوك عدة أنواع من الودائع تتصدرها الودائع تحت الطلب (أو الحسابات الجارية) وهي عبارة عن التزام مصرفي بالدفع عند الطلب أي أنها قابلة للسحب دون اشعار مسبق . وتليها الودائع الآجلة (أو الودائع الثابتة) ولا يجوز سحبها الا عند استحقاق أجلها في ميعاد معين ، والودائع باخطار ولا يجوز السحب منها الا بميعاد معين يتفق عليه مقدما ، وأخيرا هناك ودائع التوفير والتي يجوز السحب منها وفقا لقيود تحددها البنوك ويقبل بها المودعون .(٥٠)

---

٥٠ - هناك الودائع الحقيقية وهي الودائع الناشئة عن ايداع نقود أو شيكات مسحوبة على بنك آخر . أما الودائع الائتمانية فهي الودائع التي يتم خلقها بواسطة البنوك التجارية مجتمعة من خلال قيامها بمنح الائتمان ، انظر د . محمد زكي الشافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، ص ١٨٧-١٩٦

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد بلغ اجمالي الودائع لدى البنوك التجارية في الأردن في نهاية عام ١٩٨٠ ما مقداره (٧٦ر٧٠٠) مليون دينار او ما نسبته (٤ر٧٦٪) من مجموع موارد البنوك، وقد حققت ودائع البنوك التجارية نموا سنويا معدله (٣ر١٠١٪) خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٧٨)، ويظهر الجدول رقم (٥) سيطرة ودائع القطاع الخاص (مقيم) على بقية أنواع الودائع حيث بلغت نسبتها (١ر٧٣٪) في نهاية عام ١٩٨٠ بينما بلغت الأهمية النسبية لودائع غير المقيمين (٥١) (٤ر١٦٪) وللقطاع العام (٥ر١٠٪) في حين كانت الأهمية النسبية لودائع القطاع الخاص (مقيم) وغير مقيم وقطاع عام ما نسبته (٢ر٧٨٪)، (٥ر١٢٪) و (٣ر٩٪) على التوالي في نهاية عام ١٩٧٩م.

وقد كان لقرار البنك المركزي الذي اتخذه عام ١٩٧٣ والذي يقضي بالسماح للبنوك المرخصة أن تقبل الودائع بالعملة الأجنبية من المواطنين العاملين في الخارج ومن غير المقيمين أثرا فعالا في اجتذاب الودائع والتدفق النقدي الى البلاد بالاضافة الى المساهمة في الحد من انتقال الموارد النقدية الوطنية الى الخارج حيث يتميز هذا النوع من الحسابات بمزايا جيدة كامكانية سحبها في أي وقت دون أخذ الموافقة المسبقة من قبل البنك المركزي علاوة على أنها تحظى بسعر فائدة تنافسي بالمقارنة مع الأسعار السائدة في الأسواق العالمية، فقد شكلت الودائع لغير المقيمين زيادة نسبتها (٣ر٢٩٪) من الزيادة

٥١- غير المقيم: أ) الأجنبي المقيم خارج المملكة بصورة دائمة.
ب) الأردني المقيم خارج المملكة بصورة دائمة، أو مضى على اقامته في الخارج مدة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية.
جـ) الأجنبي المقيم في المملكة ولم تمض على اقامته مدة ثلاث سنوات متتالية.
د) السفارات والمفوضيات والقنصليات وهيئة الأمم المتحدة، ووكالاتها الموجودة في المملكة وموظفوها الأجانب.
هـ) الشركات الأجنبية التي تقوم بتنفيذ مشاريع في المملكة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـــم (٥)

تصنيف ودائع البنوك التجارية طبقا للجهة المودعة للفترة ١٩٧٠-١٩٨٠

(بملايين الدنانيـر)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
أ ـ القطـــاع العام	١١ر٧٠	٨ر٧٦	٩ر٦٢	١٠ر٣٠	١٢ر٧٦	١٦ر٤٨	١٨ر٥	٢٠ر٩٧	٢٨ر٤٧	٤٩ر٠٢	٧٣ر٣٦
بـ القطاع الخـــاص (مقيم)	٤٣ر٤٥	٤٣ر٨١	٦١ر٢٣	٧٣ر٣١	٩٥ر٥٩	١٣٢ر٩٢	١٩٠ر٧٤	٢٤٥ر٧٨	٣٢٧ر٦٢	٤١١ر١٩	٥١٢ر٣٥
جـ ـ المؤسسات الأجنبية وغير المقيميـــن	٢ر٥٣	٢ر٠٨	٢ر٠٤	٢ر١٤	٣ر٦٣	٨ر٦٤	١٧ر٦٥	١٧ر٠٦	٤٦ر٤٦	٦٥ر٥٨	١١٥ر٠٥
المجمـــوع	٥٧ر٦٧	٥٩ر٦٥	٧٢ر٨٩	٨٥ر٧٥	١١١ر٩٨	١٥٨ر٠٤	٢٢٧ر٢٤	٢٨٣ر٨١	٤٠٢ر٥٥	٥٢ر٧٩٤	٧٠٠ر٣٦

المصدر: البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي للأعوام، ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٥، ١٩٧٨، و ١٩٨٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الكلية في الودائع لعام ١٩٨٠ حيث أصبحت تشكل (٥ر١١٥) مليون دينار في نهاية العام ذاته مقابل (٨ر٦٥) مليون دينار عام ١٩٧٩ و (٣ر٥٢) مليون دينار عام ١٩٧٠.

ومن جهة أخرى شكلت زيادة ودائع المقيمين ما نسبتها (٨ر٥٧٪) من الزيادة الكلية في الودائع عام ١٩٨٠ حيث أصبحت تشكل (٥ ٣٥ر٥١٢) مليون دينار مقابل (٩ ١ر٤١١) مليون دينار عام ١٩٧٩ و (٤٤ر٤٣) مليون دينار عام ١٩٧٠. أما ودائع القطاع العام فقد كانت نسبتها (٩ر١٣٪) من اجمالي الزيادة في الودائع حيث ارتفعت من (٢ر٩٠٤) مليون دينار عام ١٩٧٩ الى (٣٦ر٧٣) مليون دينار عام ١٩٨٠ في حين كانت (٧٠ر١١) مليون دينار عام ١٩٧٠ م.

والخلاصة أن ودائع القطاع الخاص بقيت خلال مدة الدراسة تحتل المرتبة الأولى من اجمالي الودائع تليها ودائع القطاع العام وتأتي ودائع المؤسسات الأجنبية وغير المقيمين في المرتبة الأخيرة. ومما تجدر ملاحظته تناقص نسبة ودائع القطاع العام لدى البنوك التجارية رغم تزايدها من الناحية المطلقة ويمكن أن يعزى ذلك الى تزايد ودائع القطاع الخاص بنسبة اكبر من نسبة تزايد ودائع القطاع العام. ومهما يكن فان معظم ودائع القطاع العام يتألف من الودائع تحت الطلب فقد بلغت نسبتها (٤ ٠ر٧٠٪) عام ١٩٧٠ انخفضت الى (٣ر٢٠٪) عام ١٩٨٠ بالمقارنة مع (٤ر٧٩٪) للودائع الآجلة، وهذا يعني أن هيكل الودائع قد تغير لصالح الودائع الآجلة على حساب الودائع تحت الطلب (٥٢).

أما من حيث توزيع الودائع طبقا لأنواعها الرئيسية - الجدول رقم (٧) - فيلاحظ أن الودائع تحت الطلب كانت تمثل أهم مورد للأموال في البنوك التجارية الأردنية ولكن أهميتها النسبية أخذت بالانخفاض في الفترة قيد البحث، فنجد أنها تشكل النسبة الكبرى من اجمالي الودائع اذ بلغت (٤ر٥٣٪) عام ١٩٧٠ ارتفعت تدريجيا الى ان وصلت (٥ر٥٨٪) عام ١٩٧٥ الا انها انخفضت الى (٧ر٣٨٪) من اجمالي الودائع عام ١٩٨٠ (انظر الجدول رقم (٧).

٥٢ــ احتسبت النسب السابقة بالاعتماد على الجدول رقم (٦)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٦)

ودائع البنوك التجارية طبقا للجهة المودعة وأنواعها الرئيسية

للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ م

(بملايين الدنانير)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
أ - القطاع العام	٢١٫٧٠	٨٫٧٦	٩٫٦٢	١٠٫٣٠	١٢٫٧٦	١٦٫٤٨	١٤٫٨٦	٠٫٩٧	٢٨٫٤٧	٤٩٫٠٢	٧٣٫٣٥
تحت الطلب	٨٫٢٤	٦٫١٧	٧٫١٥	٨٫٢٥	١٠٫٥٦	١٢٫٩٢	١٤٫٠٥	١٤٫٦٩	١١٫٨٥	١٦٫١٩	١٤٫٨٩
لأجل وتستحق التأدية في تواريخ معينة	١٫٥٧	٠٫٨٦	٢٫٠٧	٠٫٦٤	١٫٠٦	١٫٥٢	٢٫١٦	٤٫٥٠	١١٫٦٦	٢١٫٣٤	٤٣٫٠٧
لأجل ودفعها خاضع لاشعار	١٫٥٧	١٫٧٠	١٫٣٧	١٫٣١	١٫١٤	٤٫٠٢	٢٫٣٠	١٫٧٧	٤٫٨٨	١١٫٤١	١٥٫١٥
توفير	٠٫٠٢	٠٫٠٣	٠٫٠٣	—	—	—	—	٠٫٠١	٠٫٠٨	٠٫٠٨	٠٫٢٤
ب - القطاع الخاص (مقيم)	٤٣٫٤٩	٤٨٫٨١	٦١٫٢٣	٧٣٫٢١	٩٥٫٥٩	١٣٢٫٥٣	١٩٠٫٧٤	٢٤٥٫٧٨	٣٢٧٫٦٢	٤١١٫١٨	٥١٢٫٣٦
تحت الطلب	٢٠٫٨٢	٢٢٫٩٣	٣٠٫٩٦	٣٧٫٦٩	٥٠٫٥٨	٧٤٫٤٥	٩٧٫١٤	١٢٢٫٦٩	١٣٧٫٥١	١٦٤٫٦٧	٢٠٦٫٤٩
لأجل وتستحق التأدية في تواريخ معينة	٩٫٥١	١٠٫١٩	١٠٫١٢	١٢٫١٢	١٥٫٤	٢٢٫٤١	٢١٫١	٥٢٫٨٣	٩٤٫٧٦	١٢٥٫٠٩	١٦٨٫٧٦
لأجل ودفعها خاضع لاشعار	٧٫٢٨	٨٫٣٩	٩٫٦٦	١٠٫١٣	١٣٫٧٦	٣٫٧٤	١٦٫٩٣	١٧٫٧٥	٢٩٫٥٩	٤٢٫٢٥	٤٨٫٦٠
توفير	٥٫٨٣	٧٫٣٠	٩٫٥١	١٢٫٣٧	١٥٫٨٥	٢٢٫٢٢	٤٥٫٦٠	٥٢٫٥١	٦٥٫٧٦	٧٩٫١٧	٨٨٫١٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابـــع جـدول رقـــم (٦)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
جـ - المؤسسات الأجنبية وغير المقيمين	٢ر٥٣	٢ر٠٨	٢ر٠٤	٢ر١٤	٣ر٦٣	٨ر٦٤	٧ر٦٤	٦ر٠٧	٤٦ر٤٦	٦٥ر٠٦	١١٥ر٠٥
تحت الطلب	١ر٧٣	١ر٣٤	١ر٣٤	١ر٤٠	١ر٨٣	٥ر١٣	١١ر٧٨	٩ر٣٤	١٤ر٠٨	١٦ر٩٤	٤٩ر٤٨
لأجل وتستحق التأدية في تواريخ معينة	٠ر٦٤	٠ر٥٩	٠ر٥٧	٠ر٦٠	١ر٦٣	٣ر١٠٦	٥ر٠٠	٦ر٧٠٣	٢٣ر٩٥	٤٤ر٩٩	٥٣ر٧٨
لأجل ودفعها خاضع لاشعار	٠ر١٥	٠ر١٤	٠ر١٣	٠ر١٢	٠ر١٣	٠ر٢٠	٠ر٢٩	٠ر٣٨	٧ر٦٦	٢ر٩٣	١١ر١٧
توفير	٠ر٠١	٠ر٠١	—	٠ر٠٢	٠ر٠٤	٠ر١٥	٠ر٥٧	٠ر٦٠١	٠ر٧٧	٠ر٧٤	٠ر٦٢
المجموع	٥٧ر٦٧	٥٩ر٦٠٥	٧٢ر٨٩	٨٥ر٧٥	١١١ر٩٨	١٥٨ر٠٤	٢٢٧ر٢٤	٢٨٣ر٨١	٤٠٢ر٥٥	٥٢٥ر٨٠	٧٠٠ر٧٦

المصـــدر : البنك المركزى الأردني ، التقرير السنوى للأعوام ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٨ ، ١٩٨٠ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـــــم (٧)

توزيع الودائـــع طبقا لأنواعهـــــا للفتـــرة ١٩٧٠ - ١٩٨٠

(بملايين الدنانير)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
أ - ودائع تحت الطلب	٣٠٨ر٣٠	٣٤٣ر٣٠	٣٩٤٤ر٤٤	٤٧٤ر٤٧	٦٢ر٩٧	٩٢ر٥٠	١٢٣ر٣٩	١٤٦ر٧٢	١٦٣ر٤٤	١٩٧ر٨٠	٢٧٠ر٨٦
ب - ودائع لأجـــل	٢١ر٠	٢١٨٨ر٢١	٢٣ر٩١	٢٥ر٩٢	٣٣ر١٢	٤٣ر٠٧	٥٧ر٦٨	٨٣ر٩٦	٧٢ر٥٠	٢٤٨ر٠١	٣٤٠ر٥٣
جـ - ودائع التوفيـــر	٨٧ر٥	٧ر٣٤	٩ر٥٤	١٢ر٣٩	١٥ر٨٩	٢٢ر٤٧	٤٦ر١٧	٥٣ر١٣	٦٦ر٦١	٧٩ر٩٩	٨٩ر٣٧
المجمـــــوع	٥٧ر٦٧	٦٥ر٦٥	٧٢ر٨٩	٨٥ر٧٥	١١١ر٩٨	١٥٨ر٠٤	٢٢٧ر٢٤	٢٨٣ر٨١	٤٠٢ر٥٥	٥٢ر٨٥	٧٠٠ر٧٦
مجموع المـــوارد	٧٦ر٤٠	٨٢ر٢٠	٩٥ر٥٣	١١١ر٦٠	١٤٣ر٢٥	٢١٣ر٢٠٠	٣٠١ر٥٠	٣٦٧ر٣٩	٤٣٧ر١١	٨٢ر٣٧٢	٩١٦ر٦٩
نسبة الودائع تحت الطلب الى مجموع الودائـــع	٥٣ر٤ ٪	٥١ر٠ ٪	٥٤ر١ ٪	٥٥ر٣ ٪	٥٦ر٢ ٪	٥٨ر٥ ٪	٥٤ر٣ ٪	٥١ر٧ ٪	٤٠ر٦ ٪	٣٧ر٦ ٪	٣٨ر٧ ٪
نسبة اجمالي الودائـــع الى مجمـوع المـــوارد	٧٥ر٥ ٪	٧٢ر٦ ٪	٧٦ر٣ ٪	٧٦ر٨	٧٨ر٢	٧٤ر١	٧٥ر٤	٧٧ر٣	٦٣ر٢	٦٣ر٨	٧٦ر٤

المصـــدر: البنك المركزي، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد التاسع، العدد (٢) كانون أول ١٩٧٣، جدول رقم (٦) و (١٠)، المجلد السادس عشر، العدد (١٢) كانون أول ١٩٨٠، المجلد الثاني عشر العدد (٤) نيسان ١٩٧٦، الجداول رقم (٧) و (١٠).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويرجع انخفاض اهميتها النسبية في السنوات الماضية بصورة خاصة الى نمو ودائع التوفير ولاجل ، حيث بلغت نسبتها من اجمالي الودائع عام ١٩٨٠ (١٢ر٨٪) و (٦ر٤٨٪) على التوالي مقابل (٢ر١٠٪) و (٤ر٣٦٪) عام ١٩٧٠ .

- ومن ناحية اخرى ارتفعت نسبة ودائع التوفير ولأجل للقطاع الخاص الى عرض النقد (M_2) من (٥ر٣٥٪) في نهاية عام ١٩٧٦ الى (١ر٣٩٪) في نهاية عام ١٩٧٧ والى (٣ر٥٦٪) عام ١٩٨٠ (٥٣) بينما هدفت الخطة الخمسية الى رفع هذه النسبة الى (٣٣٪) في نهاية عام ١٩٨٠ ، وهذا يدل على نجاح البنك المركزي في تصحيح هيكل الودائع لصالح الودائع الآجلة ، ويمكن أن يعزى ذلك الى سببين هما :-

١ - رفع نسبة الاحتياطي النقدي الالزامي المطلوب على الحسابات الجارية وودائع تحت الطلب بينما بقيت النسب المذكورة على حالها بالنسبة لودائع الادخار والتوفير .

٢ - تحديد الحد الأدنى للفائدة على الودائع الادخارية وحسابات التوفير بمعدل يتراوح بين (٥ - ٥ر٥٪) (٥٤)

ويمكن تلخيص العوامل المؤثرة في مقدرة البنوك التجارية على جذب الودائع على اختلاف اشكالها بالنقاط الآتية :-

أ) حجم ونوعية الخدمات المصرفية التي يمكن أن تقدمها للجمهور ويعتمد ذلك على مدى انتشار الفروع البنكية وأثرها على الوعي المصرفي للجمهور .

ب) معدل الفائدة المدفوعة على الودائع المختلفة وارتباطه بمعدلات التضخم السائدة .

جـ) مقدرة البنوك التجارية على التكيف في الأوقات غير العادية كأوقات الحروب والأزمات السياسية ومدى قدرتها على مقابلة السحوبات الطارئة

---

٥٣ - تم احتساب هذه النسب من واقع البيانات الواردة في جدول رقم (٩) من تقرير البنك المركزي الأردني لعامي ١٩٧٨ و ١٩٨٠ .

٥٤ - دائرة المطبوعات والنشر ، مسيرة ربع قرن مع ملك وشعب ، ص ٩٨ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في ظل هذه الظروف .

مما سبق يتضح أن هيكل الودائع قد شهد تطورا ملموسا لصالح ودائع التوفير والأجل على حساب الودائع الجارية وهذا يساعد في زيادة سيولة البنوك التجارية وبالتالي تدعيم قدرتها في استخدام مواردها في التمويل طويل الأجل ، علاوة على أن الودائع الجارية تتميز بانخفاض معدل دورانها السنوي(٥٥) Annual Turnover of Velocity of Demand Deposits بالمقارنة مع دول متقدمة ونامية . فقد بلغ معدل الدوران في الأردن خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٩ لودائع تحت الطلب (٩ر٦) مرة . وهذا يعني أن هذه الودائع قد كانت تستخدم بمعدل مرة واحدة كل سبعة وثلاثون يوما ، ويعتبر هذا المعدل منخفضا بالمقارنة مع دول نامية ومتقدمة ففي الولايات المتحدة بلغ (١ر٨٤) مرة وفي غانا (٠٠ر١٩) مرة وفي السنغال (٥ر٢٣) مرة وفي سيلان (١ر٢٦) مرة وفي البيرو ٨ر٣٩ مرة .

٢ - رأس المال والاحتياطيات :-

رأس المال هو عبارة عن اجمالي المبالغ المدفوعة من قبل المساهمين بهدف تأسيس البنك التجاري(٥٦) . اما الاحتياطيات فهي المبالغ المقتطعة من أرباح البنك على مر السنين بهدف تكوين احتياطي للبنك والاحتياطيات تكون على نوعين (٥٧) :

أ) احتياطي قانوني وهو الاحتياطي الذي يكون البنك ملزما بتكوينه بموجب القانون .

ب) احتياطي خاص ويقوم البنك بتكوينه بهدف تعزيز مركزه المالي وتدعيم رأس ماله .

---

٥٥ - معدل الدوران : هو عدد المرات التي تستخدم فيها الودائع في فترة زمنية محددة ، $\frac{٣٦٥}{٩ر٦}$ = ٥ر٣٧ يوما ، انظر : ضرورة اتجاه البنوك التجارية في الأردن نحو الائتمان الطويل الأجل ، د . جمال صلاح ، البنك المركزي الأردني ، تموز ١٩٨١ .

٥٦ د . محمد زكي الشافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، ص ١٩٥

٥٧ المرجع نفسه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن الجدير بالذكر أن نسبة رأس المال الى موجودات/مطلوبات البنك التجاري هي نسبة متدنية نظرا لاعتماد البنك على الودائع بالدرجة الأولى كمصدر من مصادر أمواله. وتتلخص وظيفة رأس المال في ضمان حقوق المودعين وحمايتهم عند انخفاض قيمة الأصول، ومن المعروف أن حق أصحاب الودائع يقدم على حق حملة الأسهم عند تصفية موارد البنك نتيجة لافلاسه، وعليه يمكن القول أن ثقة هؤلاء المودعين تتعزز في مقدرة البنك كلما زاد حجم رأس المال المدفوع اذ تزداد قدرة البنك والحالة هذه على مواجهة التزاماته.

ومما يجدر ذكره أن الحد الأدنى لرأس المال المدفوع اللازم لتأسيس بنك تجاري يحدد بالقانون، فقد حدد قانون البنك المركزي الأردني الحد الأدنى لرأس المال المدفوع بـ (٣) مليون دينار.(٥٨)

وتسعى الكثير من الدول الى ربط رأس المال باجمالي الودائع المتاحة بمعنى أنه اذا رغب البنك في توسيع نشاطه فعليه أن يرفع الحد الأدنى لرأسماله. ويلاحظ من الجدول رقم (٨) تراجع حصة رأس المال الى اجمالي الودائع ويعزى ذلك الى حدوث تغيرات هيكلية متعددة في بنيان الموارد الأخرى للبنوك، فقد بلغت نسبة رأس المال والاحتياطيات عام ١٩٧٠ (١٣٫٩٪) انخفضت تدريجيا الى أن وصلت (٦٫٦٪) عام ١٩٧٦، ارتفعت الى ١٠٫٨٪) عام ١٩٨٠ بالمقارنة مع (١٢٫٢٪) عام ١٩٧٨، ويعزى ذلك الى طلب البنك المركزي من البنوك التجارية زيادة احتياطياتها ورفع رؤوس أموالها الى (٣) مليون دينار اعتبارا من عام ١٩٧٦م على اثر الموجات التضخمية التي أثرت على الأردن في تلك الفترة. ونفس التحليل ينطبق على نسبة رأس المال الى الودائع، حيث انخفضت تدريجيا منذ عام

٥٨- قانون البنك المركزي الأردني رقم ٢٤ لسنة ١٩٧١م والمعدل بموجب القانون المؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٧٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١٩٧٠ من (٢ر٨٪) حتى وصلت أدنى مستوى لها عام ١٩٧٦ فبلغت (٥ر٤٪) ثم اخذت في الارتفاع حتى وصلت (٢ر٨٪) عام ١٩٨٠، ويعزى ذلك الى قرار البنك المركزي القاضي بتحديد نسبة رأس المال الى الودائع بـ (٧٪) في مدة أقصاها ٣١/٣/١٩٧٤م و (١٠٪) في مدة أقصاها ٣١/٣/١٩٧٥.(٥٩)

أما عن حصة رأس المال والاحتياطيات الى مجموع الموارد فالجدول رقم (٩) يبين انخفاض هذه الحصة. حيث استمر هذا الانخفاض بصورة تدريجية فانخفض معدل رأس المال والاحتياطيات الى مجموع الموارد من (٥ر١٠٪) عام ١٩٧٠م الى (٩ر٤٪) عام ١٩٧٦ ثم أخذ بالارتفاع منذ ذلك العام حتى وصل (٣ر٦٪) عام ١٩٨٠. ويمكن ارجاع ذلك الى أن البنوك التجارية لا تعتمد في الأساس على رأسمالها الخاص في ممارسة عمليات الاقراض والاستثمار وانما تعتمد على الأموال المودعة لديها على اختلاف أنواعها.(٦٠)

ونتيجة لقرار البنك المركزي بزيادة الحد الأدنى لرؤوس أموال البنوك التجارية العاملة بحيث لا يقل رأس المال العامل عن (٣) مليون دينار، ونتيجة لزيادة عدد البنوك التجارية فقد ارتفع مجموع رؤوس أموال البنوك العاملة من (٤ر٧٢) مليون دينار عام ١٩٧٢ الى (٥٣ر٣٥) مليون دينار عام ١٩٨٠. وكذلك نتيجة لزيادة أنشطة البنوك خلال الفترة المذكورة ازدادت الأرباح الصافية للبنوك من (٠ر٥١) مليون دينار عام ١٩٧٢ الى (١٤ر٨٧) مليون دينار عام ١٩٨٠.

---

٥٩ ـ البنك المركزي الأردني، دائرة مراقبة البنوك، مذكرة رقم ١١٩/٧٣.

٦٠ ـ تتألف موارد البنك التجاري من :-
١ ـ رأس المال والاحتياطي.
٢ ـ الودائع بمختلف أنواعها.
٣ ـ القروض من البنك المركزي ومن البنوك المحلية.
٤ ـ شيكات وسحوبات برسم الدفع.
٥ ـ مطلوبات أخرى.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـــــم (٨)

(بالمليون دينار)

نسبة رأس المال والاحتياطيات الى اجمالي الودائع للفترة ١٩٧٠-١٩٨٠

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨*	١٩٧٩	١٩٨٠***
(١) اجمالي الودائع	٥٧ر٦٧	٥ ٩ر٦٥	٧٢ر٨٩	٨٥ر٧٥	١١ر٩٨	١٥٨ر٠٤	٢٢٧ر٢٤	٢٨٣ر٨١	٤٤٨ر٥١	٥٩٣ر١٤	٦٤٨ر٨٨
(٢) رأس المال والاحتياطي	٧ر٩٩	٨ر٠٢	٨ر٠٢	٨ر٠١	٩ر٥٠	١٢ر٢٩	١٤ر٩٠	٢٠ر٦٩	٥٤ر٧٤	٦٧ر٩١	٦٩ر٧٩
(٣) رأس المال	٤ر٧٢	٤ر٧٢	٤ر٧٢	٤ر٧٢	٥ر٥٨	٨ر٩٧	١٠ر١٩	١٥ر٢٤	٤٣ر٠٧	٥١ر٥٠	٥٣ر٣٥
نسبة (٢) : (١)	١٣ر٩ ٪	١٣ر٤ ٪	١١ ٪	٩ر٣ ٪	٨ر٥ ٪	٧ر٨ ٪	٦ر٦ ٪	٧ر٣ ٪	١٢ر٢ ٪	١١ر٤ ٪	١٠ر٨ ٪
نسبة (٣) : (١)	٨ر٢ ٪	٧ر٩ ٪	٦ر٥ ٪	٦ر٤ ٪	٥ر٠ ٪	٥ر٧ ٪	٤ر٥ ٪	٥ر٤ ٪	٩ر٦ ٪	٨ر٧ ٪	٨ر٢ ٪

* تم ادخال ودائع بنك الاسكان (تحت الطلب والتوفير) اعتبارا من عام ١٩٧٨ .

*** لغاية أيار ١٩٨٠ .

المصدر : البنك المركزي الأردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، أيار ١٩٨٠ جدول رقم (٨) وكانون أول ١٩٧٣ جدول رقم (٧) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٩)

حصة رأس المال والاحتياطي الى اجمالي الموجودات / مطلوبات البنوك التجارية للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ م .

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
(١) رأس المال والاحتياطيات	٧٩٩ر٧	٨٠٢ر٨	٨٠٢ر٨	٨٠١ر٨	٥٠ر٩	٢٩ر١٢	٩٠ر١٤	٦٩ر٢٠	٥ر٢٩	٩٧ر٥٠	٥٨ر٥٠
(٢) الموجودات=المطلوبات	٧٦ر٤٠	٨٢ر٢٠	٥٣ر٩٥	٦٠ر١١١	٥ر١٤٣	٢٠ر٢١٣	٥٠ر٣٠١	٣٩ر٣٦٧	١ر١٣٧	٧٢ر٨٢٣	٦٩ر٩١٦
نسبة (١) : (٢) ٪	١٠ر٥ ٪	٩٨ر٩ ٪	٨٤ر٨ ٪	٧٢ر٧ ٪	٦٦ر٦ ٪	٥٨ر٥ ٪	٤٩ر٤ ٪	٥٦ر٥ ٪	٦٢ر٦ ٪	٦٢ر٦ ٪	٦٣ر٦ ٪

المصدر : البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي للأعوام ١٩٧٢ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٨ ، ١٩٨٠ (جداول مختلفة)

وبلغت نسبة الأرباح الصافية الى رأس المال عام ١٩٨٠ م (٢٧ر٩ ٪) مقابل (١٠ر٨ ٪) عام ١٩٧٢ م ، كما بلغت نسبة الأرباح الصافية الى رأس المال والاحتياطي معا (٢٤ر٦ ٪) عام ١٩٨٠ مقابل (٨ر٧ ٪) عام ١٩٧٢ . (أنظر الجدول رقم (١٠)) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقـــــم (١٠)

مردود رأسمال البنوك التجارية في الفتـــرة ١٩٦٩ - ١٩٨٠م

(ملايين الدنانير)

	معدل ٧١/٦٩	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
١) اجمالي رأس المـــال	٤ر٤٥	٤ر٧٢	٤ر٧٢	٥ر٥٨	٨ر٩٧	١٠ر١٩	١٥ر٢٤	٤٧ر٠٧	٥١ر٥٠	٥٣ر٣٥
٢) اجمالي الاحتياطيات القانونيـــة	١ر٠٨	١ر١١	١ر٢٣	١ر٤٧	١ر٥٨	٢ر٥٩	٣ر١٦	٤ر٦٦	٦ر٣٥	٧ر١٥
٣) اجمالي الأرباح الصافية	٥٤ر٠	٥١ر٠	٨٢ر٠	١ر٢١	١ر٤	٣ر٠٥	٧ر٥١	٧ر٤٧	١٢ر٣٥	١٤ر٨٧
نسبة (٣) : (١)	١٢ر٠٪	١٠ر٨٪	١٧ر٤٪	٢١ر٧٪	١٥ر٧٪	٤٣ر٣٪	٢٠ر٠٪	١٠٧ر٣٪	٢٤ر٠٪	٢٧ر٩٪
نسبة (٣) : (١) + (٢)	٩ر٧٪	٨ر٧٪	١٣ر٨٪	١٧ر٢٪	١٣ر٣٪	٣٤ر٥٪	١٦ر٦٪	١٥ر٧٪	٢١ر٣٪	٢٤ر٦٪

المصـــدر : البنك المركزي الأردني . التقارير السنوية للأعوام ١٩٧٤، ١٩٧٧، ١٩٧٨، ١٩٨٠ جدول رقـــم (١٦).

٣ ـ مصادر أخـــرى :

للبنوك التجارية موارد اخرى غير الودائع ورأس المال والاحتياطيات، ويعتبر اصدار السندات من المصادر الهامة لموارد البنوك التجارية، غير أن البنوك التجارية في الأردن لم تصدر مثل هذه السندات حتى الآن لعدم وجود ســـوق رأسمالي ونقدي يساعدها في تسويق هذه السندات .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن المصادر الأخرى والهامة لموارد البنوك التجارية عملية الاقتراض، حيث تشكل القروض من البنك المركزي والبنوك المحلية جزءاً من موارد البنوك التجاريه. اذ تلجأ البنوك التجارية عند الضرورة الى البنك المركزي لمدها بالقروض اللازمة، و يعتبر البنك المركزي المقرض الأخير للبنوك التجارية، وتعتمد البنوك التجارية في الحصول على مواردها على عاملين :- (٦١)

أ) خصائص النظام المصرفي القائم .

ب) علاقة البنوك المحلية بالمؤسسات المصرفية في الخارج .

أما بالنسبة للبنوك التجارية في الأردن فنرى أن بند الاقتراض في موارد ها لا يشكل سوى نسبة صغيرة لا تكاد تذكر في أغلب الأحيان . فخلال الفترة قيد البحث كانت نسبة هذا البند الى مجموع الموارد ضئيلة باستثناء عامي ١٩٧٩، ١٩٨٠ (أنظر الجدول رقم (١١)) حيث بلغت نسبة الاقتراض من البنك المركزي الأردني والبنوك المحلية الى اجمالي الموارد ما نسبته (٩٪) و (١١٫٢٪) عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ على التوالي . ويمكن أن يفسر ذلك الى أن البنوك تعتمد على الموارد الأخرى وبصفة أساسية على الودائع وعدم حاجتها الى البنك المركزي للقيام بدور المقرض الأخير لها . ويدل هذا على متانة وضعها الاقتصادي وقوة مركزها المالي ، حيث بلغت حصة الاقتراض من اجمالي الودائع ما نسبته (١٢٫٠٪) و (١٥٫٤٪) في عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ على التوالي أما في باقي سنوات الدراسة فان هذه النسبة لا تكاد تذكر .

ب) استعمالات موارد البنك التجاري :

تتوزع موارد البنوك التجارية بين الاستعمالات المختلفة تبعا للظروف الاقتصادية السائدة من جهة والقوانين التي تحكم أعمال البنوك من جهة أخرى ، فاستعمالات موارد البنوك تختلف من بلد لآخر ومن بنك لآخر ومن وقت لآخر اعتمادا

---

٦١ ــ د . محمد زكي الشافعي ، مقدمة في النقود والبنوك ، مرجع سابق .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على الظروف الاقتصادية والائتمانية السائدة .

ويتضح أن سياسة البنك التجاري في توزيع موارده تتأثر بمعيار السيولة ، أي مدى سهولة تحويل أصوله الى نقود سائلة . ويتأثر معيار السيولة بدوره بنسبة الودائع الجارية الى اجمالي الودائع ، وحيث أن هذا النوع من الودائع قابل للسحب عند الطلب فانه كلما نقصت حصة الودائع تحت الطلب وزادت حصة الودائع الادخارية الى اجمالي الودائع من جهة وقل معدل دوران الودائع الجارية من جهة ثانية فان ذلك سيضفي على سياسة البنك عنصر الثقة والاطمئنان والأمان الأمر الذي يدعوه الى توجيه قدرا لا بأس به من موارده لتمويل الصناعات بالقروض متوسطة وطويلة الأجل .

كذلك فان الظروف الاقتصادية السائدة تلعب دورا مهما في هذا المجال ، فعندما لا تجد البنوك الأصول التقليدية كالكمبيالات والسندات والأذونات والتي في العادة تفضل الاستثمار فيها ، واذا لم تتوافر المؤسسات الائتمانية المتخصصة في تمويل الصناعة والزراعة فان البنوك التجارية ستجد نفسها مدفوعة للاستثمار بهذا النوع من الاستعمالات ومن ناحية أخرى فكما رأينا في الفقرات السابقة من هذا الفصل أن للبنك المركزي - لا سيما في البلدان النامية - سلطات واسعة في الرقابة المباشرة وغير المباشرة على الائتمان من حيث توجيه استعمالات الموارد المختلفة للبنوك التجارية نحو أوجه الاستعمال المرغوب فيها من خلال استعمال أدوات مختلفة كتحديد نسبة الاحتياطي النقدي على الودائع المختلفة ونسبة السيولة القانونية والسقوف الائتمانية وتحديد الحدود الدنيا والقصوى لأسعار الفائدة المفروضة على الودائع والقروض ونسبة التسهيلات الائتمانية الى الودائع . . . الخ .

وبالنظر الى جانب الأصول من ميزانية البنك التجاري نجد أن هذا الجانب يلخص مختلف وجوه الاستعمال لموارد البنوك ، حيث تتوزع هذه الموارد على

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مختلف انواع الاصول بشكل يوفق بين اعتبارات السيولة والارباحية ويمكن اجمال أوجه الاستعمالات المختلفة لموارد البنوك التجارية بالارصدة النقدية الحاضرة والحوالات المخصومة والقروض والسلف والاستثمارات والاستعمالات الاخرى كشراء العقارات والاثاث اللازمة للبنك لتمكينة من القيام باعماله .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصـــــل الرابـــــــع

تمويل البنوك التجاريـــة للتنميـــة الاقتصاديـــــة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـــم (١١)

الأهمية النسبية لبند الاقتراض من البنك المركزي والبنوك المحلية للفتـرة (٧٠-١٩٨٠)

(بملايين الدنانير)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
(١) القروض من البنك المركزي والبنوك المحلية .	٠ر٢٦	٠ر٦٩	٠ر٣١	٠ر٢٣	٠ر٤١	٢ر٨٥	٠ر٢٧	١ر٠٩	٨ر٦٦	٧ر١٨	١٠ر٠
(٢) اجمالي الودائع	٥٧ر٦٧	٥٩ر٦٥	٧٢ر٨٩	٨٥ر٧٥	١١ر٩٨	١٥٨ر٠٤	٢٢٧ر٢٤	٢٨٣ر٨١	٤٤٨ر٥١	٥٩٣ر١٤	٦٤٨ر٨٨
(٣) مجموع موارد البنوك	٧٦ر٤٠	٨٢ر٢٠	٩٥ر١٣	١١ر٦٠	١٤٣ر٢٥	٢١٣ر٢٠	٣٠١ر٥٠	٣٦٧ر٣٩	١٣٧ر١٢	٨٢٣ر٧٢	١ر٨٩٤
نسبة (١) : (٢)	٠ر٥٪	٠ر١٢٪	٠ر٤٪	٠ر٣٪	٠ر٤٪	١ر٨٪	٠ر١٪	٠ر٤٪	١ر٤٪	١٢٪	١ر٥٤٪
نسبة (١) : (٣)	٠ر٣٪	٠ر٨٪	٣ر٪	٢ر٠٪	٠ر٣٪	١ر٢٪	٠ر١٪	٠ر٥٪	١ر٣٪	٩٪	٢ر١١٪

المصدر : البنك المركزي الأردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد كانون أول ١٩٧٢ ، ١٩٧٦ و ١٩٨٠

(جداول مختلفة)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الرابع

تمويل البنوك التجارية للتنمية الاقتصادية

تعتبر مسألة التمويل من أهم المعضلات الأساسية التي تعترض سبيل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وذلك لضعف المدخرات القومية في هذه البلدان والتي تتراوح في العادة بين (٥ - ٨٪) من الدخل القومي الاجمالي ، ومن هنا تبرز أهمية المدخرات في عملية التنمية الاقتصادية ، وفي العادة تواجه البلدان النامية صعوبة في التوفيق بين زيادة الانتاج من جهة وفي نفس الوقت زيادة الاستهلاك من السلع والخدمات لتحقيق الرفاه الاقتصادي لابناء مجتمعاتها من جهة أخرى ، وعلى أية حال فان هنالك ثلاثة عوامل يمكن أن تساعد في عملية التوفيق بين هذين الهدفين المتعارضين وتتخلص بما يأتي :-

١ - العمل على حشد المدخرات الوطنية وتجميعها .

٢ - العمل على استثمار هذه المدخرات بالطرق العلمية المثلى .

٣ - تخطيط عملية الانتاج بشكل شامل ..

وتنقسم مصادر التمويل المحلية الى قسمين هما :-

أ) المدخرات الحقيقية المتوفرة للقطاعين العام والخاص ، أي في قطاع الأعمال العام وقطاع الخدمات الحكومية والقطاع العائلي ، ومجال بحث هذا المصدر لا يقع ضمن اطار هذه الدراسة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب) : الائتمان المصرفـــي :-

وهو المصدر الذى يعنينا في هذا البحث ، ومن المعروف أن الاقتـراض المحلي يتم عن أحد طريقين :-

١ - تمويل الاقتراض من المدخرات الحقيقية للافراد والمؤسسات كاقتـــراض الحكومة من اكتتاب الافراد والشركات والمؤسسات الأخرى بالسنـــدات والأذونات الحكومية .

٢ - تمويل الاقتراض من خلال الائتمان المصرفي ، ويتم عادة من خلال تقديـم القروض والسلف بواسطة البنوك التجارية مباشرة . أو تمويلا غير مباشـــر عن طريق اكتتاب البنوك التجارية في اصدارات الدين العام .

وتنبع أهمية دور البنوك التجارية في التمويل من حيث كونها تخلق ائتمانا جديدا بنفس الدرجة على الأقل ، بينما نجد في التمويل الآخر مجرد تحويل مـــوارد التمويل القائمة من يد الى أخرى .

وينقسم هذا الفصل الى ستة أقسام نتعرض في القسم الأول منه الـــى التطورات المصرفية الداخلية التي حدثت للبنوك التجارية في الأردن ، وفي القســم الثاني سنتناول التطورات الهيكلية التي شهدها الجهاز المصرفي في الأردن ، وأما في القسم الثالث سندرس العلاقة بين الائتمان المصرفي وحجم النشاط الاقتصادى بغية تحديد الاتجاهات التضخمية او الانكماشية التي سادت المجتمع الاقتصادى ، ودرجة الاستقرار النقدى الذى صاحب خطط التنمية الاقتصادية خلال الفترة قيـــد الدراسة ، وفي القسم الرابع سنناقش التوجهات الاستثمارية للبنوك التجارية العاملـة في الأردن في الداخل والخارج ، وفي القسم الخامس سنبحث التسهيلات الائتمانيـــة من حيث توزيعها على المناطق الجغرافية وتوزيعها بين القطاعات التي تشكـــل الاقتصاد القومي مع التعرض للعوامل المؤثرة في سياسة البنوك الائتمانية ، وأخيـــرا سندرس أثر حوالات الأردنيين العاملين في الخارج في حفز انشاء البنوك التجارية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أولا : التطورات المصرفية الداخلية :-

سنبحث في هذا الجزء التطورات المصرفية الداخلية التي حدثت في الأردن كما تعكسها الاحصاءات المصرفية معتمدين في الأساس على الاحصاءات المتعلقة بالميزانية المجمعة للبنوك التجارية خلال السنوات العشر الماضية (١٩٧٠ - ١٩٨٠) وسنتناول بالتحليل المؤشرات المصرفية الهامة التالية :-

١ - مجموع الأصول او الخصوم للبنوك التجارية .

٢- حجم الائتمان المصرفي .

٣ - حجم وسائل الدفع .

يوضح الجدول رقم (١٢) أن مجموع الأصول أو الخصوم للبنوك التجارية العاملة في الأردن قد ارتفع من (٧٦ر٤٠) مليون دينار الى (٨٩٤ر١٠١) مليون دينار بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ أي بنسبة (١٠٧٪) سنويا في المتوسط ومع هذا لم تكن الزيادة متناسبة خلال السنوات المذكورة ، فاذا كان الرقم الخاص بمجموع الأصول أو الخصوم للبنوك التجارية يمكن اعتباره مؤشرا (وهو مؤشر غير دقيق) لاتجاه حجم الائتمان المصرفي ، فمعنى هذا أن حجم الائتمان المصرفي قد تضاعف نحو عشر مرات خلال الفترة المذكورة ، فاذا حسبنا معدلات نمو هذا المؤشر سنويا خلال مدة الدراسة نجد أنه ارتفع خلال السنوات ٧١ - ١٩٨٠ بمعدل (٨٪) ، (٢ر١٦٪) ، (٨ر١٦٪) ، (٤ر٢٨٪) ، (٨ر٤٨٪) ، (٤ر٤١٪) ، (٨ر٢١٪) ، (٤ر٧٣٪) ، (٢ر٢٩٪) و (٦ر٨٪) على التوالي ، ويعني هذا أن الطفرة الكبيرة في هذا المؤشر قد وقعت خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٨ ، وقد يعزى ذلك الى تأسيس عدد من البنوك الجديدة في تلك الفترة .

وبالرجوع الى بنود الأصول أو الخصوم في الميزانية المجمعة للبنوك التجارية في الأردن يتبين لنا أن الطفرة المفاجئة التي اشرنا اليها اتخذت في

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جانب الأصول شكل زيادة كبيرة في بند القروض والسلف، وهو يمثل دون شك عنصرا أساسيا من عناصر الائتمان المصرفي حيث شكل هذا البند في عام ١٩٨٠ ما نسبته (٤٦ر٧٪) من اجمالي الأصول، في حين شكل زيادة سنوية بنسبة (١٠١٪) عن عام ١٩٧٠ في المتوسط (أنظر الجدول رقم (١٢)).

أما في جانب الخصوم فقد توزعت هذه الزيادة أساسا في جانب الودائع حيث شكلت ما نسبته (٧٢ر٥٪) من اجمالي الخصوم عام ١٩٨٠ مقابل ٧٥ر٥٪ عام ١٩٧٠.

واذا كان الرقم الخاص بمجموع الأصول أو الخصوم يعطي صورة عن نمو الائتمان المصرفي، فاننا نستطيع القول أن الائتمان المصرفي خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٠ كان ينمو بمعدلات كبيرة ومع هذا فقد حق لنا أن نتساءل: هل يمثل رقم الأصول أو الخصوم للميزانية المجمعة للبنوك التجارية في الأردن حجم الائتمان المصرفي الصحيح وبدقة؟ وهنا يجب أن نتعرض لاصطلاحين جرى العرف المصرفي على استخدامهما عند الحديث عن الاحصاءات المصرفية وهما:

١ - الائتمان المصرفي.

٢ - حجم وسائل الدفع.

ان الائتمان المصرفي وحجم وسائل الدفع أمران مختلفان، ولكنهما يؤديان الى مفهوم متقارب، غير أن الائتمان المصرفي يرصد عادة في جانب الأصول واما حجم وسائل الدفع فيرصد في العادة في جانب الخصوم في ميزانيات البنوك.

ويندرج تحت اصطلاح الائتمان المصرفي البنود التالية:

أ) الكمبيالات والاسناد المخصومة.

ب) السلف والقروض الممنوحة.

جـ) حيازة البنك المركزي لأذونات وسندات الحكومة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـــم (١٢)

الميزانية المجمعة للبنوك التجارية (بعض البنود الرئيسية) للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠

(بالمليون دينـار)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الأصـــول :-											
١ - نقد بـــة	١ر٩٨	١ر٥٩	١ر٩١٠	٢ر٠٧	٢ر٤٨	٢ر٨٩	٣ر٤٤	٤ر١٩	٥ر١٥	٦ر٥١	٦ر٦٩
٢- ارصدة لدى البنك المركـــزى	٢ر٨٦	١٤ر٨٦	١٧ر٢	١٦ر٧٦	٢١ر٩٧	٣٢ر٩١	٥٠ر٦٠	٦٢ر٨٧	٧٦ر٦٦	٩٥ر١٣	٩٧ر٧٦
٣- ارصدة لدى البنوك المحلية والاجنبية	٧٨ر٥	٢ر٦١	٢ر٨٢	٦ر٠١	٨ر٣٥	١٥ر٨٠٥	٢٠ر٩٣	٤٤ر٩٨	١٢١ر٢٤	١٢٧ر٨١	١٤٥ر٠
٤- كمبيالات وأسنـاد مخصومـــة	٧ر٩٦	٨ر١٢	١٠ر٣٨	١٢ر٧٨	١٦ر٧١	٢٢ر٧٧	٣٦ر٢٨	٤٣ر٥١	٧٣ر٤١	٩٣ر٩٥	١٠٣ر٧٤
٥- أذونات وسنـدات حكوميـــة	٣ر٣٤	٨ر٥٥	١٦ر١٨	١٦ر٩٤	١٤ر٨٨	٢٤ر٤٨	٢١ر٦١	٣٢ر٨٥	٦٨ر٦٠	٧٣ر٨٢	٥٧ر٠٨
٦- الاستثمارات (محلية واجنبيـــة	١ر٤٩	١ر٦٢	١ر٦٢	٠ر٨٧	٢ر٢٦	٢ر٥٦	٣ر١٩	٤ر٢٩	٧ر٣١	١٠ر٥	١١ر٦٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تابع جدول رقم (١٢)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨**	١٩٧٩	١٩٨٠*
٧- سلفات وقروض	٣٧ر٥٨	٣٨ر٨٠	٤٠ر٢٢	٤٩ر٠٤	٦٧ر٢٧	٩٨ر٦٦	١٤٧ر٤٦	١٥٧ر٥٩	٢٥٦ر٣٩	٣٧٦ر١١	٤١٧ر٤٧
الخصوم :-											
٨- رأس المال	٤ر٧	٤ر٧	٤ر٧	٤ر٧	٥٨ر٥	٨ر٩٧	١٠ر١٩	١٢٤ر٥	٤٢ر٠٧	٥٠ر١٥	٥٣ر٣٥
٩- القروض من البنك المركزي والبنوك المحلية	٢٦ر٠٠	٩٦ر٠	٠ر٠٠	٢٣ر٠	٤١ر٠	٥٨ر٢	٠ر٢٧	١٠ر٠٩	٨ر٦٦	٧ر١٨	١٠ر٠
١٠- ودائع	٥٧ر٦٧	٥٩ر٥٥	٧٢ر٨٩	٨٥ر٧٥	٩٨ر١١١	١٥٨ر٠٤	٣٢٧ر٢٤	٢٨٣ر٨١	٤٤٨ر١٢	٩٣ر١٤	٦٨٨ر٨٨
مجموع الأصول والخصوم	٧٦ر٤٠	٨٤ر٢٠	٩٥ر٣٩	١١٦ر٦٠	١٤٣ر٢٥	٢١٣ر٢٠	٣٠١ر٥٠	٣٦٧ر٢٩	٦٣٧ر١٣	٨٢٣ر١٧	٨٩٤ر٠١

* لغاية ايار ١٩٨٠

** تم ادخال ودائع بنك الاسكان بنوعيها " تحت الطلب والتوفير" ضمن عرض النقد وشبه النقد ، كما تم ادخال التسهيلات الائتمانية لبنك الاسكان .

المصدر : البنك المركزي الأردني : النشرة الشهرية الاحصائية، أيار ١٩٨٠ ، جدول رقم (٧) و (٨) وكانون أول ١٩٧٥ ، جدول رقم (٦) و (٧) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

د) حيازة البنوك التجارية لأذونات وسندات الحكومة .

أما حجم وسائل الدفع فهو يمثل درجة سيولة المجتمع الاقتصادي ويندرج عادة تحت هذا المصطلح :-

أ) النقد المتداول لدى الجمهور .
ب) كافة أنواع الودائع .

والجدول رقم (١٣) يوضح تطور الائتمان المصرفي خلال السنوات (١٩٧٠ - ١٩٨٠) ، واذا حسبنا معدلات نمو الائتمان المصرفي خلال نفس الفترة نجد أن حجم الائتمان المصرفي قد ارتفع من (٩١ر٢٥) مليون دينار عام ١٩٧٠ الى (٨٥٨ر٩١) مليون دينار عام ١٩٨٠ ، أي أنه تضاعف حوالي ثمان مرات وبمعدل سنوي مقداره (٧٦ر٥ ٪) ، وهذا يؤيد ما توصلنا اليه مسبقا وهو أن التمويل المصرفي قد تزايد بمعدلات متزايدة خلال مدة الدراسة .

ومن الجدول رقم (١٤) نجد أن حجم وسائل الدفع قد ارتفع من (١٠ر١٤٠) مليون دينار عام ١٩٧٠ الى (٠٤ر٩٥٨) مليون دينار عام ١٩٨٠ أى أنه تضاعف خلال ذات الفترة نحو ست مرات وبمعدل سنوى مقداره (١ر٥٣ ٪) . أى أن معدل النمو المشاهد في حجم وسائل الدفع خلال الفترة المذكورة يقترب هو الآخر من معدلات النمو المتحققة سواء في حجم الائتمان المصرفي او في حجم الأصول أو الخصوم للبنوك التجارية مجتمعة .

والنتيجة النهائية التي توصلنا اليها هي أن حجم التمويل المصرفي كان ينمو خلال مدة البحث بمعدلات متزايدة سواء كان المقياس الذى استخدمناه هو احتساب حجم الأصول او الخصوم للبنوك التجارية مجتمعة أو باحتساب حجم وسائل الدفع او بايجاد الائتمان المصرفي الذى يعتبر أدق هذه المؤشرات .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـــم (١٣)

حجم الائتمان المصرفي للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ م ...

البنوك التجارية والبنك المركزي ومؤسسات الاقراض المتخصصـــــة

(بالمليون دينـار)

نهاية العام	قروض مؤسسات الاقراض المتخصصة	البنك المركزي : أذونات الخزينة وسندات حكومية	البنوك التجاريـــة: كمبيالات وإسناد مخصومة	أذونات وسندات حكومية	الاستشارات المحلية	سلفات وقروض	المجموع	المجموع الكلي	معدل التغير السنوي
١٩٧٠	١٤ر٠٨	٢٧ر٣٩	٧ر٩٦	٣ر٣٤	٠ر٩٠	٣٧ر٥٨	٤٩ر٧٨	٩١ر٢٥	—
١٩٧١	١٤ر٨٧	٣٠ر٤٩	٨ر١٢	٨ر٥٥	٠ر٩٠	٣٨ر٨٠	٥٦ر٣٧	١٠١ر٧٢	١١ر٠٪
١٩٧٢	١٦ر٢٣	٢٤ر٨٤	١٠ر٣٨	١٦ر١٨	٠ر٩١	٤٠ر٢٢	٦٧ر٦٩	١٠٨ر٧٦	٧ر٠٪
١٩٧٣	١٧ر٥٢	٣٠ر٣٩	١٢ر٧٨	١٦ر٩٤	٠ر١٧	٤٩ر٠٤	٧٨ر٩٣	١٣٦ر٨٤	١٧ر٠٪
١٩٧٤	٢٢ر٤٨	٤٢ر٥٧	١٦ر٧١	١٤ر٨٨	١ر٣٥	٦٧ر٢٧	١٠٠ر٢١	١٦٥ر٢٦	٣٠ر٢٪
١٩٧٥	٣٠ر٣٦	٢٩ر١٩	٢٢ر٧٧	٢٤ر٤٨	١ر٣٧	٩٨ر٦٦	١٤٧ر٢٨	٢٠٦ر٨٣	٢٠٥ر٢٪
١٩٧٦	٥٣ر٩٦	٤٧ر٥٩	٣٦ر٢٨	٢١ر٦١	١ر٦٠	١٤٧ر٤٦	٢٠٦ر٩٥	٣٠٨ر٥٠	٤٩ر٢٪
١٩٧٧	٨٠ر١٣	٥٤ر٣٥	٤٣ر٥١	٣٢ر٨٥	٢ر٥٠	١٥٧ر٥٩	٢٣٥ر٨٦	٣٧٠ر٣٤	٢٠ر٠٪
١٩٧٨	١٠٤ر٥٧	٤٤ر٦٠	٧٣ر٤١	٦٨ر٦٠	٤ر٩٨	٢٥٩ر٣٩	٤٠٦ر٣٨	٥٥٥ر٥٥	٥٠ر٠٪
١٩٧٩	١٣١ر٤٥	٥٨ر٩٣	٩٣ر٩٥	٧٣ر٨٢	٦ر٧١	٣٧١ر١١	٤٥٥ر٥٩	٧٣٥ر٩٧	٣٢ر٥٪
١٩٨٠	١٦٣ر٠٤	٩١ر٩٦	١٣ر٧٤	٧٤ر٦٩	٨ر٠١	٤١٧ر٤٧	٦٠٣ر٩١	٨٥٨ر٩١	١٤ر٣٪

المصدر : البنك المركزي الأردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، كانون أول ١٩٧٥ ، جدول (٥) و (٦) ؛
وأيـــار ١٩٨٠ ، جدول (٦) و (٧).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـــم (١٤)

(حجم وسائل الدفع) للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ *

(بالمليون دينـار)

نهايـــة الفتـــرة	النقد المتداول لدى الجمهـــــور	الودائع لدى البنوك	المجموع	معدل التغير السنـــوى
١٩٧٠	٨٢ر٤٣	٥٧ر٦٧	١٤٠ر١٠	—
١٩٧١	٨٣ر٠١	٥٩ر٦٥	١٤٢ر٦٦	١ر٨٪
١٩٧٢	٨١ر٤٧	٧٢ر٨٩	١٥٤ر٢٦	٨ر٢٪
١٩٧٣	٩٧ر٤٨	٨٥ر٧٥	١٨٣ر٢٣	١٨ر٧٪
١٩٧٤	١١٥ر٤٩	١١١ر٩٨	٢٢٧ر٤٧	٢٤ر١٪
١٩٧٥	١٣٩ر٠٣	١٥٨ر٠٤	٢٩٧ر٠٧	٣٠ر٦٪
١٩٧٦	١٦١ر٤٩	٢٢٧ر٢٤	٣٨٨ر٧٣	٣٠ر٩٪
١٩٧٧	١٨٨ر٢٥	٢٨٣ر٨١	٤٧٢ر٠٦	٢١ر٤٪
١٩٧٨	٢١٩ر٤٦	٤٤٨ر٥١	٦٦٧ر٩٧	٤١ر٥٪
١٩٧٩	٢٧٥ر٣٩	٥٩٣ر١٤	٨٦٨ر٥٣	٣٠ر٠٪
١٩٨٠ **	٣٠٩ر١٦	٦٤٨ر٨٨	٩٥٨ر٠٤	١٠ر٣٪

* تم احتساب حجم وسائل الدفع في الأردن على أساس النقد المتداول لدى الجمهور وكافة أنواع الودائع لدى البنوك التجارية .

** لغاية أيار ١٩٨٠ .

المصدر : البنك المركزي : النشرة الاحصائية الشهرية أيار/ ١٩٨٠ جدول رقم (٢) و (١٠) وكانون أول ١٩٧٥، جدول رقم (١) و (٩) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا :- بعض التطورات الهيكلية للجهاز المصرفي الاردني

شهد بنيان الجهاز المصرفي في الأردن خلال الفترة قيد الدراسة تطـــوراً ملموسا واكب تطور النظام الاقتصادي ، ولمعرفة التطورات الهيكلية للجهاز المصرفـي في الأردن سنقوم بدراسة المتغيرات التالية :

أ) النقد المتداول والودائـــع .

ب) سرعة التداول الدخلية .

جـ) مكونات الميزانية المجمعة للبنوك التجارية في الأردن .

أ) النقد المتداول والودائـــع

كان النقد المتداول في نهاية عام ١٩٧٠ يشكل (٥٨ر٨٪) من اجمالـــي وسائل الدفع في حين كانت الودائع تمثل (٤٢ر٢٪) وفي نهاية شهر أيار ١٩٨٠ انخفض نصيب النقد المتداول لدى الجمهور الى (٢٢ر٣٪) بينما ارتفعت نسبـــة الودائع الى (٦٧ر٧٪) (انظر جدول رقم (١٤) . وهذا الاتجاه يدل على نمو العادة المصرفية في الأردن وزيادة الاعتماد على الودائع بدلا من الاعتماد علـــى النقد المتداول لدى الجمهور.

ويبين جدول رقم (١٥) نسبة النقد المتداول لدى الجمهور الى عرض النقـد في الأردن للفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠م) ويلاحظ أن هذه النسبة قد أخـــذت بالتناقص التدريجي خلال الفترة المذكورة الى أن وصلت ادنى مستوى لهـــا عـــام ١٩٧٠ حيث بلغت (١ر٥٩٪) ثم ارتفعت الى (٥ر٥٩٪) عام ١٩٨٠ . وقـــد تخللت الفترة قيد الدراسة زيادة مضطردة في كمية الودائع لدى البنوك ، أما بالنسبة لكمية النقد المتداول فقد تدنت من (٠١ر٨٢) مليون دينار عام ١٩٧١ الـــى (٤٧ر٨١) مليون دينار عام ١٩٧٢م ثم ارتفعت تدريجيا الى أن وصلت الـــى (١٦ر٣٠٩) مليون دينار عام ١٩٨٠ . وشهدت أعوام الخطة الثلاثية (٧٢ - ١٩٧٥) والخطة الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠م) زيادة ملحوظة في كمية الودائع لدى البنـوك

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـــم (١٥)

نسبة النقد المتداول لدى الجمهور الى عرض النقد في الأردن

(١٩٧٠ - ١٩٨٠)

(بالمليون دينار)

نهاية السنة	ودائع تحت الطلب* (١)	النقد المتداول لدى الجمهور (٢)	عرض النقد (١) + (٢)	نسبة النقد المتداول الى عرض النقد (٣)
١٩٧٠	٢٣ر٠٣	٨٢ر٤٣	١٠٥ر٤٦	٧٨ر٢٪
١٩٧١	٢٤ر٩٩	٨٣ر٠١	١٠٨ر٠٠	٧٦ر٩٪
١٩٧٢	٣٣ر٥٥	٨١ر٤٧	١١٥ر٠٢	٧٠ر٨٪
١٩٧٣	٤١ر٧٧	٩٧ر٤٨	١٣٩ر٢٥	٧٠ر٠٪
١٩٧٤	٥٤ر٧٢	١١٥ر٤٩	١٧٠ر٢٢	٦٧ر٨٪
١٩٧٥	٧٩ر٤٨	١٣٩ر٠٣	٢١٨ر٥١	٦٣ر٦٪
١٩٧٦	١٠٢ر٠٩	١٦١ر٤٩	٢٦٣ر٥٨	٦١ر٣٪
١٩٧٧	١٢٦ر٥٥	١٨٨ر٢٥	٣١٤ر٨٠	٥٩ر٨٪
١٩٧٨	١٥١ر٠٦	٢١٩ر٤٦	٣٧٠ر٥٢	٥٩ر٢٪
١٩٧٩	١٩٠ر١٩	٢٧٥ر٣٩	٤٦٥ر٥٨	٥٩ر١٪
١٩٨٠ **	٢١٠ر٤٥	٣٠٩ر١٦	٥١٩ر٦١	٥٩ر٥٪

المصدر : البنك المركزي ، النشرة الاحصائية الشهرية ، أيار سنة ١٩٨٠ جدول رقم (٢) وكانون أول سنة ١٩٧٥ جدول رقم (١)

* ودائع تحت الطلب تضم (ودائع القطاع الخاص "مقيم" + البلديات + المؤسسات شبه الحكومية + المؤسسات العامة) .

** لغاية أيار ١٩٨٠

(٣) نسبة النقد المتداول لدى الجمهور الى عرض النقد = النقد المتداول لدى الجمهور / ودائع تحت الطلب + النقد المتداول لدى الجمهور .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكمية النقد المتداول لدى الجمهور ولكن كانت الزيادة في كمية الودائع لدى البنوك اكثر نسبيا .

وتعتبر نسبة النقد المتداول لدى الجمهور الى عرض النقد في الأردن نسبة عالية اذا ما قورنت بالدول المتطورة ويعود ذلك الى أسباب مختلفة وعديدة من بينها :

١ - عدم انتشار فروع البنوك التجارية في مناطق كثيرة من المملكة واقتصار هذه الفروع على المدن الرئيسية ولا سيما في العاصمة عمان ، مما أدى الى حرمان عدد كبير من السكان من الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية من ناحية والى حرمان المجتمع الاقتصادي من حجم معين من الادخارات التي كان من الممكن للفروع الجديدة تجميعها من ناحية اخرى ، وبالتالي زيادة حجم الودائع وانقاص حجم النقد المتداول لدى الجمهور .

٢ - الحذر الذي يشوب السوق النقدي والمتمثل في مستوى الضمانات التي تطلبها البنوك التجارية من عملائها لمنحهم الائتمان ، الأمر الذي أدى الى احتفاظ البنوك باحتياطيات عالية تفوق في العادة النسب المقررة على الرغم من قلة المدخرات الوطنية ، وهذا ما يلاحظ في معظم الدول النامية .(١)

ب) سرعة التداول (الدخلية) للنقود في الأردن :
(The (Income) Velocity of Circulation of Money)

وتعرف على أنها متوسط عدد المرات التي تتداول فيها كل وحدة من النقود

---

١ - A. K. Cairn Cross, Factor in Economic Development, (George Allen & Unin Ltd,1972).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـــم (١٦)

سـرعة التداول النقدية في الأردن (للضفة الشرقية فقط) للسنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٠ م

(بملايين الدنانير)

السنة	(١) النقد المتداول	(٢) ودائع تحت الطلب	(١)+(٢) عرض النقد	* الدخل القومي	سرعة التداول الدخلية = الدخل القومي / عرض النقد	مقلوب سرعة التداول
١٩٧٠	٨٢ر٤	٢٣ر٠	١٠٥و٤	١٨٧و٠	١و٧٧	٠و٥٦
١٩٧١	٨٣ر٠	٢٥ر٠	١٠٨ر٠	١٩٩ر١	١و٨٤	٠و٥٤
١٩٧٢	٨١و٥	٣٣ر٦	١١٥ر١	٢٢١ر١	١ر٩٢	٠و٥٢
١٩٧٣	٩٧و٥	٤١و٨	١٣٩ر٣	٢٤١و٢	١ر٧٣	٠و٥٨
١٩٧٤	١١٥ر٥	٥٤ر٧	١٧٠ر٢	٢٧٩ر٣	١و٦٤	٠ر٦١
١٩٧٥	١٣٩ر٠	٧٩ر٥	٢١٨ر٤	٣٤٢ر٥	١ر٥٧	٠ر٦٤
١٩٧٦	١٦١ر٥	١٠٢ر١	٢٦٣ر٦	٥٤٢ر٥	٢ر٠٦	٠ر٤٩
١٩٧٧	١٨٨و٣	١٢٦و٦	٣١٤و٩	٦٢٣و٥	١ر٩٨	٠و٥٠
١٩٧٨	٢١٩و٥	١٥١و١	٣٧٠و٦	٧٢٥و٥	١ر٩٦	٠و٥١
١٩٧٩	٢٧٥و٤	١٩٠و٢	٤٦٥و٦	٨٨٠و٣	١ر٨٩	٠و٥٣
١٩٨٠	٣٥١ر٦	٢٤٣ر١	٥٩٤ر٦	١٠٧٣ر٨	١ر٨١	٠ر٥٥

* الأرقام المستخدمة للدلالة على الدخل القومي هي أرقام الانتاج المحلي الاجمالي (بسعر السوق) .

المصدر: (١)+(٢) البنك المركزي الأردني : النشرة الاحصائية الشهرية، أيار ١٩٨٠، جدول رقم (٢) وكانون أول ١٩٧٥ جدول رقم (١) و (٣) دائرة الاحصاءات العامة، حسابات الدخل القومي، عدة نشرات والنشرة الاحصائية السنوية ١٩٧٩، ١٩٨٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتساوي خارج قسمة الناتج القومي الاجمالي (GNP) على عرض النقد (M) وتتميز سرعة التداول بالاستقرار النسبي اذ لا تتغير الا على فترات طويلة نسبيا وتتأثر بعوامل عديدة منها التغير في الدخل والانماط الاستهلاكية ومدى استجابة هذه الأنماط للتغير في الدخل .

والجدول رقم (١٦) يشير الى سرعة التداول النقدية (V) كما يعطينا مقلوب سرعة التداول النقدية ($\frac{1}{V}$) أو ما يعرف بمعامل مارشال (K) نسبة الى مكتشفها Alfred Marshal . وتميز هذا المعامل (K) بالاستقرار النسبي خلال الفترة ٧٠-١٩٨٠ فقد تراوح حوالي معدل قدره (٠٫٥٠) باستثناء بعض السنوات اذ ارتفع من ٠٫٥٢ عام ١٩٧٢ الى (٠٫٥٨) عام ١٩٧٣ ثم الى (٠٫٦١) و (٠٫٦٤) عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ على التوالي ، ويمكن أن نعزى ذلك الى الضغوط التضخمية التي أثرت على الأردن في تلك الفترة نتيجة لارتفاع أسعار مشتقات البترول شأنه في ذلك شأن باقي دول العالم من جهة ونتيجة لتزايد حجم تحويلات العاملين في الخارج من جهة أخرى اذ ارتفعت من (٧٫٤) مليون دينار عام ١٩٧٢ الى (٥٢٫٢) مليون دينار عام ١٩٧٤ ثم الى (١٢٦٫٤) مليون دينار عام ١٩٧٦ (انظر جدول رقم (٣٤)) .

الا أن معامل مارشال (K) قد عاد الى مستواه السابق بعد عام ٧٦ ليتراوح حول نفس المعدل (٠٫٥٠) نتيجة لتراجع حدة الضغوط التضخمية .

جـ) مكونات الميزانية المجمعة للبنوك التجارية في الأردن .

يوضح الجدول رقم (١٧) حدوث تغيرات هيكلية ملموسة في مكونات أصول

٢- Paul A. Samulson, Economics, MacGraw-Hill Kogakusha ltd., Japan), pp. 283-285.

$$MV = P\,Q$$

$$M = \frac{1}{V} . P.Q$$

$$V = \frac{GNP}{M} = \frac{P.Q}{M}$$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

البنوك التجارية في الاردن . فقد انكمشت الاهمية النسبية لبعض البنود الرئيسية خلال الفترة (٧٠—١٩٨٠) وارتفعت لبعض البنود الاخرى ، فنلاحظ انخفاض الاهمية النسبية لبند السلف والقروض الممنوحة من (٤٩ر٢٪) عام ١٩٧٠ الى (٤٦ر٧٪) عام ١٩٨٠ ، كذلك انخفضت الاهمية النسبية لبند الارصدة لدى البنك المركزي من (١٦ر٨٪) عام ١٩٧٠ الى (١١ر٢٪) عام ١٩٨٠ ، كما انخفض بند الاستثمارات المحلية وبند الاستثمارات في الخارج من (٢ر١٪) الى (٩٠ر٠٪) ومن (٨٠ر٠٪) الى (٤٠ر٠٪) على التوالي بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ . وفي المقابل تراوح بند الاذونات والسندات الحكومية بين (٤٣ر٣٪) و (١٦ر٩٪) في الفترة ٧٠—١٩٨٠ ، وكذلك ارتفع بند الكمبيالات والاسناد المخصومة من (١٠ر٤٪) الى (١١ر٦٪) بين العامين المذكورين .

وتوضح الارقام السابقة الاتجاهات الاتية :—

أ) ان الاعمال التقليدية للبنوك التجارية (وهي خصم الكمبيالات والاسناد قد ارتفعت اهميتها النسبية ، اما منح القروض والسلف فقد انخفضت اهميتها النسبية ومن العوامل التي ادت الى ذلك تزايد عدد مؤسسات الاقراض المتخصصة وزيادة مشاركتها في هذا المجال .

ب) ان السيولة الفعلية للبنوك التجارية قد ارتفعت . والمقصود بالسيولة الفعلية قدرة البنوك التجارية على تحويل جزء من اصولها الى نقد بسرعة ودون خسائر رأسمالية . اذ أن ارتفاع بند حيازة البنوك من السندات الحكومية وأذونات الخزينة من (٣ر٣٤) مليون دينار عام ١٩٧٠ الى (٥٧ر٠٨٠) مليون دينار عام ١٩٨٠ يجعلها قادرة على اللجوء الى البنك المركزي — عند الحاجة — لاعادة خصم مثل هذه الاوراق ، انظر الجدول رقم (١٨) .

حـ) من الجدول رقم (١٧) نلاحظ ارتفاع الارصدة لدى البنوك المحلية والاجنبية ارتفعت من (٧ر٥٪) عام ١٩٧٠ الى (١٦ر٢٪) عام ١٩٨٠ وفي المقابل تراجعت الاهمية النسبية لاذونات الخزينة وسندات الحكومة في اصول البنوك التجارية اذا انخفضت تدريجيا من (١٦ر٩٪) عام ١٩٧٢ الى (٦ر٤٪) عام ١٩٨٠ ، ويمكن ارجاع ذلك الى ارتفاع حصة الارصدة الاجنبية في اصول البنوك نظرا لارتفاع اسعار الفائدة الذى شهدته الاسواق العالمية مؤخرا .

د) ان توزيع اصول البنوك التجارية بين قصيرة وطويلة الاجل ، يتألف في الأساس من اصول قصيرة الاجل . فاذا اعتبرنا بنود النقدية والارصدة لدى البنوك المحلية والاجنبية ولدى البنك المركزي والكمبيالات والاسناد المخصومة وأذونات وسندات الحكومة والقروض والسلف تمثل الاصول القصيرة الأجل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٧)

تطور الأهمية النسبية لبعض عناصر الأصول في الميزانية المجمعة للبنوك التجارية (١٩٧٠ - ١٩٨٠)

نهاية العام	أرصدة لدى البنك المركزي %	أذونات وسندات حكومية %	الاستثمارات المحلية %	الاستثمارات في الخارج %	كمبيالات واسناد مخصومة %	سلفات وقروض %	أرصدة لدى البنوك المحلية والأجنبية %	النقدية %
١٩٧٠	١٦و٨	٤ر٣	٢ر١	٠ر٨	١٠ر٤	٤٩ر٢	٧و٥	٢ر٦
١٩٧١	١٨و١	١٠و٤	١و١	٠و٩	١٠و٠	٤٧و٢	٣و١	١و٩
١٩٧٢	١٨و١	١٦ر٩	١ر٠	٠ر٨	١٠ر٩	٤٢ر١	٣ر٠	٢ر٠
١٩٧٣	١٥و٠	١٥و٢	٠و٢	٠و٧	١٥و٢	٤٤و٩	٥و٣	١و٩
١٩٧٤	١٥و٣	١٠و٤	٠و٩	٠و٦	١٠و٤	٤٧ر٠	٥و٨	١و٧
١٩٧٥	١٥ر٤	١١ر٥	٠ر٦	٠ر٦	١٠ر٧	٤٦ر٣	٧ر٤	١ر٤
١٩٧٦	١٦و٨	٧و٢	٠و٥	٠و٥	١٢و٠	٤٨و٩	٦و٩	١ر١
١٩٧٧	١٧و١	٨و٩	٠و٧	٠و٥	١١و٨	٤٢و٩	١٢و٢	١و١
١٩٧٨	١٢و٠	١٠و٨	٠و٨	٠ر٤	١١و٥	٤٠ر٧	١٩ر٠	١و٩
١٩٧٩	١١و٥	٩ر٠	٠و٨	٠ر٤	١١و٤	٤٥ر١	١٥و٥	٠و٨
١٩٨٠	١١ر٢	٦ر٤	٠ر٩	٠ر٤	١١ر٦	٤٦ر٧	١٦ر٢	٠ر٧

المصدر : جدول رقم (١٢)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأن بند الاستثمارات يمثل الأصول الطويلة الأجل نجد أن الأهمية النسبية للأصول الطويلة الأجل تقل كثيرا عن الأصول القصيرة الأجل ، ونجد أن الأهمية النسبية للأصول قصيرة الأجل قد ارتفعت من (٨ر٩٠٪) عام ١٩٧٠ الى (٠ر٨٠ر٩٢٪) عام ١٩٨٠ بينما انخفضت الأهمية النسبية للأصول طويلة الأجل من (٢٪) الى (٣ر١٪) (٣)

واذا اعتبرنا الأذونات الحكومية أصولا طويلة الأجل ، واستثنينا هذا البند من الأصول قصيرة الأجل فان الأهمية النسبية للأصول طويلة الأجل ترتفع من (٣ر٦٪) الى (٧ر٧٪) وتنخفض الأهمية النسبية للأصول قصيرة الأجل من (٥ر٨٦٪) الى (٤ر٨٦٪) خلال الفترة المذكورة .

ومما سبق يلاحظ أن البنوك التجارية تحتفظ بنسبة عالية من السيولة وأن غالبية أصول البنوك التجارية هي من الأصول القصيرة الأجل مما يؤثر على طبيعة العملية التمويلية للبنوك التجارية بالتركيز على منح الائتمان القصير الأجل وتوجهه نحو قطاعات معينة كقطاع التجارة الخارجية .

وعند اعتبار بند الأذونات والسندات الحكومية من الأصول طويلة الأجل فان ذلك يملي أن عنصرا له اعتبار خاص في نشاط البنوك التجارية قد تحول من التمويل القصير الأجل الى التمويل الأطول اجلا لقطاعي الصناعة والزراعة عن طريق اقتراض الحكومة ومؤسساتها الرسمية من البنوك التجارية باكتتابها في اصدارات الدين العام . وفي اعتقادنا أن البنوك التجارية تستطيع دخول هذا المجال لا سيما اذا كان البنك المركزي مستعدا لاعادة خصم مثل هذه الأوراق المتوافرة لدى البنوك التجارية عند الحاجة .

والجدول رقم (١٨) يوضح السيولة المرتفعة التي تحتفظ فيها البنوك التجارية بين أصولها ، حيث تراوحت السيولة المرتفعة للبنوك التجارية في الأردن بين (٤٢٪) كحد أدنى و (٦١٪) كحد أقصى عامي ١٩٧٨ ، ٧٠ على التوالي ،

٣- اذ أن اذونات الخزينة (ولو أن طبيعتها أصولا قصيرة الأجل) الا أن عملية تجديدها المستمرة والمتفق على اجرائها دوريا واستيعاب البنوك لها تقليديا يجعلها بمثابة أصولا طويلة الأجل .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـــم (١٨)

سيولة البنوك التجارية في الأردن ١٩٧٠-١٩٨٠م.

(المبالغ بالألف دينار)

السنة	النقد في صناديق البنوك (١)	أرصدة لدى البنك المركزي (٢)	أرصدة لدى البنوك الأجنبية (٣)	أرصدة لدى البنوك المحلية (٤)	(١)+(٢)+(٣)+(٤)	أذونات وسندات حكومية (٥)	(١)+(٢)+(٣)+(٤)+(٥)	مجموع ودائع البنوك التجارية (٦)	السيولة
١٩٧٠	١و٩٨٠	١٢و٨٦٣	٥و٤٧٤	٠ر٣١٤	٢٠و٥٣١	٣و٣٤١	٢٣و٩٧٢	٥٧و٦٧٤	٤٢٪
١٩٧١	١ر٥٨٧	١٤و٨٦٢	٢ر٣٤٧	٠ر٢٥٨	١٨ر٩٧٤	٨ر٥٥٣	٢٧ر٦٠٧	٥٩ر٦٥٣	٤٦٪
١٩٧٢	١ر٩٠٩	١٧و٢٦٧	٢ر٦٦٨	٠ر١٥٤	٢١ر٩٤٨	١٦و١٧٥	٣٨و١٧٣	٧٢و٨٨٨	٥٢٪
١٩٧٣	٢و٠٦٧	١٦و٧٥٩	٥و٧٨٣	٠و٣٢٣	٢٤و٩٣٨	١٦و٩٣٨	٤١ر٨٧٠	٨٥و٧٥٤	٤٩٪
١٩٧٤	٢ر٤٨٣	٢١و٩٦٨	٧و٠٤٠	١ر٣١٢	٣٢و٥٤٣	١٤و٨٧٩	٤٧و٦٨٢	١١١و٩٧٥	٤٢٪
١٩٧٥	٢و٨٩٤	٣٢و٩١١	١١و٢٤٥	٣و٧٩٨	٥٠و٧٤٨	٢٤ر٤٧٨	٧٥و٣٢٦	١٥٨و٠٣٥	٤٨٪
١٩٧٦	٣و٤٣٨	٥٠و٥٩٩	١٧و٥٩٤	٣و٣٣٩	٧٤و٣٧٠	٢١ر٦٠٦	٩٦ر٥٧٦	٢٢٧و٢٤٣	٤٣٪
١٩٧٧	٤و١٨٩	٦٢ر٨٧٠	٣٤و٩١٦	١٠ر٠٦٠	١٥٢و٠٥٥	٣٢ر٨٥٢	١٤٤و٨٨٧	٢٨٣و٨١١	٥١٪
١٩٧٨	٥ر١٥٠	٧٦ر٥٥٥	٧٢و٢٦٩	٤٨ر٩٧١	٢٠٥ر٩٠٥	٦٨ر٥٩٧	٢٧١ر٥٤٢	٤٤٨ر٥١٠	٦١٪
١٩٧٩	٦و٥٠٧	٩و١٢٣	٧٦و٥٦٣	٥ر٢٥٠	١٠٠و٤٤٣	٧٣ر٨٢٢	٣٠٣و٢٦٥	٥٩٣و١٢٦	٥١٪
١٩٨٠*	٦ر٦٨٦	٩٩ر٧٦٣	٨٨ر٦٣٧	٥٦ر٣٦٠	٢٥٠ر٤٥٦	٥٧ر٠٧٦	٣٠٨ر٥٢٢	٦٤٨ر٨٧٧	٤٨٪

المصدر : البنك المركزي الأردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، أيار ١٩٨٠ ، جداول رقم (٧) ، (١١) وكانون أول ١٩٧٥ جداول رقم (٦) ، (١٠)

$$\text{السيولة} = \frac{(١)+(٢)+(٣)+(٤)+(٥)}{(٦)} \times ١٠٠$$

* لغاية ايار ١٩٨٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن الأمور المساعدة على ارتفاع هذه النسبة احتفاظ البنوك التجارية بنسبة عالية من الاحتياطيات لمواجهة ظروف الطلب المختلفة نظرا لصعوبة التنبؤ بطلب النقد لأغراض التداول . ومما يجدر ذكره أن احتفاظ البنوك التجارية بنسب عالية من السيولة تفوق النسب المقررة في أغلب الأحيان يحد من فعالية الأدوات التي يعتمدها البنك المركزي في مراقبة وتوجيه الائتمان كتغيير سعر اعادة الخصم ونسب الاحتياطي النقدي والسيولة القانونية هذا من جهة . ومن جهة أخرى فان احتفاظ البنوك بنسب عالية من السيولة تفوق النسب المقررة يتضمن وجود موارد معطلة كان بامكان البنوك العمل على توظيفها في أوجه الاستثمار المختلفة .

ثالثا : ـ الائتمان المصرفي والتضخم في الأردن :

يهدف الائتمان المصرفي الى رفد حركة النشاط الاقتصادي بما يلزم من أموال ، وهذا يعني وجود علاقة بين هذين المتغيرين (حركة النشاط الاقتصادي وحجم الائتمان المصرفي) . الا أن هذه العلاقة بين هذين المتغيرين قد لا تكون مؤشرا دقيقا يعكس مدى الاستقرار النقدي السائد .

ولمعرفة مدى تأثير الائتمان المصرفي على مستوى الاستقرار النقدي ، قمنا بتحليل العلاقة بين حركة النشاط الاقتصادي في الأردن (وقد استخدمنا أرقام الانتاج المحلي الاجمالي بسعر السوق للدلالة على هذا المتغير) وحركة الائتمان المصرفي خلال الفترة (٧٠ - ١٩٨٠) .

ويوضح الجدول رقم (١٩) أن معدل نمو حجم النشاط الاقتصادي (الانتاج المحلي الاجمالي) خلال الفترة (٧٠ - ١٩٨٠) كان (٠ر٤٣٪) سنويا . فاذا حسبنا العلاقة التي تمثل الميل المتوسط بين حجم النشاط الاقتصادي وحجم الائتمان المصرفي خلال الفترة (٧٠ - ١٩٨٠) تبين لنا أن هذا المعدل قد تراوح بين (٠ر٥٢) عام ١٩٧٠ و (٠ر٩٦) عام ١٩٧٩ م حيث ارتفع تدريجيا خلال الفترة المذكورة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٤)

واذا حسبنا الميل الحدي خلال نفس الفترة (٧٠ - ١٩٨٠) ، (أنظر الجدول رقم (٢٠) نجده يتذبذب حول متوسط قدره (٩٩ر٠) لكنه تجاوز هذا المتوسط في بعض السنوات حيث بلغ (٦٢ر١) ، (٢٣ر١) ، (٥٥ر١) و (٤٧ر١) في الأعوام ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ ، ١٩٧٨ ، و ١٩٧٩ م على التوالي ، ومن دراسة المعدلين السابقين يظهر ما يلي :

أ) ان كلا المعدلين المتوسط والحدي لاستخدام الائتمان المصرفي يوحي بزيادة تدريجية في الاعتماد على الائتمان المصرفي في السنوات الأخيرة .

ب) تتفق الاتجاهات السابقة مع النتائج المستخلصة حول نمو الائتمان المصرفي بمعدلات متزايدة خلال الفترة قيد الدراسة .

ولدراسة اتجاهات الاستقرار النقدي خلال الفترة قيد الدراسة لمعرفة مدى الاعتماد في تمويل النشاط الاقتصادي على الائتمان المصرفي وآثار هذا التمويل التضخمية او الانكماشية ، قمنا باحتساب ما يعرف بمعامل الاستقرار النقدي Coefficient of Monetary Stability وهو عبارة عن خارج قسمة **المعدل النسبي للتغير السنوي للائتمان المصرفي على المعدل النسبي للتغير السنوي في النشاط الاقتصادي** (الانتاج المحلي للاجمالي) .

وعندما يكون هذا المعامل واحدا صحيحا أو قريبا جدا من الواحد الصحيح فان ذلك يشير الى وجود حالة من الاستقرار النقدي الكامل أو شبه الكامل . واذا كان هذا المعامل أقل من الواحد الصحيح فهذا يشير الى وجود اتجاهات انكماشية ، ولكن اذا كان هذا المعامل اكثر من الواحد الصحيح دل ذلك على وجود اتجاهات تضخمية ، ويكون ضعف أو قوة الاتجاهات التضخمية او الانكماشية معتمدا على درجة

---

٤ - ان دراسة الميل الحدي لاستخدام الائتمان المصرفي تحتاج الى فترة طويلة نسبيا يمكن فيها تحديد بعض الاتجاهات العامة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (١٩)

النشاط الاقتصادي والائتمان المصرفي : الميل المتوسط

١٩٧٠ - ١٩٨٠

Average Propensity to use Bank Credit
1970-1980.

(بالمليون دينار)

نهاية العام	(١) النشاط الاقتصادي	(٢) الائتمان المصرفي	الميل المتوسط لاستخدام الائتمان المصرفي (٣) (٢) ÷ (١)
١٩٧٠	١٧٤ر٤	٩١ر٢	٠ر٥٢
١٩٧١	١٨٦ر٢	١٠١ر٧	٠ر٥٤
١٩٧٢	٢٨٧ر٢	١٠٨ر٨	٠ر٥٣
١٩٧٣	٢١٨ر٣	١٢٦ر٨	٠ر٥٨
١٩٧٤	٢٤٧ر٣	١٦٥ر٣	٠ر٦٧
١٩٧٥	٣٢١ر٥	٢٠٦ر٨	٠ر٦٤
١٩٧٦	٤٣٠ر٣	٣٠٨ر٥	٠ر٧٢
١٩٧٧	٥٢٥ر٢	٣٧٠ر٣	٠ر٧١
١٩٧٨	٦٤٤ر٦	٥٥٥ر٦	٠ر٨٦
١٩٧٩	٧٦٧ر٢	٧٣٦ر٠	٠ر٩٦
١٩٨٠	٩٩٨ر٤	٨٥٨ر٩	٠ر٨٦

(١) المؤشر المستخدم للدلالة على النشاط الاقتصادي هو الانتاج المحلي الاجمالي (بسعر السوق) ويعتبر من أدق المقاييس في هذا المجال .

المصدر : ١ - جدول رقم (١٣) للعمود الثاني
٢ - العمود الأول مستقى من النشرة الاحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الأردني ، كانون أول ١٩٨٠ وكانون أول ١٩٧٥ .

(٣) الميل المتوسط لاستخدام الائتمان المصرفي = الائتمان المصرفي / النشاط الاقتصادي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـــم (٢٠)

النشاط الاقتصادي والائتمان المصرفي : الميل الحدي

١٩٧٠ - ١٩٨٠ م

Marginal Propensity to use Bank Credit 1970-1980

نهاية العام	التغير في النشاط الاقتصادي (١)	التغير في الائتمان المصرفي	الميل الحدي لاستخدام الائتمان المصرفي (٢)
١٩٧٠	—	—	—
١٩٧١	١١ر٨	١٠ر٤	٠ر٨٨
١٩٧٢	٢١ر٠	٧ر١	٠ر٣٤
١٩٧٣	١١ر١	١٨ر٠	١ر٦٢
١٩٧٤	٢٩ر٠	٣٨ر٥	١ر٣٣
١٩٧٥	٧٤ر٢	٤١ر٥	٠ر٥٦
١٩٧٦	١٠٨ر٨	١٠١ر٧	٠ر٩٣
١٩٧٧	٩٤ر٩	٦١ر٨	٠ر٦٥
١٩٧٨	١١٩ر٤	١٨٥ر٣	١ر٥٥
١٩٧٩	١٢٢ر٦	١٠٨ر٤	١ر٤٧
١٩٨٠	٢٣١ر٤	١٢٢ر٩	٠ر٥٣

المصدر : جدول رقم (١٩)

(١) أنظر الملاحظة رقم (١) أسفل جدول رقم (١٩)

(٢) الميل الحدي لاستخدام الائتمان المصرفي =

$$\frac{\text{التغير في الائتمان المصرفي}}{\text{التغير في النشاط الاقتصادي}}$$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قرب هذا المعامل او بعده عن الواحد الصحيح .

وبالنظر الى الجدول رقم (٢١) يتضح ما يلي :-

١ - تميز عام ١٩٧١ بوجود اتجاهات تضخمية حيث وصل معامل الاستقرار النقدي الى (١ر٧) .

٢ - تميز عام ١٩٧٢ بوجود اتجاهات انكماشية حيث بلغ معامل الاستقرار النقدى (٠ر٦) .

٣ - تميز عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ بوجود اتجاهات تضخمية ملموسة حيث بلغ معامل الاستقرار النقدى (٣ر١) و (٢ر٩) على التوالي . وقد كان ذلك مع بدء تنفيذ مشاريع خطة التنمية الثلاثية (٧٢ - ١٩٧٥م) نظرا لزيادة حجم التسهيلات الائتمانية لتمويل مشاريع تلك الخطة، وخلال هذه الفترة بدأت الضغوط التضخمية تزرع بذورها في الأردن الا أن عام ١٩٧٥م تميز بوجود استقرار نقدى حيث بلغ معامل الاستقرار النقدى (٠ر٨) ويمكن ارجاع ذلك الى الاجراءات[٥] التي اتخذها البنك المركزى الأردني عندما بدأت حدة الضغوط التضخمية تغزو الأردن حيث كان هدف تلك الاجراءات الحد من تمويل البنوك للقطاعات الاستهلاكية وتوجيهها - أى البنوك - نحو تمويل القطاعات الانتاجية .

٤ - أظهر عام ١٩٧٦ اتجاهات تضخمية واضحة حيث بلغ معامل الاستقرار النقدى، (١ر٥) الا أنه عاد وانخفض الى (٠ر٩) عام ١٩٧٧ مما دعى البنك المركزى الى وقف اجراءاته التقييدية السابقة الذكر الأمر الذى ساهم في ظهور اتجاهات تضخمية جديدة في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩م. فقد بلغ معامل الاستقرار النقدى (٢ر٢) و (١ر٧) على التوالي . أما عام ١٩٨٠ فقد شهد

---

٥ - انظر الصفحات من (٤٤-٤٨) في الفصل الثالث .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

نوعا من الاستقرار النقدي اذ وصل معامل الاستقرار النقدي الى (٦ر٠) ويمكن ارجاع ذلك الى أن البنك المركزي قد عاد الى اتباع سياسة السقوف الائتمانية .

٥ - بلغ معامل الاستقرار النقدي في المتوسط خلال الفترة ٧٠ - ١٩٨٠م (٦ر١) وهذا يدل على أن الائتمان المصرفي قد ساهم في رفع معدلات التضخم في الأردن خلال الفترة ذاتها .

جدول رقم (٢١)

النشاط الاقتصادي والائتمان المصرفي : معامل الاستقرار النقدي

١٩٧٠ - ١٩٨٠ م.

Coefficient of Monatory Stability

نهاية العام	(١) المعدل النسبي للتغير السنوي في النشاط الاقتصادي ٪	(٢) المعدل النسبي للتغير السنوي في الائتمان المصرفي ٪	معامل الاستقرار النقدي = (٢) ÷ (١)
١٩٧٠	—	—	—
١٩٧١	٦ر٨	١١ر٤	١ر٧
١٩٧٢	١١ر٣	٧ر٠	٠ر٦
١٩٧٣	٥ر٤	١٦ر٥	٣ر١
١٩٧٤	١٣ر٣	٣ر٤	٢ر٩
١٩٧٥	٣٠ر٠	٢٥ر١	٠ر٨
١٩٧٦	٣٣ر٨	٤٩ر٢	١ر٥
١٩٧٧	٢٢ر١	٢٠ر٠	٠ر٩٠
١٩٧٨	٢٢ر٧	٥٠ر٠	٢ر٢
١٩٧٩	١٩ر٠	٣٢ر٥	١ر٧
١٩٨٠	٣٠ر٢	١٦ر٧	٠ر٦

المصدر: جدول رقم (١٩)

* معامل الاستقرار النقدي = المعدل النسبي للتغير السنوي في الائتمان المصرفي / المعدل النسبي للتغير السنوي في النشاط الاقتصادي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رابعا : استثمارات البنوك التجارية في الاردن : ـ

الاستثمارات تعريفا هي تلك الموجودات الممسكة من قبل البنك التجـــــاري لفترة طويلة نسبيا تدرّ له دخلا وتتمتع بدرجة ما من السيولة. ويمثل بند الاستثمارات اهمية نسبية قليلة في اصول البنوك التجارية في الاردن. حيث تفضل تلك البنـوك توظيف اموالها في احتياطاتها وفي منح السلف والقروض ثم تأتي الاستثمارات فـــي الدرجة الثالثة وتتصف الاستثمارات بانها تحقق معدلا أعلى للربحية من باقـــي الاستخدامات الا انها تتضمن استخداما اطول مدة من القروض والسلف الممنوحـــة بواسطتها .

وتعمل البنوك التجارية في الاردن على تحديد سياساتها الاستثمارية وفقـــا لمجموعة من العوامل كالدخل واحتياجات السيولة اعتمادا على حجم رأس المـــال ومتانته والاحتياطيات المتوفرة ومدى استقرار الودائع والقروض. ويمكن ان تعمـــل البنوك التجارية في الاردن على تنويع استثماراتها ، حيث سمح لها باستثمار أموالها في أسهم الشركات المساهمة بالاضافة الى الاكتتاب بأذونات الخزينة والسنـــدات الحكومية وترغب البنوك الاستثمار بهذا النوع نظرا لاستعداد البنك المركزي لشرائها في أي وقت بالاضافة الى خلوها من المخاطرة الائتمانية(٦). علاوة على ان البنـــوك يمكن ان تستفيد من تشجيع الحكومة لها للاستثمار في شراء السندات وأذونات الخزينة باعفاء الارباح والفوائد المتحققة عنها من ضريبة الدخل اعفاء كامـــــلا بالنسبة لسندات الحكومة واعفاء (٥٠٪) من الارباح الناشئة عن الاستثمار في أذونات الخزينة. (٧)

---

٦ ـ المخاطرة الائتمانية : هي تلك المخاطرة التي يمكن ان تنشأ عن مخاطـــــر عدم التسديد ، الا أن السندات يمكن ان تتضمن المخاطرة النقديـــــة الناشئة عن تقلبات أسعار الفائدة.

٧ ـ البنك المركزي الاردني ، قانون الدين العام رقم (١) لسنة ١٩٧١ ، المادة (١٣).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أنواع استثمارات البنوك التجارية في الأردن

تتألف استثمارات البنوك التجارية في الأردن في العادة من الأوراق المالية، فهناك السندات الحكومية وسندات الشركات الكبرى وأذونات الخزينة. وكما اسلفنا تقبل البنوك التجارية في الأردن على الاستثمار في السندات الحكومية لأنها تنسجم مع هدف تحقيق الربحية من جهة والسيولة من جهة أخرى ونظرا لاستعداد البنك المركزي لشرائها في الوقت الذي تشاؤه البنوك التجارية .

وتقوم البنوك التجارية العاملة في الأردن باستثمار جزء من أموالها في الأوجه التالية :

أ) الاستثمارات المحلية :

يشكل بند الاستثمارات المحلية للبنوك التجارية في الأردن أهمية نسبية ضئيلة كوجه من أوجه استخدامات موارد تلك البنوك. فقد بلغت الاستثمارات المحلية لهذه البنوك عام ١٩٧٠ (٩ر٠) مليون دينار أو ما نسبته (٢ر١٪) من اجمالي الموجودات ارتفعت الى (٨ر٠١) مليون دينار عام ١٩٨٠ مشكلة أهمية نسبية متدنية من اجمالي الأصول بلغت حوالي (٩ر٠٪) ويلاحظ من الجدول رقم (١٧) الانخفاض التدريجي للأهمية النسبية لبند الاستثمارات المحلية رغم ارتفاع قيمتها المطلقة، ويعزى ذلك الى ارتفاع بقية الموجودات الأخرى بمعدل أعلى من ارتفاع قيمة الاستثمارات المحلية الأمر الذي أدى الى انخفاض النسبة المذكورة .

وتتألف الاستثمارات المحلية من أسهم المنشآت التجارية أو الصناعية أو الزراعية وغيرها من المنشآت، وقد اجاز قانون البنوك الأردني الصادر بتاريخ ١٥/١/٧٥ للبنوك التجارية أن تستثمر أموالها في أسهم تلك المنشآت شريطة ألا يزيد مجموع هذه المساهمات عن (٧٥٪) من رأس المال العامل للبنك واحتياطياته في المملكة ويستثنى من ذلك الاستثمار في مؤسسات التنمية الاقتصادية المحلية شريطة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الموافقة المسبقة للبنك المركزي .(٨)

ان هذا القرار القاضي بالسماح للبنوك التجارية في استثمار جزء من أموالها في أسهم الشركات في بلد كالأردن يتميز بندرة الموارد المالية يساعد على زيادة مشاركة البنوك التجارية في عملية التنمية عن طريق توفير الموارد المالية اللازمة للمنشآت المختلفة . وكما ذكرنا في فصل سابق أن للمصارف التجارية في بلاد أخرى كألمانيا باعا طويلا ودورا متزايد الأهمية في تأسيس وتمويل المنشآت الصناعية .

ويمكن تصنيف استثمارات البنوك التجارية في الأردن الى الفئات التالية :(٩)

١ - الاستثمار في الشركات المالية عن طريق الاكتتاب بأسهمها ، حيث لا يسمح للبنوك التجارية القيام بهذه الاستثمارات مباشرة ، ويعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأكثر ملائمة لطبيعة عمل البنوك التجارية ورغم ذلك لا زالت البنوك التجارية في الأردن حديثة العهد بهذا النوع من الاستثمارات ، حيث ساهم عدد منها مؤخرا بانشاء بنك الاستثمار العربي .

٢ - الاستثمار في المشروعات الصناعية والتجارية ولا تزال أهمية هذا النوع من الاستثمارات متدنية الى درجة كبيرة .

٣ - الاستثمار في الشركات العقارية .

اما من حيث درجة مساهمة البنوك التجارية بعملية التكوين الرأسمالي فمن الصعب تحديدها نظرا لعدم توفر احصاءات مصرفية تبيّن مقدار مساهمة تلك البنوك في انشاء الشركات والمؤسسات الانتاجية .

---

٨ - البنك المركزي الأردني ، مذكرة الى البنوك المرخصة رقم ٢٥٩/٨١ تاريخ ٢٤/١٢/١٩٨١ .

٩ - د . احمد الحوراني ، المؤسسات المصرفية في الأردن ، ص ١٤٢ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب) الاستثمارات خارج الأردن :

تستخدم البنوك التجارية العاملة في الأردن جزءا متواضعا من مواردها على شكل استثمارات اجنبية معظمها على شكل ودائع وأرصدة بالعملة الأجنبية .

وبالنظر الى الجدول رقم (١٧) يتبين لنا أن استثمارات البنوك التجارية خارج الأردن تشكل بندا قليل الأهمية نسبيا في مجموع الأصول حيث بلغت في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ ما نسبته (٦ر٪) من اجمالي الأصول في المتوسط وقد اخذت أهميتها النسبية بالانخفاض التدريجي خلال نفس الفترة فانخفضت من (٨ر٠٪) عام ١٩٧٠ الى (٤ر٠٪) عام ١٩٨٠، ويلاحظ من الجدول نفسه أن استثمارات البنوك في الخارج تتقلب من سنة لأخرى، ويعود ذلك الى أن عائد هذه الاستثمارات يعتمد اعتمادا كبيرا على أسعار الفائدة السائدة في الأسواق العالمية والتي تميزت بتذبذبها وعدم استقرارها في الآونة الأخيرة.

وينطبق نفس التحليل على موجودات البنوك التجارية في الأردن (لدى البنوك المحلية والأجنبية) ، حيث نلاحظ تذبذب نسبتها الى اجمالي الأصول (الجدول رقم (١٧)) خلال نفس الفترة فتراوحت بين (٩ر٣٪) كحد أدنى عام ١٩٧٢م و (٠ر١٩٪) كحد أعلى عام ١٩٧٨ .

ويمكن القول أن الأهمية النسبية لاستثمارات البنوك خارج الأردن قد نقصت في الآونة الأخيرة نتيجة لتوفر مجالات الاستثمار في الداخل، بالاضافة الى ما ذكرناه من أسباب مع جهود البنك المركزي التي كانت تهدف الى زيادة مشاركة البنوك في عملية التنمية الاقتصادية. والجدول رقم (٢٢) يبين الأهمية النسبية لبندى الاستثمارات المحلية والاستثمارات في خارج الأردن الى مجموع الودائع لدى البنوك التجارية .

أما الاستثمارات المحلية فعلى الرغم من انخفاض أهميتها النسبية الى اجمالي الودائع الا أنها حافظت على مستواها تقريبا حيث تراوحت بين (٦ر١٪ و ٢ر١٪) بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٨٠ اما بالنسبة للاستثمارات خارج الأردن فقد

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـــــم (٢٢)

الأهمية النسبية لبندي استثمارات البنوك في الداخل والخارج الى مجموع ودائع البنوك التجارية خلال الفتـــرة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ (بالمليـــون دينـــــار)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
(١) الاستثمارات المحلية	٩ر٠	٩ر٠	١ر٠	٢ر٠	١ر٣	١ر٤	١ر٦	٢ر٥	٥ر٠	٦ر٧	٨ر٠
(٢) الاستثمارات في الخارج	٦ر٠	٧ر٠	٧ر٠	٨ر٠	٩ر٠	١ر٢	١ر٦	١ر٨	٢ر٣	٣ر٣	٣ر٧
(٣) مجمـــوع الودائـــع	٥٧ر٧	٥٩ر٧	٧٢ر٩	٨٥ر٨	١١٢ر٠	١٥٨ر٠	٢٢٧ر٢	٢٨٣ر٨	٤٤٨ر٥	٥٩٣ر١	٦٤٨ر٨
نسبة (١) : (٣) ٪	١ر٦	١ر٥	١ر٢	٢ر٠	١ر٢	٩ر٠	٧ر٠	٩ر٠	١ر١	١ر١	١ر٢
نسبة (٢) : (٣) ٪	١ر٣	١ر٢	١ر٠	٩ر٠	٨ر٠	٨ر٠	٧ر٠	٦ر٠	٥ر٠	٦ر٠	٥ر٠

المصدر: البنك المركزي، النشرة الاحصائية الشهرية، الاعداد ايار ١٩٨٠، جداول رقم (٧)، (١١)، كانـــون أول ١٩٧٥، جداول رقم (٦)، (١٠).

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

انخفضت أهميتها النسبية تدريجيا إلى اجمالي الودائع خلال سنوات الدراسة حيث انخفضت من (٣ر١٪) عام ١٩٧٠ الى (٥ر٠٪) عام ١٩٨٠، ولعل هذا يؤيد صحة ما سبق ذكره من أسباب أدت الى انخفاض أهمية هذا البند في أصول البنوك التجارية في الأردن .

جـ) مساهمة البنوك التجارية العاملة في الأردن في اكتتاب الدين العام :-

تعتبر مساهمة البنوك التجارية في الاكتتاب بالأوراق المالية الحكومية من المجالات الهامة للاستثمار، وقد بدأ هذا المجال بالظهور منذ عام ١٩٦٩ .

والجدول رقم (٢٣) يبين تطور الدين العام الداخلي في الأردن، حيث ارتفع رصيد هذا الدين من (٣ر١٤) مليون دينار عام ١٩٧٠ الى (٤ر١٥٠) مليون دينار عام ١٩٧٩ أي بزيادة سنوية قدرها (٨٧٪) في المتوسط. وقد بقيت أذونات الخزينة تشكل البند الرئيسي الأول في اجمالي الدين العام حتى عام ٩٧٧ حين احتلت فقرة السندات الحكومية الأهمية الأولى، فأصبحت تشكل (٠ر٤٣) مليون دينار عام ١٩٧٧ مقابل (٠ر٣٨) مليون و (٩ر٢٦) مليون دينار لأذونات الخزينة والسلف المقدمة الى الحكومة على التوالي .

وبالنظر الى تطور الأهمية النسبية لأصول البنوك التجارية في الأردن نجد أن هذا البند يحتل أهمية نسبية واضحة بين عناصر الأصول في ميزانية البنوك التجارية المجمعة، وهذا يعكس رغبة البنوك التجارية في الأردن في استثمار أموالها في أدوات الدين العام. فعلى الرغم من نمو اجمالي كبير في الأصول الا أن أهمية بند أذونات الخزينة وسندات الحكومة الى اجمالي الأصول بلغت (٢ر٦٪) عام ١٩٨٠ مقابل (٣ر٤٪) عام ١٩٧٠ . ويمكن أن نعزو ميل البنوك التجارية في اقبالها على الاكتتاب المتزايد في الدين العام (كما سبق وأشرنا) الى اعفاء الأرباح الناشئة عن الاستثمار في السندات من ضريبة الدخل اعفاء كاملا واعفاء

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـــم (٢٢)

تطـــــــــور الدين العام الداخلي خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٩

(بالمليون دينـار)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
أذونات الخزينـــة	١٢ر٧	٢٠ر٠	٢٠ر٣	٢٣ر٠	٢٨ر٠	٢٩ر٠	٣٥ر٠	٣٨ر٠	٤٩ر٠	٥٨ر١
السندات الحكومية	—	٣ر٠	٨ر٠	١٢ر٠	٢٥ر٠	٢٣ر٠	٣٤ر٠	٤٢ر٠	٦٠ر٠	٥٦ر١
السلف الى الحكومة	١ر٧	٣ر١	٠ر٧	٨ر٥	٧ر٩	١٣ر٤	٢٠ر٣	٢٦ر٩	٣٧ر٢	٢٥ر٤
مجموع الدين العام	١٤ر٣	٢٧ر١	٢٩ر٠	٤٣ر٥	٥٢ر٩	٦٥ر٤	٨٩ر٣	١٠٧ر٩	١٤٦ر٢	١٥٠ر٤

المصـــدر : البنك المركـزي الأردنـــــي ،

١ - للأعوام ١٩٧٠ - ١٩٧٢ ملفات دائرة الدين العام .

٢ - النشرة الاحصائية الشهرية ، أيار ١٩٨٠ جدول رقم (٣٩)
وتموز ١٩٧٧ جدول رقم (٣٨) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(٥٠٪) من الأرباح الناشئة عن الاستثمار في أذونات الخزينة .

والجدول رقم (٢٥) يوضح توزيع الأهمية النسبية لملكية الدين العام ويبين الاقبال المتزايد للبنوك التجارية على الاكتتاب في أذونات الخزينة الأردنية ، فنجد أن مساهمة البنوك التجارية في أذونات الخزينة قد تراوح بين (٦ر٢٦٪) عام ١٩٧٠ و (٤ر٧٠٪) عام ١٩٧٩ ، وقد كان معدل مساهمة البنوك التجارية خلال الفترة المذكورة بأذونات الخزينة (٤ر٥٣٪) وهي نسبة مرتفعة .

أما فيما يتعلق باكتتاب هذه البنوك في السندات الحكومية فقد تذبذبت نسبة مساهمتها في هذا البند خلال الفترة (٧١ - ١٩٧٩) حيث بلغت (٧ر٢١٪) وهو أدنى حد لها عام ١٩٧٤م و (٩ر٤١٪) وهو أعلى حد لها عام ١٩٧١ . هذا وقد بلغ معدل مساهمة البنوك في الاكتتاب بالسندات الحكومية (١ر٣٢٪) خلال الفترة قيد البحث .

مما سبق يتضح لنا أن نسبة مشاركة البنوك التجارية العاملة في الأردن في الاكتتاب بالدين العام هي نسبة مرتفعة لاسيما اذا أخذنا بعين الاعتبار مساهمة البنك المركزي الأردني في هذا المجال ، حيث تصبح مشاركة القطاع المصرفي الأردني من النسب العالية فمثلا بلغت نسبة اكتتاب الجهاز المصرفي الأردني في أذونات الخزينة وسندات الحكومة ما نسبته (٢ر٨٩٪) و (٣ر٤٧٪) على التوالي من اجمالي الاكتتابات خلال عام (١٩٧٩) وكلما زادت مشاركة القطاع المصرفي في الدين العام كلما أدى ذلك الى المساعدة في رفع سيولة الاقتصاد المحلي ومن ثم زيادة عرض النقد بمعدلات متزايدة وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار وحدوث التضخم .(١٠)

---

١٠ - من المعروف أن اكتتاب الجهاز المصرفي في الدين العام يتضمن اصدار نقود جديدة وطرحها الى السوق ومعنى ذلك زيادة سيولة الاقتصاد القومي اما مشاركة الجمهور في الاكتتاب في الدين العام فيتضمن امتصاص جزء من النقد المتداول لدى الجمهور وبالتالي نقصان سيولة الاقتصاد القومي ونقصان عرض النقد .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـــم (٢٤)

توزيع ملكية الدين العام الداخلي للفترة ٧٠- ١٩٧٩ م.

(بالمليون دينار)

نهاية العام	أذونات الخزينة			السندات الحكومية			المجموع الاجمالي للأذونات والسندات الحكومية
	البنك المركزي	البنوك التجارية	اخرى	البنك المركزي	البنوك التجارية	اخرى	
١٩٧٠	٨ر٢	٣ر٤	١ر٠	*	*	*	١٢ر٧
١٩٧١	١٢ر٧	٧ر٣	١ر٠	-	١ر٣	١ر٧	٢١ر٠
١٩٧٢	٥ر٠	١٢ر٥	٢ر٧	١ر٢	٣ر٣	٣ر٥	٢٠ر٢
١٩٧٣	٨ر٣	١٣ر٠	١ر٧	٢ر٥	٤ر٠	٥ر٥	٢٣ر٠
١٩٧٤	١٥ر٨	١٠ر٦	١ر٦	٥ر٣	٤ر٤	١٠ر٣	٢٨ر٠
١٩٧٥	٩ر٤	١٨ر٠	١ر٦	١ر٥	٦ر٧	١٤ر٨	٢٩ر٠
١٩٧٦	١٨ر٤	١١ر٢	٥ر٤	٠ر١	١٠ر٩	٢٣ر٠	٣٥ر٠
١٩٧٧	١٥ر٠	٢٠ر٩	٢ر١	٥ر٦	١٠ر٩	٢٦ر٥	٣٨ر٠
١٩٧٨	١ر٠	٤٧ر٤	٠ر٦	٨ر٣	٢١ر٠	٣٠ر٧	٤٩ر٠
١٩٧٩	١٠ر٩	٤٠ر٩	٦ر٣	٩ر٨	١٦ر٧	٢٩ر٦	٥٨ر١

* بدأ أول اصدار عام ١٩٧١.

المصدر: (١) للأعوام ٧٠ - ١٩٧٢، البنك المركزي، ملفات دائرة الدين العام.

(٢) باقي الأعوام، النشرة الاحصائية الشهرية، أيار ١٩٨٠، جدول رقم (٣٩) وتموز ١٩٧٧ جدول رقم (٣٨)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢٥)

توزيع الأهمية النسبية لملكية الدين العام للفترة ٧٠-١٩٧٩م.

نهاية العام	أذونات الخزينة ٪			المجموع	السندات الحكومية ٪			المجموع
	البنك المركزي	البنوك التجارية	أخرى		البنك المركزي	البنوك التجارية	أخرى	
١٩٧٠	٦٥ر٨	٢٦ر٦	٧ر٦	١٠٠	*	*	*	١٠٠
١٩٧١	٦٠ر٧	٣٤ر٩	٤ر٤	١٠٠	—	٤١ر٩	٥٨ر١	١٠٠
١٩٧٢	٢٤ر٩	٦١ر٨	١٣ر٣	١٠٠	١٤ر٨	٤٠ر٦	٤٤ر٦	١٠٠
١٩٧٣	٣٦ر١	٥٦ر٦	٧ر٣	١٠٠	٢١ر١	٣٣ر٤	٤٥ر٥	١٠٠
١٩٧٤	٥٦ر٤	٣٧ر٨	٥ر٨	١٠٠	٢٦ر٧	٢١ر٧	٥١ر٦	١٠٠
١٩٧٥	٣٢ر٦	٦٢ر٠	٥ر٤	١٠٠	٦ر٦	٢٩ر٠	٦٤ر٤	١٠٠
١٩٧٦	٥٢ر٥	٣٢ر٠	١٥ر٥	١٠٠	٠ز٢	٣٢ر٠	٦٧ر٨	١٠٠
١٩٧٧	٣٩ر٥	٥٥ر١	٥ر٤	١٠٠	١٢ر٩	٢٥ز٤	٦١ز٧	١٠٠
١٩٧٨	٢ر١	٩٦ر٧	١ر٢	١٠٠	١٣ر٨	٣٥ر٠	٥١ر٢	١٠٠
١٩٧٩	١٨ر٨	٧٠ر٤	١٠ر٨	١٠٠	١٧ر٥	٢٩ر٨	٥٢ر٧	١٠٠

المصدر : جدول رقم (٢٤)

* بدأ أول اصدار عام ١٩٧١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويقترح في هذا المجال العمل على اعادة النظر في عملية توزيع الدين العام بشكل يساعد على زيادة مساهمة الجمهور في الاكتتاب بالدين العام على حساب مساهمة القطاع المصرفي وخاصة البنوك التجارية ومن الممكن أن يتم ذلك عن طريق اعطاء الجمهور اسعار فائدة تفضيلية علاوة على اعادة النظر في السياسة الضريبية المتعلقة باعفاء الأرباح المتحققة عن الاكتتاب بالدين العام الخاصة بالبنوك التجارية وذلك من اجل انقاص مساهمة هذه البنوك في الدين العام بشكل يقلل من امكانية نمو سيولة الاقتصاد القومي للحفاظ على الاستقرار النقدي ولمكافحة التضخم.

والنتيجة أن اصدار الدين العام يعتبر من المجالات المناسبة لاستثمارات البنوك التجارية فهو من جهة يحقق عائدا ملائما ومن الجهة الأخرى فهو يتصف بالأمان النسبي لتمتعه بنسبة جيدة من السيولة علاوة على أنه يشكل تمويلا غير مباشر لمشروعات التنمية الاقتصادية ولكن شريطة توفر الشروط الآتية :-

١ - توزيع الاكتتاب في أدوات الدين العام بين الجهاز المصرفي والجمهور بالشكل الذي يخدم التنمية الاقتصادية ولا يلحق الضرر بالاستقرار النقدي والمحافظة على معدل معقول لنمو عرض النقد .

٢ - العمل على استثمار عوائد الدين العام في تمويل المشروعات المنتجة ذات الجدوى الاقتصادية .

خامسا : تسهيلات البنوك التجارية الائتمانية في الأردن

المقصود بالتسهيلات الائتمانية هو ما تقوم به البنوك التجارية بتلبية طلبات السلف والقروض المختلفة المقدمة بواسطة عملائها ، وتعتبر هذه التسهيلات من النشاطات الرئيسية للبنوك التجارية ، وتنبع أهميتها من كونها تمكن البنوك من أداء دورها الاقتصادي وتحقيق الربح في عملياتها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ويعرف الائتمان على أنه " واسطة للتبادل تساعد على انسياب السلع والخدمات خلال قنوات التوزيع بين المنتج والمستهلك "(١١) كما يعرف أيضا بأنه "قابلية الحصول على ثروة أو حق فيها مقابل دفع في المستقبل" .(١٢)

أ) السياسة الائتمانية للبنوك التجارية :

تهدف سياسة البنوك التجارية الائتمانية الى رسم خطة عمل تمكنها من تحقيق أقصى ارباح ممكنة وتمكنها من أداء دورها في الاقتصاد الذى تعمل فيه ، وتتأثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية بعدة عوامل من بينها :-

١ - السياسة النقدية المتبعة في البلاد :-

تتأثر سياسة البنوك التجارية الائتمانية بالسياسة النقدية التي يرسمها البنك المركزى الأردني بصورة جليّة ، حيث أن البنك المركزى يتبع وسائل مختلفة (١٣) - كما سبق وبينّا - بشكل مباشر او غير مباشر لتوجيه الائتمان الممنوح بواسطة البنوك نحو المجالات المرغوبة ، ففي حالة انكماش اقتصادى يتبع البنك المركزى سياسة توسعية تهدف الى تنشيط البنوك التجارية في منح القروض والسلف لقطاعات الاقتصاد المختلفة في حين عند ظهور أعراض التضخم فانه يحاول التخفيف من حدتها عن طريق اتباع سياسة تقييدية انكماشية للائتمان الممنوح لا سيما للقطاعات الاستهلاكية ، وبالنسبة لتفاعل البنوك التجارية العاملة في الأردن مع هذه السياسة

١١- Crosse, Howard P. & Hample George H. Managment Policies for Commercial Bank, (Englewood, New Jersey, Califf, Printice Hall, 1973), p.4

١٢- د . خليل الشماع، ادارة المصارف التجارية مع دراسات تطبيقية في المصرفية العراقية، (مطبعة الزهراء/ بغداد ، ١٩٧٥) ص ٤٦٢ - ٤٦٣

١٣- انظر الفصل الثالث ، ص (٣٢-٤٨)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

- كما رأينا - فانها يمكن أن تتجاوب الى درجة ما - مع اتجاهات هذه السياسة بالحد من الائتمان الممنوح في ظل الظروف التضخمية ، ولكن دون المساهمة في توجيه الائتمان نحو القطاعات الانتاجية ، وهذا ما سنحاول بيانه عند تحليلنا لتوزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية العاملة في الأردن ، كما يمارس البنك المركزي سياسة أخرى في التأثير على سياسة البنوك التجارية في الاقراض من خلال عدم السماح لأى بنك تجارى في الأردن بمنح تسهيلات ائتمانية تتجاوز (٢٥٪) من رأس المال المدفوع واحتياطاته لأى من عملائه الا بعد موافقة البنك المركزي المسبقة.(٤)

٢ - فترة الاقراض :

في العادة تميل معظم البنوك التجارية الى تمويل القروض المصرفية قصيرة الأجل لا سيما تلك القروض التجارية التي تتصف بالتصفية الذاتية ، أى القروض التي تسدد ذاتها بذاتها في نهاية دورة النشاط .

والبنوك التجارية العاملة في الأردن ينطبق عليها هذا الوصف حيث تتراوح فترة التسهيلات الائتمانية الممنوحة بواسطة هذه البنوك بين ثلاثة أشهر وسنة ، والجدول رقم (٢٦) يبين توزيع الكمبيالات والاسناد المخصومة بواسطة البنوك التجارية خلال الفترة ٧٥- ١٩٨٠ ، ويتضح من الجدول أن الكمبيالات والاسناد المخصومه التي تستحق خلال ثلاثة أشهر تأتي في المرتبة الأولى تليها تلك التي تستحق بين (٣- ٦) أشهر ، ثم تلك المستحقة خلال (٦ - ١٢) شهرا ، وفي المرتبة الأخيرة تأتي الكمبيالات والاسناد المخصومة والمستحقة بعد (١٢) شهرا وقد بلغت الأهمية النسبية في المتوسط لكل منها على التوالي (٤٣٪) ، (٢٧٪)

---

٤ - البنك المركزي الأردني ، قانون البنوك المرخصة رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٢٦)

الكمبيالات والاسناد المخصومة بواسطة البنوك التجارية العاملة في الأردن موزعة حسب الأجل

١٩٧٥ - ١٩٨٠م.

(المبالغ بالألف دينار)

العـام*	تستحق خلال ثلاثة أشهر	الأهمية النسبية	تستحق ما بين (٣-٦) أشهر	الأهمية النسبية	تستحق ما بين (٦-١٢) شهرا	الأهمية النسبية	تستحق بعد ١٢ شهرا	الأهمية النسبية	المجموع
١٩٧٥	٩ر١٢٧	٤٦٪	٥ر٥٦٩	٢٨٪	٣ر١٠١	١٥٪	٢ر٢٤٣	١١٪	٢٠ر٠٤٠
١٩٧٦	١٥ر١٥٧	٤٦٪	٨ر٢٥٤	٢٥٪	٤ر٦٨٤	١٤٪	٤ر٩٩٢	١٥٪	٣٣ر٠٨٧
١٩٧٧	١٨ر٤٧٥	٤٣٪	١٢ر٢٢٢	٢٩٪	٦ر٥٦١	١٥٪	٥ر٦٦١	١٣٪	٤٢ر٩١٩
١٩٧٨	٢٥ر٤٠٠	٣٧٪	١٦ر٩٦٩	٢٥٪	١٠ر٩١٩	١٦٪	١٥ر٣٧٠	٢٢٪	٦٨ر٦٥٨
١٩٧٩	٣٤ر٦٢٣	٤٠٪	٢٢ر٥١١	٢٦٪	١٤ر٤٣٣	١٧٪	١٤ر٨٨٢	١٧٪	٨٦ر٤٤٩
١٩٨٠	٤١ر٠٢٥	٤٤٪	٢٧ر٥٧٤	٣٠٪	١٧ر٣٨٥	١٩٪	٧ر٣٣٦	٧٪	٩٣ر٣٢٠

* لغاية شهر تشرين الثاني من كل عام .

المصدر : البنك المركزي الأردني ، ملفات دائرة مراقبة البنوك .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

(١٦٪) و (١٤٪).

أما بالنسبة للسلف والقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية فقد تراوح أجلها ايضا بين ثلاثة أشهر وسنة، وقد احتلت السلف والقروض الممنوحة والمستحقة بعد (١٢) شهرا المرتبة الأولى وجاءت السلف والقروض الممنوحة والمستحقة بين (٦ - ١٢) شهرا في المرتبة الثانية ثم جاءت السلف والقروض الممنوحة خلال (٣) أشهر في المرتبة الثالثة وجاءت السلف والقروض الممنوحة والمستحقة بين (٣ - ٦) أشهر في المرتبة الأخيرة، وقد بلغت الأهمية النسبية لكل منها في المتوسط (٥٦٪)، (٢٥٪)، (١٣٪) و (٦٪) على التوالي خلال نفس الفترة. أنظر الجدول رقم (٢٧).

ويتضح مما سبق أن معظم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية العاملة في الأردن محصورة في الأجل القصير هادفة من ذلك الحفاظ على سيولتها، اذ أنه من المعروف أنه كلما ازداد اجل القروض كلما ازدادت مخاطر الائتمان بالتالي. ومن الجدير بالذكر أن البنوك التجارية في الأردن قامت بالتعاون مع المؤسسات المالية الأخرى في القطاعين العام والخاص بمنح القروض المصرفية المجمعة، حيث بلغت قيمتها حوالي (٤٣) مليون دينار حتى نهاية عام ١٩٨٠ توزعت على قطاعات النقل والصناعة والتعدين والسياحة والانشاءات وبلغت الأهمية النسبية لكل منها (٣٤٪)، (٢٧٪)، (٢٤٪) و (١٥٪) على التوالي. (أنظر الجدول رقم (٢٨)).

ويساعد هذا النوع من القروض على زيادة مدة تسهيلات البنوك التجارية الائتمانية، حيث تراوحت مدة معظم هذه القروض بين (٧-١١) عاما، وقد ساعد هذا النوع من الاقراض على استبدال بعض القروض المجمعة التي كان قد تم التعاقد عليها في سوق الدولار الأوروبي بقروض مجمعة محلية.(١٥)

---

١٥ - جمعية البنوك في الأردن، تقرير مجلس الادارة لسنة ١٩٨٠، ص ٢٥.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٢٧)

للسلف والقروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية العاملة في الأردن موزعة حسب الأجـل ١٩٧٥ - ١٩٨٠

(المبالغ بالألف دينار)

العام *	تستحق خلال ثلاثة أشهر	الأهمية النسبية	تستحق ما بين (٣-٦) أشهر	الأهمية النسبية	تستحق ما بين (٦-١٢) شهرا	الأهمية النسبية	تستحق بعد ١٢ شهرا	الأهمية النسبية	المجموع
١٩٧٥	٢ر٧١٥	٢١٪	٧٤٥ر	٥٪	٥ر٩١٥	٣٧٪	٧ر٧٥٢	٤٧٪	١٦ر١٢٧
١٩٧٦	٤ر٤١٣	١٩٪	١ر٤٣٨	٧٪	١ر٤١١	٦٪	١٥ر٩٧١	٦٨٪	٢٣ر٢٣٣
١٩٧٧	٤ر٦٠٦	١٥٪	١ر٩٦٧	٦٪	١٢ر٦٠٧	٤٠٪	١٢ر٥٧١	٣٩٪	٣١ر٧٥١
١٩٧٨	٣ر٣١٦	٩٪	٢ر٠٥٢	٥٪	١٦ر٢٧٥	٤٢٪	١٧ر١٢٧	٤٤٪	٣٨ر٧٧٠
١٩٧٩	٤ر٧١٨	٩٪	٢ر٩٧١	٦٪	٧ر٧٦٠	١٦٪	٣٤ر٤٩٢	٦٩٪	٤٩ر٩٤١
١٩٨٠	٧ر٩٥١	٢٣٪	٤ر٨٩٨	٧٪	٥ر٦٨٣	٩٪	٤٨ر٤٤٥	٧٢٪	٦٦ر٩٧٧

* الأرقام لغاية نهاية شهر تشرين ثاني من كل عام .

المصدر : البنك المركزي الأردني ، ملفات دائرة مراقبة البنوك .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٢٨)
توزيع القروض المصرفية المجمعة حسب القطاعات
الاقتصادية لحتى نهاية عام ١٩٨٠

(بالمليون دينار)

القطاع	قيمة القرض	الأهمية النسبية
قطاع النقل	١٤٫٦	٣٤٪
قطاع الصناعة والتعدين	١١٫٨	٢٧٪
قطاع السياحة	١٠٫٤	٢٤٪
قطاع الانشاءات	٦٫٢	١٥٪
المجموع	٤٣٫٠	١٠٠٪

المصدر : جمعية البنوك في الأردن، تقرير مجلس الادارة لسنة ١٩٨٠، جدول رقم (٥).

٣ــ رأس المال وعامل الربحية

ان حجم رأسمال البنك التجاري يحدد المقدرة الاقراضية له فكلما زاد حجم رأس المال زادت ثقة المودعين به وبالتالي زاد حجم الودائع، الأمر الذي يساعده على تنويع القروض الممنوحة بواسطته ومدّ آجالها. هذا علاوة على أن البنك التجاري كغيره من المؤسسات يسعى الى تحقيق أقصى ارباح ممكنة مما لا بد من أخذه بعين الاعتبار عند رسمه للسياسة الاقراضية.

كما أن البنوك التجارية تأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى كاحتياجات المنطقة التي تعمل بها ومراعاة مقدرة وظروف المقترض والأخذ بعين الاعتبار نوعية الضمانات المقدمة لكفالة القرض وتحديد الأهلية الائتمانية للمقترض.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب) التوزيع الجغرافي للتسهيلات الائتمانية :

يلاحظ أن الغالبية من التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية العاملة في الأردن تتركز في محافظة العاصمة . ويتضح ذلك من الجدولين رقم (٢٩) ورقم (٣٠) اذ لم تقل نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة خلال الفترة من بداية عام ١٩٧٩ ولغاية الربع الثاني من عام ١٩٨١ [١٦] لعملاء البنوك التجارية داخل عمان عن (٩٢ر٧٪) من اجمالي التسهيلات الائتمانية . في حين لم تتجاوز التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء في باقي مناطق المملكة عن (٧ر٣٪) خلال نفس الفترة .

أما بالنسبة لعدد عملاء هذه البنوك فان معظمهم (سواء أكان ذلك من ناحية القيمة المطلقة أو الأهمية النسبية) يتركز في مدينة عمان العاصمة حيث لم تنقص نسبتهم عن (٦٩ر٨٪) من اجمالي عدد العملاء خلال الفترة المذكورة ، وفي المقابل لم يزد عدد المتعاملين مع البنوك خارج عمان عن (٣٠ر٢٪) من اجمالي العملاء خلال نفس الفترة .

وهذا يدل على سوء توزيع التسهيلات الائتمانية الممنوحة بواسطة البنوك التجارية العاملة في البلاد وعدم عدالة توزيعها بين مختلف مناطق المملكة ، الأمر الذي يدعو البنوك التجارية الى اعادة النظر في توزيع تسهيلاتها الائتمانية حسب المناطق الجغرافية بشكل يخدم باقي مناطق المملكة خارج عمان ولا سيما المناطق الريفية . وقد أخذت البنوك التجارية في الأردن في الآونة الأخيرة بتوسيع نشاطها عن طريق فتح فروع جديدة خارج عمان ، الا أن الأهمية النسبية لعملاء البنوك التجارية والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم لا زالت - كما اسلفنا - تتركز في العاصمة

١٦- تم ادخال هذا العام (١٩٨١) هنا بهدف المقارنة ، نظرا لعدم توفر احصاءات وافية ودقيقة قبل عام ١٩٧٩ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

عمان رغم أن التسهيلات الائتمانية داخل عمان انخفضت نسبتها تدريجيا من (٢ر٩٤٪) في الربع الأول من عام ١٩٧٩ الى (٧ر٩٢٪) في الربع الثاني من عام ١٩٨١ وفي المقابل ارتفعت هذه النسبة في المناطق خارج عمان من (٨ر٥٪) الى (٣ر٧٪) خلال نفس الفترة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى انخفضت نسبة العملاء داخل عمان من (١ر٧٢٪) الى (٨ر٦٩٪) في حين زادت نسبتهم خارج عمان من (٩ر٢٧٪) الى (٢ر٣٠٪) في نفس الفترة.

جدول رقم (٢٩)

توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية داخل عمان وخارجها

حسب عدد العملاء ١٩٧٩ - ١٩٨١ م ...

	الفترة	عدد العملاء		المجموع	التسهيلات الائتمانية		المجموع
		داخل عمان	خارج عمان		داخل عمان	خارج عمان	
١٩٨٠	الربع الأول	٩٠٣ر٥	٢ر٢٨٩	٨ر١٩٢	٢٥ر٧٨٠ر٨٠٠	١٥ر٦٥٧ر٣٠٠	٢٧٠ر٤٣٨ر١٠٠
	الربع الثاني	٦ر١٧١	٢ر٤٠٢	٨ر٥٧٣	٢٧ر٤٥٦ر٦٠٠	١٧ر٢٤٨ر٨٠٠	٢٨٨ر٧٠٥ر٤٠٠
	الربع الثالث	٦ر٥٣٧	٢ر٥٥٣	٩ر٠٩٠	٢٩٩ر٠٢٨ر٣٠٠	١٨ر٨٠٢ر١٠٠	٣١٧ر٨٣٠ر٤٠٠
	الربع الرابع	٦ر٧٩٩	٢ر٥٨٩	٩ر٣٨٨	٣٢٣ر٨٧٥ر١٠٠	١٩ر٣٩٢ر٥٠٠	٣٤٣ر٢٣٦ر٦٠٠
١٩٨١	الربع الأول	٧ر١٧٩	٢ر٨٦٦	١٠ر٠٤٥	٣٤٧ر٤١٣ر٨٠٠	٢٢ر٦٥٦ر٧٠٠	٣٧٠ر٠٧٠ر٥٠٠
	الربع الثاني	٧ر٦٠٢	٣ر١٥٠	١١ر٧٥٢	٣١٣ر٦٩١ر٠٠٠	٢٦ر٦٨١ر١٠٠	٣٨٩ر٩٧٦ر١٠٠
	الربع الثالث	٧ر٨٥٠	٣ر٢٨٣	١١ر٣٣٣	٣٧٦ر٢٤٧ر١٠٠	٢٧ر٦٠٠ر٩٠٠	٤٠٠ر٠٤٨ر٠٠٠
	الربع الرابع	٨ر٢٢٨	٣ر٤٣٥	١١ر٦٦٣	٣٨٦ر٨٧٣ر٢٠٠	٣٠ر٠٨٠ر٦٠٠	٤١٦ر٩٥٣ر٨٠٠
١٩٨٢	الربع الأول	٨ر٤٧٨	٣ر٥٦٢	١٢ر٠٤٠	٤٠٥ر٨٥٦ر٦٠٠	٣١ر٨٠٣ر٠٠٠	٤٣٧ر٦٥٩ر٦٠٠
	الربع الثاني	٨ر٩٥٣	٣ر٨٧٢	١٢ر٨٢٥	٤٦٥ر٣٣٦ر٥٠٠	٣٦ر٧٢١ر٧٠٠	٥٠١ر٠٦٨ر٢٠٠

المصدر : البنك المركزي الأردني، ملفات دائرة مراقبة البنوك .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـم (٣٠)

التوزيع النسبي للتسهيلات الائتمانية للبنوك التجاريـة

داخل عمان وخارجها حسب عدد العمـلاء

١٩٧٩ - ١٩٨١ .

	الفتـرة	عدد العمـلاء٪		المجموع	التسهيلات الائتمانية٪		المجموع
		داخل عمان	خارج عمان		داخل عمان	خارج عمان	
١٩٧٩	الربع الأول	٧٢ر١	٢٧ر٩	١٠٠	٩٤ر٢	٥ر٨	١٠٠
	الربع الثاني	٧٢ر٠	٢٨ر٠	١٠٠	٩٤ر٠	٦ر٠	١٠٠
	الربع الثالث	٧١ر٩	٢٨ر١	١٠٠	٩٤ر١	٥ر٩	١٠٠
	الربع الرابع	٧٢ر٤	٢٧ر٦	١٠٠	٩٤ر٤	٥ر٦	١٠٠
١٩٨٠	الربع الأول	٧١ر٥	٢٨ر٥	١٠٠	٩٣ر٩	٦ر١	١٠٠
	الربع الثاني	٧٠ر٧	٢٩ر٣	١٠٠	٩٣ر٣	٦ر٧	١٠٠
	الربع الثالث	٧٠ر٥	٢٩ر٥	١٠٠	٩٣ر١	٦ر٩	١٠٠
	الربع الرابع	٧٠ر٥	٢٩ر٥	١٠٠	٩٢ر٨	٧ر٢	١٠٠
١٩٨١	الربع الأول	٧٠ر٤	٢٩ر٦	١٠٠	٩٢ر٧	٧ر٣	١٠٠
	الربع الثاني	٦٩ر٨	٣٠ر٢	١٠٠	٩٢ر٧	٧ر٣	١٠٠

المصدر : جدول رقم (٢٩)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـ)توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية حسب القطاعات الاقتصادية :

توسعت البنوك التجارية العاملة في الأردن في منح التسهيلات الائتمانية بشكل كبير، فقد ارتفع حجم التسهيلات المقدمة من قبلها من (٤٥٫٥٥) مليون دينار عام ١٩٧٠ الى (٤٦٠٫٧٦) مليون دينار عام ١٩٨٠ ،أنظر الجدول رقم (٣١)،أي أنها تضاعفت خلال الفترة المذكورة نحو تسعة مرات وبمعدل زيادة سنوي قدره (٨٣٪) ويعزى سبب ارتفاع نسبة نمو التسهيلات الائتمانية خلال نفس الفترة الى عوامل منها :

١ - زيادة الطلب على التسهيلات الائتمانية .

٢ - ارتفاع سيولة البنوك التجارية.(١٧)

ويتركز معظم نشاط البنوك التجارية في منح القروض قصيرة الأجل لقطاع التجارة الخارجية، ويلاحظ انخفاض نصيب القطاعات الانتاجية من التسهيلات الائتمانية الممنوحة لاسيما قطاعي الزراعة والصناعة، ويمكن ارجاع ذلك الى عدة أسباب منها :-

١ - أن القروض المقدمة لقطاع التجارة هي قروض قصيرة الأجل وتتصف بخاصية التصفية الذاتية، وتغل عائدا مربحا وان تتلائم مع نموذج الأموال المتاحة لدى البنوك التجارية من ناحيتي الأمان والربحية مقارنة بالقطاعات الأخرى .

٢ - ان تمويل قطاعي الزراعة والصناعة يتطلب قيام البنوك التجارية بدراسة واسعة للسوق في حين لا نجد ذلك في قطاع التجارة، علاوة على أن الانتاج الزراعي يواجه صعوبات عديدة لاسيما فيما يتعلق بالاعتماد الشديد على مياه الأمطار التي تتصف بالتذبذب من موسم لآخر، أما قطاع الصناعة فيصطدم بصعوبات عديدة منها ما يتعلق بمنافسة الصناعة الأجنبية لها وسيطرة عقدة جودة الصناعة الأجنبية على نفسية المستهلك الأردني ولاسيما في الصناعات الناشئة .

١٧— انظر جدول رقم (١٨)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٣ - الطلب الواسع والمستمر على الائتمان قصير الأجل والذي يتناسب في العادة مع قطاع التجارة الذي يتصف بقصر دورة النشاط فيه .

ان سياسة البنوك التجارية في منح الائتمان تنطلق من شعورها بممارسة الحيطة والحذر في استثمار أموالها للحفاظ على ثقة مودعيها ، ولذلك فهي تتجه الى تفضيل القروض لأغراض التجارة العامة والصناعة والبناء وغيرها من القطاعات على أسس قصيرة الأجل . وقد عمل البنك المركزي على الحد من الزيادة العالية في التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل والممنوحة لأغراض استهلاكية والتي كانت سببا هاما في زيادة عرض النقد وتوليد الضغوط التضخمية هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى هدف الى زيادة الائتمان المقدم الى القطاعات الانتاجية على حساب الائتمان المقدم للقطاعات الاستهلاكية .

ويبين الجدولين رقم (٣١) و (٣٢) تصنيفا لتوزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية المختلفة من الناحيتين النسبية والمطلقة ، وبنظرة فاحصة الى الجدولين المذكورين يبدو لنا ما يلي : -

أ) تدني نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الزراعي مقارنة باحتياجات هذا القطاع الحيوي وبما تحصل عليه القطاعات الأخرى لا سيما قطاع الاستهلاك ، هذا علاوة على تذبذب تلك التسهيلات من سنة لأخرى . فالملاحظ من الجدول رقم (٣١) تزايد القيمة المطلقة للتسهيلات الائتمانية المقدمة لهذا القطاع الهام حيث ارتفعت من (٥٨ر٠) مليون دينار عام ١٩٧٠ الى (٢ر١٧) مليون دينار عام ١٩٨٠ ، الا أن الأهمية النسبية لهذه التسهيلات تتقلب من سنة لأخرى . فمثلا ارتفعت من (٣ر١٪) عام ١٩٧٠ الى (٥ر٤٪) عام ١٩٧٤ ثم عادت وانخفضت الى (٨ر٢٪) عام ١٩٧٦ ثم ارتفعت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـــدول رقـــم (٣١)

توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية حسب القطاعات

الاقتصادية ١٩٧٠ - ١٩٨٠

(بالمليون دينار)

القطـــــاع	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
الزراعـــــة	٠ر٥٨	٠ر٨٠	٠ر٨٠	٢ر٠٦	٣ر٧٤	٣ر٦١	٥ر١٦	٨ر٣١	١٢ر٧١	١٧ر٣٦	٢٠ر٧
الصناعة والتعدين	٤ر٧٦	٤ر٥٩	٤ر٦٥	٦ر٢٦	١٠ر٤٦	١٠ر٠١	١٤ر٢٢	٢٦ر٨٣	٣٨ر٢٩	٦٠ر٥٢	٧٣ر٠٨
البناء وشراء الأراضي	١١ر٢٣	١٠ر٥١	١٠ر٦٧	١٤ر٤٤	١٨ر٨٤	٢٦ر٢٨	٣٠ر٨٦	٣٣ر٨٣	٥٦ر٩١	٨٦ر٩٢	٩٨ر٢٩
خدمات النقـــل	٢ر٤٣	٢ر٦٢	٢ر٤٢	٢ر١٩	٥ر٢٩	٣ر٦٩	٧ر٧٨	١١ر٠٨	٨ر٣٨	١٣ر٠٤	١٤ر٤٨
التجارة العامـــة	١٦ر٨٩	١٨ر٩٦	٢١ر٤٦	٢٥ر٠٨	٣٠ر٢٠	٥١ر٣٧	٨١ر٦١	٨١ر٤٣	١٠٠ر٥٣	١٢٤ر٢٤	١٣٦ر٩١
المؤسسات المالية	٠ر١٨	٠ر٢٥	٠ر٣٤	٠ر٦٠	٠ر٧٤	٠ر٣٤	٠ر٥٦	٠ر٥٨	١ر١٩	٤ر٧٦	٨ر٧٠
البلديات والمؤسسات العامة	٢ر٨٢	٣ر٠٣	٢ر٦٠	٣ر٦٧	٥ر٠٥	٧ر١٨	٨ر٠٩	٦ر٩٢	٦ر٤٩	١٠ر٣٥	١١ر٢٢
السياحة والفنادق والمطاعم	٠ر٩٨	٠ر٨٨	٠ر٩٢	١ر٣٨	١ر٥٣	١ر٧٨	٢ر٥٢	٣ر٤٣	٦ر٦١	٩ر٦٦	١٨ر١
أصحاب المهن والافراد	٤ر١٤	٣ر٢٨	٣ر٩٠	٤ر٥٦	٥ر٤٧	٧ر٤٠	١١ر٣٧	١٣ر٠٧	٢١ر٢١	٢٩ر٦٦	٣٨ر٧٢
أخـــــرى	١ر٥٣	٢ر٠١	١ر٨٣	١ر٥٨	٢ر٥٦	٤ر٦٧	١٣ر٦٥	١٥ر٦٢	١٩ر٣٢	١٧ر٠٨	٢٠ر٢٧
المجمـــوع	٤٥ر٥٥	٤٦ر٩٢	٥٠ر٩٥	٦١ر٨٢	٨٣ر٩٨	١٢١ر٤٣	١٨٢ر٧٤	٢٠١ر٠٩	٢٧١ر١٤	٣٨٢ر٥٨	٤٦٠ر٧٦

المصدر : البنك المركزي : النشرة الاحصائية الشهرية كانون أول ١٩٧٢، ١٩٧٥، ١٩٧٨، ١٩٨٠

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقـــم (٣٢)

التوزيع النسبي للتسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية حسب القطاعات

الاقتصادية ١٩٧٠ - ١٩٨٠م

القطـــاع	١٩٧٠ ٪	١٩٧١ ٪	١٩٧٢ ٪	١٩٧٣ ٪	١٩٧٤ ٪	١٩٧٥ ٪	١٩٧٦ ٪	١٩٧٧ ٪	١٩٧٨ ٪	١٩٧٩ ٪	١٩٨٠ ٪
الزراعـــة	٣ر١	١ر٧	١ر٦	٣ر٣	٥ر٤	٠ر٣	٨ر٢	١ر٤	٧ر٤	٥ر٤	٧ر٣
الصناعة والتعدين	٥ر١٠	٨ر٩	٢ر٩	١ر١٠	٥ر١٢	٤ر١٢	١ر١٢	٣ر١٣	أر١٤	٨ر١٥	٩ر١٥
البناء وشراء الأراضي	٧ر٢٤	٤ر٢٢	١ر٢١	٤ر٢٣	٤ر٢٢	٦ر٢١	٨ر١٦	٨ر١٦	٠ر٢١	٧ر٢٢	٣ر٢١
خدمات النقـــل	٣ر٥	٥ر٦	٨ر٤	٥ر٣	٣ر٦	٠ر٣	٢ر٤	٥ر٥	١ر٣	٤ر٣	١ر٣
التجارة العامـــة	١ر٣٧	٤ر٤٠	٤ر٤٢	٦ر٤٠	١ر٣٦	٣ر٤٢	٤ر٤٤	٥ر٤٠	٠ر٣٧	٠ر٣٥	٢ر٣٦
المؤسسات المالية	٤ر٠	٥ر٠	٧ر٠	١ر٠	٩ر٠	٣ر٠	٣ر٠	٣ر٠	١ر٠	١ر٢	١ر٩
البلديات والمؤسسات العامـــة	١ر٦	٥ر٦	١ر٧	٩ر٥	٠ر٦	٩ر٥	٤ر٤	٤ر٣	٤ر٢	٧ر٢	٤ر٢
السياحة والفنادق والمطاعم	٢ر٢	١ر٩	١ر٨	٢ر٢	٨ر١	٥ر١	١ر٤	٧ر١	٤ر٢	٥ر٢	٦ر٢
أصحاب المهن والأفـــراد	٩ر١	٧ر٠	٧ر٧	٧ر٤	٥ر٦	١ر٦	٢ر٦	٥ر٦	٨ر٧	٧ر٧	٤ر٨
أخـــــرى	٣ر٣	٤ر٢	٣ر٦	٢ر٦	٠ر٣	٩ر٣	٧ر٤	٨ر٧	١ر٧	٥ر٤	٤ر٤
المجمـــوع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : جدول رقم (٣١)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تدريجيا الى أن وصلت (٥ر٤٪) عام ١٩٧٩ الا أنها عادت وانخفضت الى (٧ر٣٪) عام ١٩٨٠. ويعزى ذلك الى صعوبة تحديد مراكز العملاء في قطاع الزراعة نتيجة لموسمية الانتاج واعتماده بصفة أساسية على مياه الأمطار.

هذا وتقوم مؤسسة الاقراض الزراعي والمنظمة التعاونية بتغطية جزء من احتياجات هذا القطاع التمويلية فقد بلغت نسبة القروض المقدمة بواسطتيهما (٧ر٣٠١) مليون دينار عام ١٩٨٠.(١٨)

ب) انخفاض نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة الى قطاع الصناعة، فقد احتل هذا القطاع المرتبة الثالثة من حيث توزيع التسهيلات الائتمانية، وأظهرت نسبة التسهيلات الائتمانية لهذا القطاع نموا تدريجيا بلغت هذه النسبة (٥ر١٠٪) من اجمالي التسهيلات عام ١٩٧٠ ارتفعت تدريجيا خلال سنوات الدراسة الى أن وصلت (٩ر١٥٪) عام ١٩٨٠ باستثناء عامي ١٩٧١، ١٩٧٢ حيث انخفضت الى (٨ر٩٪) و (٢ر٩٪) على التوالي.

وعلى الرغم من أن الاتجاه العام يبين الارتفاع النسبي والمطلق في المبالغ المقدمة لهذا القطاع على مر السنين المذكورة، الا أن نصيب هذا القطاع ما زال متدنيا الى درجة واضحة بالمقارنة مع قطاعات التجارة والبناء وشراء الأراضي. ويلاحظ أن قروض البنوك التجارية المقدمة لقطاع الصناعة غير كافية لاشباع حاجات هذا القطاع الحيوي، ويقوم بنك الانماء الصناعي بتغطية جزء من احتياجات هذا القطاع اذ ارتفعت القروض المقدمة من قبله من (٤ر٢٠٢) مليون دينار عام ١٩٧٩ الى (٥ر٧٠٠) مليون دينار عام ١٩٨٠.(١٩)

جـ) ان قطاع التجارة العامة ما زال يحظى بالنصيب الأكبر من التسهيلات الائتمانية الممنوحة بواسطة البنوك التجارية في الأردن، فكما اسلفنا يعتبر

١٨- البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي لعام ١٩٨٠، جدول رقم (١٨)

١٩- نفس المرجع، جدول رقم (١٨)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذا القطاع من وجهة نظر البنوك افضل القطاعات التي ترغب الاستثمار فيها .

ويتضح من الجدولين رقم (٣١) ورقم (٣٢) أن نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع تراوحت بين (٤٤ر٤٪) كحد أعلى عام ١٩٧٦ و (٣٥٪) كحد أدنى عام ١٩٧٩ . وقد مالت هذه النسبة الى الانخفاض قليلا في الآونة الأخيرة، ويمكن أن يعزى ذلك الى اجراءات البنك المركزي التي تعرضنا لها في فصل سابق والتي هدفت الى الحد من التسهيلات الائتمانية المقدمة لهذا القطاع والتخفيف من حدة الضغوط التضخمية التي تعرض لها الأردن مؤخرا .

والجدول رقم (٣٣) الذي يظهر معامل الارتباط بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارة العامة وبين حجم المستوردات . فقد بلغ معامل الارتباط المحسوب حوالي (+٩٩ر) ويدل على وجود ارتباطا قويا ومباشرا بين القروض والسلف المقدمة لقطاع التجارة وبين حجم المستوردات خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠) بمعنى أن زيادة حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية لقطاع التجارة تؤدي الى زيادة حجم المستوردات. وعلى كل الأحوال فان هذا يتضمن أن الزيادة في منح التسهيلات الائتمانية لهذا القطاع من قبل البنوك التجارية تساهم في زيادة العجز في الميزان التجاري في الأردن .

د) جاء قطاع البناء وشراء الأراضي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية بعد قطاع التجارة العامة، حيث بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية لهذا القطاع عام ١٩٧٠ (٧ر٢٤٪) انخفضت الى (٨ر١٦٪) عام ١٩٧٦ ويعزى ذلك الى انشاء بنك الاسكان الذي بدأ بتقديم التسهيلات الائتمانية لأغراض الاسكان منذ عام ١٩٧٤، وقد بلغت القروض المقدمة بواسطة بنك الاسكان (٧٩ر٣٢) مليون دينار عام ١٩٧٩ ارتفعت الى (٣١ر٤٢) مليون دينار عام ١٩٨٠ .(٢٠)

٢٠- نفس المرجع .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جدول رقم (٣٣)

معامل الارتباط بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع التجارة العامة وبين حجم المستوردات ٧١—١٩٨٠م

السنة	(س) نصيب قطاع التجارة من اجمالي تسهيلات البنوك التجارية (بملايين الدنانير)	(ص) حجم المستوردات (بملايين الدنانير)	س	ص	س − س̄	ص − ص̄	(س − س̄) × (ص − ص̄)	(س − س̄)²	(ص − ص̄)²
١٩٧١	١٨٫٩٦	٧٦٫٦٣	١٩٫٧١	٣٢٢٫٧٨	−٥٢٫٢٣	−٢٤٦٫١٥	+٢٨٥٦٫٤١	٢٧٢٧٫٩٧	٦٠٥٨٩٫٨٢
١٩٧٢	٢١٫٤٦	٩٥٫٣١			−٤٩٫٧٣	−٢٢٧٫٤٧	+١١٣١٢٫٨	٢٤٧٣٫٠٧	٥١٧٤٢٫٦٠
١٩٧٣	٢٥٫٠٨	١٠٨٫٢٠			−٤٦٫١١	−٢١٤٫٥٨	+٩٨٩٤٫٢٨	٢١٢٦٫١٣	٤٦٠٤٤٫٥٨
١٩٧٤	٣٠٫٠٣	١٥٦٫٥١			−٤٠٫٨٩	−١٦٦٫٢٧	+٦٧٩٨٫٧٨	١٧٦٢٫٠٠	٢٧٦٤٥٫٧١
١٩٧٥	٣٧٫٥١	٢٣٤٫٠١			−١٩٫٨٢	−٨٨٫٧٧	+١٧٥٩٫٤٢	٣٩٢٫٨٢	٧٨٨٠٫١١
١٩٧٦	٦١٫٨١	٣٣٩٫٥٤			+١٠٫٤٢	+١٦٫٧٦	١٧٤٫٦٤	١٠٨٫٥٨	٢٨٠٫٩٠
١٩٧٧	٨١٫٤٣	٤٥٣٫١١			+١٠٫٢٤	+١٣٠٫٣٣	١٣٣٤٫٥٨	١٠٤٫٨٦	١٦٩٨٥٫٩١
١٩٧٨	١٠٠٫٥٣	٤٥٨٫٩٤			+٢٩٫٣٤	+١٣٦٫١٦	٣٩٩٤٫٩٣	٨٦٠٫٨٤	١٨٥٣٩٫٥٥
١٩٧٩	١٣٤٫٢٤	٥٨٩٫٥٢			+٦٣٫٠٥	+٢٦٤٫٧٤	١٦٦٢٧٫٩٦	٣٩٧٥٫٣٠	٧١١٥٠٫٢٣
١٩٨٠	١٦٦٫٩٦	٧١٥٫٩٨			+٩٥٫٧٧	+٣٩٣٫٢٠	٣٧٦٥٫٧٦	٩١٧١٫٨٦	١٥٤٦٦٫٢٤
المجموع	٧١٫٩٤	٣٢٢٧٫٧٥					١٠٢٥٩٩٫٨٤	٢٣٧٠٣٫٤٧	٤٥٥٤٦٥٫٦٥

*المصدر: ١) جدول رقم (٣١) للعمود الاول

٢) اعداد مختلفة لتقرير البنك المركزي للاعوام ١٩٧٣، ١٩٧٥، ١٩٧٨ و١٩٨٠ للعمود الثاني

٣) قام الباحث باجراء الحسابات الاخرى.

معامل الارتباط: $ر = \frac{مجـ (س - س̄)(ص - ص̄)}{ن \, سـ_س \, سـ_ص}$

$سـ_س = \sqrt{\frac{مجـ (س - س̄)^2}{ن}} = \sqrt{\frac{٢٣٧٠٣٫٤٧}{١٠}} = ٤٨٫٦٩$

$سـ_ص = \sqrt{\frac{مجـ (ص - ص̄)^2}{ن}} = \sqrt{\frac{٤٥٥٤٦٥٫٦٥}{١٠}} = ٢١٣٫٤٢$

$ر = \frac{١٠٢٥٩٩٫٨٤}{١٠ \times ٤٨٫٦٩ \times ٢١٣٫٤٢} = \frac{١٠٢٥٩٩٫٨٤}{١٠٣٩١٤٫٢٠} = ٠٫٩٩$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد عاودت التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاع البناء وشراء الأراضي ارتفاعها مجددا حيث بلغت (٢١ر٠٪) ، (٢٢ر٧٪) و (٢١ر٣٪) للأعوام ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ و ١٩٨٠ على التوالي ، ويمكن ارجاع ذلك الى زيادة الطلب على شراء الأراضي ، وبناء المساكن لاعتقاد الناس بأن هذا النوع من الاستثمار هو من أفضل الأنواع التي يمكن أن تحتفظ بقيمتها في ظل الظروف التضخمية السائدة .

هـ) تمويل القطاعات الأخرى :-

تقوم البنوك التجارية في الأردن بتقديم القروض والسلف لقطاعات أخرى كالنقل والمؤسسات المالية والبلديات والمؤسسات العامة وقطاع السياحة والفنادق والمطاعم وأصحاب المهن والأفراد ، فمثلا تراوحت حصة قطاع النقل من التسهيلات الائتمانية بين (٦ر٣٪) كحد أعلى عام ١٩٧٤ و (٣ر٠٪) كحد أدنى عام ١٩٧٥ أما بالنسبة لتمويل المؤسسات المالية بواسطة البنوك التجارية فيلاحظ تدني نسبة هذا البند حيث تراوحت نسبة التسهيلات المقدمة لهذه المؤسسات بين (٤ر٠٪) عام ١٩٧٠ و (٩ر١٪) عام ١٩٨٠ . في حين أن نصيب أصحاب المهن والأفراد من التسهيلات الائتمانية خلال نفس الفترة كان على درجة كبيرة من الأهمية حيث تراوح بين (١ر٩٪) عام ١٩٧٠ انخفض بشكل طفيف الى (٤ر٨٪) عام ١٩٨٠ ، ولا شك أن ارتفاع هذه النسبة تساعد على رفع معدلات الاستهلاك سيما وأن معظم هذه التسهيلات تذهب الى فئة الموظفين والمستخدمين الذين هم في الغالب ينفقون المبالغ المقترضة في شراء السلع الاستهلاكية والكمالية على أساس البيع بالتقسيط .

أما بالنسبة لتجاوب البنوك التجارية مع أهداف خطتي التنمية الثلاثية (١٩٧٣ - ١٩٧٥) والخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠) فقد كان ضعيفا نسبيا . فعلى سبيل المثال بلغ نصيب قطاعي الزراعة والصناعة عام ١٩٧٠ من اجمالي التسهيلات الائتمانية (٨ر١١٪) ارتفع ببطء الى (٤ر١٥٪) عام ١٩٧٥ في نهاية خطة التنمية الثلاثية انخفض الى ٩ر١٤٪ في بداية تنفيذ خطة التنمية الخمسية ثم ارتفع ببطء ايضا الى (٦ر١٩٪) عام ١٩٨٠ في نهاية خطة التنمية الخمسية (أنظر الجدول رقم ٣٢) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سادساً : أثر حوالات الأردنيين العاملين في الخارج في حفز انشاء البنوك المختلطة في الأردن :-

يعتبر موضوع حوالات العاملين في الخارج من المواضيع الهامة والتي تحتاج لدراستها الى الانتباه والتركيز نظرا لأثرها الهام على الاقتصاد المحلي .

يساهم الأردنيون العاملون في الخارج في زيادة الناتج القومي الاجمالي وذلك عن طريق تحويلاتهم الى الأردن ، حيث تراوحت تلك التحويلات ما بين (٤٩,٤) مليون دينار عام ١٩٧١ و (٢٣٦,٧) مليون دينار عام ١٩٨٠ . وفي دراستنا هذه سنناقش موضوع تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج من حيث أثرها على الجهاز المصرفي وخاصة فيما يتعلق بانشاء بنوك جديدة ومن بينها البنوك المختلطة(٢١) . وستكون الأرقام الخاصة بالتحويلات والتي تعكسها أرقام ميزان المدفوعات الأردني هي مرجعنا في هذا التحليل ، ومما يجدر ذكره أن هذه الأرقام تم جمعها عن طريق احدى دوائر البنك المركزي الأردني وهي دائرة مراقبة العملة والصيرفة بواسطة نماذج خاصة أعدت لهذه الغاية توزع على البنوك التجارية والصرافين في الأردن .(٢٢)

كما أن جزءا لا يستهان به من التحويلات يتم على شكل سلع كمالية ومعمرة كالسيارات والأدوات الكهربائية كالثلاجات والتلفزيونات وأجهزة الفيديو ..... الخ هذا علاوة على ما يتم احضاره من نقود سائلة (Bank Notes) مع هؤلاء

١٢- وهي البنوك التجارية التي أسست برأسمال مشترك ساهم فيه مواطنون محليون وعرب ، كالبنك الأردني الكويتي أو الأردن والخليج على سبيل المثال لا الحصر

٢٢- الأرقام التي يعكسها ميزان المدفوعات الأردني لا تشكل سوى جزءا من القيمة الاجمالية للحوالات ، كما أن الأرقام المستوفاة من الصرافين لا تعكس الواقع حيث أن هؤلاء الصرافين يحيطون هذه الحوالات بالسرية والكتمان بهدف التخفيف من الأعباء الضريبية . وقدرت الحوالات الواردة عن طريق الجهاز المصرفي والصرافين على أنها لا تزيد عن (٤٠-٥٠٪) من اجمالي التحويلات الواردة عام ١٩٨٠ (انظر حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الأردنيين الى الخارج ، حربي النمري وسليم ابو الشعر ، البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ، عمان ، ايار ، ١٩٨٢ ، ص ٢٦ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العاملين في الخارج عند قدومهم للأردن .

ولبيان أثر التحويلات على نشاط الجهاز المصرفي في الأردن وانشاء بنوك جديدة ومن بينها البنوك المختلطة سندرس أثر هذه التحويلات باتجاهين :-

أ) أثر حوالات الأردنيين في الخارج :-

تتدفق حوالات الأردنيين العاملين في الخارج عن طريق الجهاز المصرفي والصرافين مما يؤدي الى حقن تيار السيولة في الاقتصاد الأردني وبالتالي زيادة مباشرة في عرض النقد بمفهومه الضيق (M_1) وذلك عن طريق الزيادة في ودائع تحت الطلب Demand Deposits أو زيادة مباشرة في عرض النقد بمفهومه الواسع (M_2) وذلك بزيادة ودائع الادخار ولأجل Saving & Time Deposits والجدول رقم (٣٤) يوضح تطور حوالات العاملين في الخارج وودائع تحت الطلب وودائع الادخار والتوفير ولأجل خلال الفترة (١٩٧١ - ١٩٨٠) :-

جدول رقم (٣٤)

تطور حوالات العاملين في الخارج وودائع تحت الطلب وودائع الادخار أو التوفير ولأجل للفترة (١٩٧١ - ١٩٨٠) (القيمة بملايين الدنانير)

العام	قيمة التحويلات	ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل	ودائع الادخار والتوفير
١٩٧١	٩ر٤	٣٠ر٤	٢١ر٩	٧ر٣
١٩٧٢	٧ر٤	٣٩ر٤	٢٣ر٩	٩ر٥
١٩٧٣	١٤ر٧	٤٧ر٤	٢٦ر٠	١٢ر٤
١٩٧٤	٢٤ر٩	٦٣ر٠	٣٣ر١	١٥ر٩
١٩٧٥	٥٣ر٣	٩٢ر٥	٤٣ر١	٢٢ر٥
١٩٧٦	١٣٦ر٤	١٢٣ر٤	٥٧ر٧	٤٦ر٢
١٩٧٧	١٥٤ر٨	١٤٦ر٧	٨٤ر٠	٥٣ر١
١٩٧٨	١٥٩ر٤	١٧٢ر٦	١٩٠ر٨	٨٥ر١
١٩٧٩	١٨٠ر٤	٢١٣ر١	٢٧٠ر٨	١٠٩ر١
١٩٨٠	٢٣٦ر٧	٢٨٨ر١	٣٩١ر٣	١٢٩ر١

المصدر : البنك المركزي الأردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولبيان أثر تحويلات العاملين في الخارج على السيولة النقدية والدخل القومي يبرز الجدول رقم (٣٥) أهمية هذه التحويلات في هذين المتغيرين عن طريق قياس أهمية التحويلات نسبة الى كل منهما حيث تراوحت بين (٦ر٣٪ ، ٣٨ر٠٪) ، بالنسبة الى عرض النقد بين (٥ر٢ - ٢٥ر٠٪) بالنسبة الى الدخل القومي وذلك خلال عقد السبعينيات من هذا القرن .

جدول رقم (٣٥)

(الأهمية النسبية لتحويلات العاملين في الخارج الى كل من الدخل القومي وعرض النقد) ١٩٧١-١٩٨٠

(بملايين الدنانير)

العام	التحويلات	عرض النقد*	الدخل القومي	نسبة التحويلات الى عرض النقد ٪	نسبة التحويلات الى الدخل القومي ٪
١٩٧١	٩ر٤	١٣٥ر٧	١٩٩ر٤	٣ر٦	٢ر٥
١٩٧٢	٧ر٤	١٤٦ر٥	٢٢١ر٠	٥ر١	٣ر٣
١٩٧٣	١٤ر٧	١٧٦ر٧	٢٤١ر٥	٨ر٣	٦ر١
١٩٧٤	٢٤ر٩	٢١٦ر٧	٢٧٩ر٣	١١ر٥	٨ر٩
١٩٧٥	٢٣ر٣	٢٧٧ر٧	٣٤٢ر٥	٨ر٤	٦ر٨
١٩٧٦	١٣٩ر٤	٣٥٨ر٩	٥٤٢ر٥	٣٨ر٠	٢٥ر١
١٩٧٧	١٥٤ر٨	٤٣٩ر٠	٦٢٣ر٥	٣٥ر٣	٢٤ر٨
١٩٧٨	١٥٩ر٤	٦٠٦ر٧	٧٢٥ر٥	٢٦ر٣	٢٢ر٠
١٩٧٩	١٨٠ر٤	٧٧٣ر١	٨٨٠ر٣	٢٢ر٣	٢٠ر٥
١٩٨٠**	٢٣٦ر٧	٦٨٤ر٨	١٠٧٣ر٨	٣٤ر٦	٢٢ر٠

المصدر: البنك المركزي الأردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة .

* عرض النقد بمفهومه الواسع (M_2)

** تقديرات أولية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جـدول رقم (٣٦)

معامل الارتباط بين الحوالات وعرض النقد للفترة (٧١ـ١٩٨٠)

العام	الحوالات (بملايين الدنانير) (س)	عرض النقد الواسع* (بملايين الدنانير) (ص)	س	ص	س ـ س̄	ص ـ ص̄	(س ـ س̄) (ص ـ ص̄)	(س ـ س̄)٢	(ص ـ ص̄)٢
١٩٧١	٤ر٩	١٣٥ر٧	٧٣ر٦	٣٨١ر٤	ـ٦٨ر٧	ـ٢٤٥ر٧	١٦٨٧٩ر٦	٤٧١٩ر٧	٦٠٣٦٨ر٥
١٩٧٢	٧ر٤	١٤٦ر٥			ـ٦٦ر٢	ـ٢٣٤ر٩	١٥٥٥٠ر٤	٤٣٨٢ر٤	٥٥١٧٨ر٠
١٩٧٣	١٤ر٧	١٧٦ر٦			ـ٥٨ر٩	ـ٢٠٥ر٤	١٢٠٩٨ر١	٣٤٦٩ر٢	٤٢١٨٩ر٢
١٩٧٤	٢٤ر٩	٢١٦ر٧			ـ٤٨ر٧	ـ١٦٤ر٧	٨٠٢٠ر٩	٢٣٧١ر٧	٢٧١٢٦ر١
١٩٧٥	٥٣ر٣	٢٧٧ر٧			ـ٢٠ر٣	ـ١٠٣ر٧	٢١٠٥ر١	٤١٢ر١	١٠٧٥٣ر٧
١٩٧٦	١٣٦ر٤	٣٥٨ر٩			٦٢ر٨	ـ٢٢ر٥	١٤١٣ر٠	٣٩٤٣ر٨	٥٠٦ر٣
١٩٧٧	١٥٤ر٨	٤٣٩ر٠			٨١ر٢	٥٧ر٦	٤٦٧٧ر١	٦٥٩٣ر٤	٣٣١٧ر٨
١٩٧٨	١٥٩ر٤	٦٠٦ر٠			٨٥ر٨	٢٢٤ر٦	٢٠٩٨٦ر٧	٧٣٦١ر٦	٥٠٤٤٥ر٢
١٩٧٩	١٨٠ر٤	٧٧٣ر١			١٠٦ر٨	٣٩١ر٧	٤١٨٣٣ر٦	١١٤٠٦ر٤	١٥٣٤٢٨ر٩
١٩٨٠*	٢٣٦ر٧	٦٨٤ر٨			١٦٣ر١	٣٠٣ر٤	٤٩٤٨٤ر٥	٣٩٠١ر٦	٩٢٠٥١ر٦
	٧٣٦ر٢	٣٨١٤ر٤					١٧٣٠٤٩	٧١٢٦١ر٧	٤٩٥٣٦٥ر٣

* ـ تقديرات أولية

** ـ عرض النقد بمفهومه الواسع

المصدر : البنك المركزي ، النشرة الاحصائية الشهرية ، اعداد مختلفة

$$\text{معامل الارتباط } ر = \frac{\text{مجـ (س ـ س̄)(ص ـ ص̄)}}{\text{ن } \sigma_س \sigma_ص}$$

$$\sigma_س = \sqrt{\frac{\text{مجـ (س ـ س̄)}^2}{\text{ن}}} = \sqrt{\frac{٧١٢٦١ر٧}{١٠}} = ٨٤ر٤$$

$$\sigma_ص = \sqrt{\frac{\text{مجـ (ص ـ ص̄)}^2}{\text{ن}}} = \sqrt{\frac{٤٩٥٣٦٥ر٣}{١٠}} = ٢٢٢ر٦$$

$$ر = \frac{١٧٣٠٤٩}{١٠ \times ٨٤ر٤ \times ٢٢٢ر٦} = \frac{١٧٣٠٤٩}{١٨٧٨٧٤ر٤} = ٠ر٩٢$$

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولتأكيد أهمية اثر حوالات الأردنيين العاملين في الخارج في سيولة الاقتصاد الأردني قمنا بقياس معامل الارتباط بين الحوالات وعرض النقد في الأردن للفترة (١٩٧١ - ١٩٨٠) حيث بلغ (+ ٩٢ر٠) أي أن هنالك علاقة مباشرة وقوية جدا بين عرض النقد وحوالات العاملين في الخارج، ويدل ذلك بصورة جلية على أهمية الحوالات في سيولة الاقتصاد الأردني وبالتالي أثرها على أنشطة البنوك وانشاء بنوك جديدة اخرى. ولكن علينا أن نأخذ هذه النتيجة بشيء من العناية والحذر خاصة في دولة نامية كالأردن تنمو فيها جميع المؤشرات سويعة وبصورة قوية، هذا علاوة على أن الأرقام المأخوذة في حساب هذا المعامل قد كانت خلال عقد السبعينات الذي شهد تبني خطتين للتنمية الاقتصادية هما الخطة الثلاثية والخمسية وقد صاحب ذلك زيادة ملموسة في مستوى الانفاق بشقيه الحكومي والخاص بالاضافة الى الزيادة في مستويات الدخول وبالتالي التأثير على حجم السيولة في الاقتصاد الأردني.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكما اسلفنا فان قيمة التحويلات الواردة عن طريق القنوات الرسمية لا تشكل الا جزءا من القيمة الكلية لتحويلات العاملين في الخارج ، مما يعني أن هناك أثرا اكبر للتحويلات على الجهاز المصرفي ، فأيا كان الطريق الذى تدخل فيه التحويلات فانها في النهاية تؤوب (باستثناء المبالغ المكتنزه) عبر قنوات الجهاز المصرفي مما يدعم تيار السيولة ويزيد عرض النقود ويشجع انشاء بنوك جديدة ونمو الجهاز المصرفي .

ب) اثر حوالات الأجانب العاملين في الأردن على الجهاز المصرفي وانشاء بنوك جديدة :-

بعد استئناف المسيرة التنموية في الأردن في عقد السبعينات على أثر تطبيق الخطتين الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥ ، والخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ، واجه الطلب على العمال زيادة ملحوظة وأدى ذلك الى خلق فرص عمل جديدة ، وكنتيجة لاستمرار هجرة العمال الأردنيين الى الخارج بحثا عن شروط أفضل ساهم ذلك في قدوم اعداد كبيرة من العمال العرب والأجانب للعمل في مجالات العمل المختلفة في الأردن .

وشجع على ذلك ايضا استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستفادة هؤلاء العمال من ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل العملات الأخرى كالجنية المصرى مثلا ، مما ساعد في زيادة مدخرات هؤلاء العمال ، اذ مهما كانت مدخراتهم قليلة بالدينار الأردني فانها تشكل مبلغا جيدا عند تحويلها الى العملات المحلية لهؤلاء العمال .

وقد ساعد ذلك في حدوث التحويلات المعاكسة والتي أدت الى زيادة أنشطة البنوك حيث يلجأ هؤلاء العمال الأجانب والعرب الى البنوك التجارية والصرافين من اجل تحويل مدخراتهم المتراكمة لديهم من جهة ، أو الاحتفاظ بها على شكل ودائع ادخار وتوفير لدى البنوك المحلية من جهة اخرى ، مما يدعم تيار السيولة عن طريق زيادة عرض النقد بمفهومه الواسع (M_2) وبالتالي تشجيع انشاء

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بنوك جديدة ونمو الجهاز المصرفي .

بلغ عدد العمال العرب والأجانب في الأردن عام ١٩٨٠ حسب تقديرات وزارة العمل حوالي (١٨٠) ألفا كما وبلغت تحويلاتهم لنفس العام حسب تقديرات البنك المركزي حوالي (٤٦) مليون دينار بعد أن كانت لا تتجاوز (٦٫٨) مليون دينار عام ١٩٧٦ . كما أن اتجاه بعض الدول على الزام عمالها في الخارج بضرورة تحويل نسبة معينة من دخولهم الى بلادهم بالعملات الأجنبية كما هو الحال في كوريا التي طالبت عمالها في الخارج بتحويل ما نسبته (٨٠٪) من دخولهم بالعملات الأجنبية الى بلادهم (٢٣) (وأيضا اتبعت الفلبين نفس الأسلوب) ساعد ذلك (بالاضافة الى عمليات التحويل الاختيارية على ضخامتها) على تشجيع التعامل المصرفي وزيادة أرباحية البنوك ومن ثم انشاء بنوك جديدة .

مما سبق يمكن أن نرى أثر التحويلات في زيادة أنشطة البنوك وتحفيز انشاء بنوك جديدة ومن بينها البنوك المختلطة سيما اذا عرفنا الدور الهام الذي تلعبه التحويلات في رفع الطاقة الادخارية والميل الحدي للادخار في البلدان المصدرة للعمالة ، ويمكن أن ندلل على ذلك بما جاء في توصيات الندوة المصرفية والمالية التي عقدها البنك المركزي الأردني بالتعاون مع الجمعية العلمية الملكية وجمعية البنوك والتي أولت موضوع التحويلات أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الأردني ، حيث أوصت باستخدام فروع البنوك الأردنية في الخارج للمساعدة في تعريف العاملين هناك على فرص الاستثمار في الأردن كما أوصت الندوة بالعمل على انشاء فروع جديدة للبنوك المحلية خارج المملكة للعمل على استقطاب مدخرات العاملين

٢٣- حربي اللبوى وسليم أبو الشعر ، حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الأردنيين الى الخارج ، (البنك المركزي ، دائرة الأبحاث والدراسات) ص ٤٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في الخارج والاسهام في زيادة تحويلاتهم.[٢٤]

ويحق القول أنه ليس بالضرورة أن تذهب التحويلات الفائضة عن حاجة الفرد في الاستهلاك على ضروريات الحياة الى القنوات الاستثمارية المنتجية بما يتمشى مع أولويات الاستثمار ومتطلبات التنمية، فهي غالبا ما تذهب الى المجالات التي يتوفر فيها الربح السريع والضمان كشراء الأراضي والعقارات والتجارة والخدمات، ويمكن التعرف على أوجه استخدام التحويلات من خلال المسح الذى قامت به الجمعية العلمية الملكية حيث تبين أن حصة الأسد من التحويلات تذهب لاشباع الاحتياجات العائلية، وقد كان من نتائج هذا المسح أن (٢ر٤٢٪) من الأسر موضوع الدراسة لم تجب على الأسئلة التي طرحها المسح والمتعلقة بعمليات الاستثمار، وأن ٢ر١٦٪ من الأسر لم تقم بأى استثمار، في حين بلغت نسبة الذين قاموا بشراء الأراضي بهدف المضاربة (٨ر٧٪) وأن نسبة الذين استثمروا في شراء العقارات (٦ر٣٩٪) أما نسبة الذين استثمروا في قطاعي الصناعة والتجارة فبلغت (٩ر٥٪) وبلغت نسبة الذين اكتتبوا بالسندات الحكومية والأسهم (٣ر٦٪)[٢٥]. ورغم أن هناك نسبة عالية من الذين لم يتجاوبوا على اسئلة المسح حيث يحيطون تحويلاتهم بدرجة عالية من الكتمان والسرية الا أن المسح يظهر أن الجزء الأكبر من التحويلات يذهب لاشباع الاحتياجات العائلية وأن جزءا لا يستهان به يساهم في تنشيط حركة المضاربة في الأراضي والعقارات والتي شهدها الأردن في منتصف عقد السبعينات من هذا القرن.

٢٤- الندوة المصرفية والمالية التي عقدها البنك المركزى الأردني بالتعاون مع الجمعية العلمية الملكية وجمعية البنوك برعاية سمو الأمير حسن المعظم، دائرة الأبحاث والدراسات، البنك المركزى الأردني، عمان ٢٨-٣٠/١٠/١٩٨٠، ص ٨.

٢٥- د. بسام الساكت، تطوير انتاجية التحويلات، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، المؤتمر الخاص بالهجرة الدولية في العالم العربي، ١١-١٦/٥/٨١ بيروت، ص ٦ - ٢٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

ان هدف اى دراسة علمية هو التوصل الى نتائج محددة ومن ثم وضع توصيات معينة على ضوء هذه النتائج . وفي هذا الفصل سنبيّن أهم ما توصلنا اليه من نتائج وتوصيات حيث تبين لنا من خلال دراستنا للاقتصاد الاردني واستعراضنا للبنوك التجارية العاملة فيه ومن بحثنا لانشطتها المختلفة وتحليل دورها في مجال تمويل التنمية الاقتصادية ، مجموعة من الحقائق يمكن أن نجملها بما يلي :-

أولا : بالنسبة لملامح الاقتصاد الاردني فقد اتضح لنا ما يأتي :

أ) كان التكوين الرأسمالي ينمو بمعدلات بطيئة نظرا لتزايد الانفاق العام والخاص بمعدلات متزايدة مما يعني نقص الارصدة النقدية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية .

ب) هيمنة قطاعات الخدمات على قطاعات الانتاج المادية (الزراعة والصناعة) من حيث مساهمتها في الناتج القومي الاجمالي وبالتالي يمكن اعتبار الاقتصاد الاردني على انه اقتصاد خدمات .

حـ) وجود عجز مزمن في الميزان التجاري نظرا لأن المستوردات تتجاوز الصادرات في معظم الاحيان وبالتالي يمكن اعتبار الاقتصاد الاردني اقتصادا مستوردا .

د) عدم كفاية المدخرات المحلية نتيجة لانخفاض معدلات الدخول الفردية مما يؤثر سلبيا على مستويات الاستثمار .

هـ) تدني الايرادات المحلية عند مقارنتها بالمساعدات والقروض الاجنبية التي تتصف غالبا بعدم استقرارها وتذبذبها والمغالاة في شروط منحها .

و) ان هناك تركزا واضحا للنشاط المصرفي في المدن الرئيسية لا سيما في العاصمة عمان وذلك نتيجة للتركز السكاني الناجم عن تركز الخدمات والمرافق العامة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانيا — وفيما يتعلق بالناحية النظرية المتعلقة بالبنوك التجارية فقد تبيّن لنا ما يلي : —

أ) ان البنوك التجارية تتوخى التوفيق بين عناصر رئيسية ثلاثة وهي الضمان والربحية والسيولة، وهي — كغيرها من مؤسسات الاعمال — تهدف الى جعل ارباحها اكبر ما يمكن .

ب) تمارس البنوك التجارية وظيفة هامة على المستوى القومي وهي ما يتعلق بدورها في تمويل التنمية الاقتصادية، ويمكن ان يأخذ هذا الدور اشكالا مختلفة منها :

١ — تشجيع تكوين المدخرات وتعبئتها بتكلفة منخفضة نسبيا وحشدها لتمويل الاستثمارات.

٢ — المساهمة في تنشيط حركة رؤوس الاموال بين البلدان المختلفة بالاضافة الى تمويل عمليات التجارة الخارجية .

٣ — المساهمة في تنشيط عمليات الاستثمار عن طريق تجميع المعلومات المتعلقة بحالة الاسواق ومواقف الائتمان في المشروعات المختلفة، وتقديم النصح والارشاد لعملائها في مجالات الاستثمار المختلفة ومن ثم المساهمة في عملية التكوين الرأسمالي .

٤ — المساهمة في ترشيد رؤوس الاموال، حيث تميل البنوك التجارية الى تمويل المشروعات الكبيرة ذات المردود المالي وتحجم عن تمويل المشروعات الصغيرة ذات المردود المتدني وهي بذلك تعمل على تنشيط الجهاز الانتاجي وتطوير الاقتصاد القومي .

ج) يمكن القول ان هناك علاقة مباشرة بين الدور التمويلي للبنوك التجارية من جهة وتطور الاقتصاد القومي من جهة أخرى . اذ لا نجد هناك حاجة قوية لان تقوم البنوك التجارية بتقديم القروض متوسطة وطويلة الاجل في حالة الدول ذات الاقتصاد المتطور وذلك لوجود اسواق نقدية ورأسمالية متطورة يمكن ان تقوم بهذا الدور . أما في حالة الاقتصاديات النامية فان على البنوك التجارية ان تمارس هذا الدور حيث يعتبر ذلك من مسؤولياتها .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

د) ان البنوك التجارية ليست محايدة من حيث أثرها على التنمية الاقتصادية ، فقد تؤثر بشكل سلبي او ايجابي تبعا للطريقة التي تؤدي بها وظائفها من جهة والقوانين والاعراف التي تحكم هذه الوظائف من جهة أخرى ، والنتيجة النهائية انه لا يوجد نمط مصرفي معين يناسب جميع البلدان . الا اننا كبلد نام يمكننا الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة وخبراتها في هذا المجال .

ثالثا — وفيما يتعلق بالرقابة على البنوك التجارية ، ففي الفترة ٥٢—١٩٦٤ أبان تولي مجلس النقد الاردني زمام السلطة النقدية لم تكن هناك سياسة ائتمانية محددة المعالم حيث كانت البنوك التجارية تتبع سياسة ائتمانية متحفظة هدفت من خلالها الى تحقيق مصالحها الذاتية والحفاظ على سمعتها في السوق وذلك عن طريق الاحتفاظ بنسب عالية من السيولة والتحفظ في منح الائتمان .

وبعد انشاء البنك المركزي الاردني عام ١٩٦٤ أتبعت سياستان هما : —

أ) السياسة النقدية : وقد كان هدفها الحفاظ على الاستقرار النقدي والحيلولة دون تعرض البلاد لضغوط التضخم النقدي او الانكماش وحشد الموارد المحلية للاغراض الاستثمارية ، ولكن هذه السياسة (باسلحتها التقليدية كسعر الخصم ونسبة الاحتياطي النقدي والسيولة القانونية وسعر الفائدة) لم تكن قادرة على تنظيم الائتمان الممنوح بواسطة البنوك التجارية وتوجيهه نحو قطاعات الانتاج بالشكل المرغوب ، حيث اصطدمت تلك السياسة بعقبات شتى قللت من فعاليتها ، ومن هذه العقبات : —

١ — عدم وجود سوق نقدي ورأسمالي متطور الامر الذي قلل من فعالية سعر اعادة الخصم كاحدى ادوات السياسة النقدية الهامة .

٢ — ان وجود نظام المرابحة العثماني ابقى على هيكل اسعار الفائدة جامدا وحال دون مواكبته للتطورات التي حدثت في الاسواق العالمية ، مما يعني عدم فعالية اداة سعر الفائدة كاداة من ادوات السياسة النقدية . ومن الجدير بالذكر ان البنك المركزي بدأ بتخطي هذا النظام منذ منتصف عقد السبعينات من هذا القرن حيث حدد الحد الاعلى لسعر الفائدة على القروض والحد الادنى على الودائع

University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومع هذا لا زال هيكل اسعار الفائدة يتصف بعدم مرونته نسبيا لعدم اخضاعه لميكانيكية السوق .

٣ — ان احتفاظ البنوك التجارية بنسب عالية من السيولة القانونية والاحتياطيات النقدية تفوق النسب المقررة من قبل السلطة النقدية قلل من فعالية السياسة النقدية عند استعمال نسبة الاحتياطي النقدى والسيولة القانونية كسلاحين هامين من اسلحتها .

ب) السياسة الائتمانية : — والمقصود بها تنظيم الائتمان من حيث الكم والنوع باستعمال وسائل مختلفة كالسقوف الائتمانية وتحديد نسبة رأس المال الى الودائع وتحديد الحد الادنى لرأس المال .

وقد كانت السياسة الائتمانية التي انتهجها البنك المركزى الاردني من اجدى الاساليب التي اتبعت في سبيل الحفاظ على الاستقرار النقدى والحد من الضغوط التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد القومي وتوجيه وتنظيم هيكل الائتمان المصرفي . فقد ساهمت في تغيير هيكل الودائع لصالح ودائع التوفير ولأجل على حساب الودائع تحت الطلب، وهذا يساهم في تعزيز مقدرة البنوك التجارية على زيادة آجال التسهيلات التي تمنح بواسطتها ، ومما يساهم في تدعيم هذه المقدرة ان الودائع تحت الطلب في الاردن تتميز بانخفاض معدل دورانها الأمر الذى يعني قلة عدد المرات التي تستعمل فيها هذه الودائع .

بقي ان نعرف ان تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج ساهمت جنبا الى جنب مع التحويلات المعاكسة للعمال العرب والاجانب في زيادة انشطة البنوك التجارية وشجعت على انشاء بنوك جديدة وفتح فروع جديدة للبنوك القائمة حيث عملت تلك التحويلات على رفد سيولة الاقتصاد الاردني بزيادة عرض النقد بمفهومه الضيق (M_1) عن طريق الزيادة في الودائع تحت الطلب او زيادة عرض النقد بمفهومه الواسع (M_2) بزيادة ودائع الادخار ولاجل .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

رابعا ـ اما بالنسبة لتمويل البنوك التجارية للتنمية الاقتصادية في الاردن فقد خلصنا الى النتائج التالية :ـ

أ) ان حجم الائتمان المصرفي الممنوح بواسطة البنوك التجارية قد توسع كثيرا ، فقد كان ينمو بمعدلات كبيرة خلال الفترة (١٩٧٠ـ١٩٨٠م) ،واتخذت هذه الزيادة مكانها في بند القروض في جانب الاصول وبند الودائع في جانب الخصوم.

ب) يدل الاتجاه العام على نمو الوعي المصرفي في الاردن فقد ازداد الاعتماد على الودائع بدلا من النقد المتداول ،ولكن لا زالت نسبة النقد المتداول لدى الجمهور الى عرض النقد نسبة عالية بالمقارنة مع الدول المتطورة ،ويعزى ذلك الى تركز فروع البنوك التجارية في المدن الرئيسية وعدم انتشار الخدمات المصرفية في الارياف.

ج) ان عرض النقد قد كان ينمو بمعدلات اسرع من الزيادة في الدخل القومي في معظم سني الدراسة مما كان له أثرا سلبيا في زيادة المستوى العام للاسعار وحدوث التضخم.

د) ان توزيع أصول البنوك التجارية يتألف في معظمه من أصول قصيرة الاجل ، مما يدعوها الى الاحتفاظ بنسب عالية من السيولة الامر الذى يؤثر على طبيعة العملية التمويلية للبنوك التجارية بالتركيز على منح الائتمان القصير الاجل وتوجهه لقطاع الخدمات وقطاع التجارة العامة. كذلك فان احتفاظ البنوك التجارية بسيولة أعلى من النسب المقررة يتضمن وجود مبالغ معطلة كان من الممكن استخدامها في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية.

هـ) اظهر الائتمان المصرفي للبنوك التجارية اتجاهات تضخمية في بعض سني الدراسة مما ساعد في زيادة الضغوط التضخمية التي شهدها الاردن مع مطلع عام ١٩٧٣.

و) انخفاض بندى الاستثمارات المحلية وفي الخارج الى اجمالي الاصول،وارتفاع نسبة مساهمة البنوك في الدين العام مما ساهم في رفع سيولة الاقتصاد المحلي وحدوث التضخم.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

د) أن معظم التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية كانت محصورة على الاجل القصير علاوة على استمرار تركز الائتمان المصرفي في ايدى عدد قليل من المقترضين لا سيما داخل المدن الرئيسية خاصة عمان ، مما يعني سوءا في توزيع التسهيلات الائتمانية حسب المناطق الجغرافية .

خ) على الرغم من التغير البسيط الذى طرأ على توزيع التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية لصالح قطاعات الانتاج (الزراعة والصناعة) الا أن النسبة الكبرى من التسهيلات لا زالت تتركز في تمويل قطاعات التجارة العامة والبناء وشراء الاراضي والعقارات.

— وفي ضوء ما تقدم من نتائج تبرز لنا التوصيات التالية : —

أولا : — لوحظ ان التوزيع القطاعي والجغرافي لائتمان البنوك التجارية غير متوازن ، فلا يزال نصيب قطاعي الزراعة والصناعة من الائتمان المصرفي متدنيا حيث تفضل البنوك منح الائتمان للاغراض التجارية لا سيما قطاع المستوردات لانه أضمن وأكثر ربحية وأقصر أجلا ، وفي هذا المجال نوصي بما يلي : —

أ) زيادة الائتمان المباشر الممنوح بواسطة البنوك التجارية لقطاعي الزراعة والصناعة.

ب) زيادة مساهمة البنوك التجارية في القروض المقدمة للمؤسسات المتخصصة في اقراض هذين القطاعين الانتاجيين الحيويين وهما مؤسسة الاقراض الزراعي وبنك الانماء الصناعي ، واللتين بدورهما تقومان بتقديم القروض لقطاعي الزراعة والصناعة بشكل مباشر ، وذلك عن طريق اتخاذ اجراءات وحوافز معينة كأن تقوم الحكومة ممثلة بالبنك المركزى بدور الكفيل للقروض الزراعية والصناعية وتقديم الاعفاءات الضريبية في هذا المجال وتخصيص جزء من الاحتياطيات الالزامية التي تحتفظ بها البنوك التجارية لتمويل قطاعي الزراعة والصناعة.

جـ) زيادة الاهتمام بتمويل الصادرات وذلك على حساب تمويل المستوردات لا سيما السلع الاستهلاكية منها مما يساهم في تخفيف العجز في الميزان التجارى .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثانياً — بالنسبة لهيكل اسعار الفائدة فقد تبين عدم مرونته نسبيا ويوصى باعطائه مرونة كافية باتباع خطوات مختلفة من بينها ما يأتي : —

أ) ربط اسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية بمعدلات التضخم النقدى السائدة في البلاد لتمكين اصحاب الودائع من الحصول على عوائد اكثر .

ب) التركيز على سياسة تفضيلية لاسعار الفائدة حسب معيار أجل الوديعة ، بمعنى رفع اسعار الفائدة على الودائع طويلة الاجل مما يساهم في تشجيع المدخرات وتحسين ثم زيادة الميل الحدى للادخار وبالتالي زيادة ودائع البنوك وتوسيع قدرتها التمويلية . على انه يجب ملاحظة ان رفع سعر الفائدة يؤثر سلبيا فقط على المشروعات التي يكون فيها مردود الاستثمار منخفضا ، اما في حالة المشروعات ذات المردود المرتفع فيكون تأثرها محدودا برفع سعر الفائدة ، وأن رفع سعر الفائدة يساعد في اعادة هيكلة الاستثمار بخروج المشروعات ذات المردود المنخفض من السوق .

جـ) التركيز على انتهاج سياسة تفضيلية لاسعار الفائدة حسب اغراض التمويل ، بمعنى رفعها على القروض الاستهلاكية لزيادة تكلفتها ومن ثم لتقليص هذا النوع من القروض وفي المقابل تخفيض سعر الفائدة على القروض الانتاجية .

د) جعل اسعار الفائدة التي يحددها البنك المركزى على ودائع البنوك بعملات اجنبية قابلة للتحويل متسقة مع الاسعار العالمية السائدة في الخارج تلافيا لأى تسرب محتمل من موارد البنوك الى خارج الاردن .

هـ) أن تقوم البنوك التجارية عن طريق فروعها العاملة في الخارج باستقطاب اموال الاردنيين العاملين في الخارج نحو الاستثمارات الانتاجية ، باعطاء فوائد تفضيلية لتحويلاتهم لا سيما عندما تكون بعملات اجنبية قابلة للتحويل . ويمكن ان تستفيد البنوك التجارية من تسهيلات البنك المركزى في هذا المجال كالسماح لها بفتح حسابات غير مقيمة لديها للاردنيين والاجانب . وهنا نجدها ايضا مطالبة بزيادة عدد فروعها العاملة في الخارج وفتح مكاتب تمثيلية هناك للاسهام في استقطاب رؤوس الاموال العربية والاجنبية نحو الداخل .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثا : ـ تبين لنا أن هناك اعتمادا قويا على القروض الخارجية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية وهنا نطالب البنوك التجارية للتعاون في تقديم القروض البديلة بالتركيز على منح القروض المحلية المجمعة (Syndicated Loans) ،وذلك بهدف خلق احجام متزايدة من الائتمان الموجه لاغراض التنمية الاقتصادية. ويمكن تشجيع هذا النوع من القروض بزيادة حجم الودائع من جهة ومد آجالها من جهة أخرى ،علاوة على الاستفادة من نظام سوق التعامل بين البنوك (Interbank Market).

رابعا : لاحظنا ان درجة الوعي المصرفي لدى الجمهور متدنية نسبيا وهنا فان البنوك التجارية مطالبة ببث الوعي المصرفي عن طريق تحسين نوعية الخدمات المصرفية وتوزيعها بشكل عادل حسب احتياجات المناطق الجغرافية بعد اجراء دراسة واعية لتلك الاحتياجات ،ويمكن ان تستفيد من خدمات الصحف ووسائل الاعلام المختلفة كالراديو والتلفزيون في هذا المجال. كل ذلك يساهم في اجتذاب النقد المتداول لدى الجمهور وتشجيع التعامل المصرفي ومنع الاكتناز والاسهام في تعبئة موارد البنوك وتدعيم طاقاتها الاقراضية. وهنا يجب التنبّه الى وجود فئة من الناس في الريف والبادية والمدينة ممن لا يؤمنون بالنظام المصرفي القائم على اعتبار انه نظاما ربويا ،ولمنع الاكتناز في هذه الحالة فاننا نوصي بانشاء مؤسسات لاربوية وزيادة فروع المؤسسات القائمة (كالبنك الاسلامي مثلا) وذلك بهدف استقطاب مدخرات هذه الفئة.

خامسا : رأينا أن البنوك تحتفظ بنسب عالية من السيولة بشكل يفوق النسب المقررة. ولذلك فهي مطالبة (اى البنوك) بالعمل على تخفيض نسب سيولتها واستخدام الفائض في تمويل المشروعات الانتاجية. وهنا يقترح على البنك المركزي فرض غرامة بنسب متزايدة على البنوك التي تحتفظ بسيولة اعلى من النسب المقررة.

سادسا : بالنسبة لبند الاستثمارات نرى زيادة هذا البند في اصول البنوك التجارية بتنمية الاستثمارات المحلية وتقليص الاستثمارات في الخارج ويمكن اتباع عدة سبل لتحقيق ذلك :

أ) السماح للبنوك التجارية بزيادة مساهماتها في اسهم المنشآت الاردنية بدرجة اكبر مما هي عليها الان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب) اعفاء جزء من الارباح المتحققة عن هذه المساهمات من الضرائب وفق سلم من الافضليات حسب القطاعات الانتاجية بحيث تكون نسبة الاعفاء للمشروعات الانتاجية اعلى منها بالنسبة للمشروعات الاخرى.

حـ) فرض ضرائب على ارباح البنوك المتحققة من استثمارتها في خارج الاردن.

سابعا : تعتبر الودائع من اهم مصادر اموال البنوك التجارية من حيث اثرها على القدرة التمويلية للبنوك اذ من المعروف ان هناك علاقة مباشرة بين المتغيرين سالفي الذكر، فكلما زاد حجم الودائع زادت مقدرة البنوك على منح الائتمان ولتنمية هذا المصدر يقترح اتباع الاساليب التالية :

أ) اتباع سياسة تفضيلية لاسعار الفائدة حسب معيار أجل الوديعة (انظر البند رقم "٢" من التوصيات).

ب) ان تعمل البنوك التجارية على تخفيض ودائعها المحتفظ بها لدى البنك المركزي الى الحد القانوني واستخدام الفائض في الاستثمارات وتقديم القروض الانتاجية.

حـ) ان يعمل البنك المركزي على تحديد سقف ادنى وأعلى لاسعار الفائدة على الودائع ليفسح المجال بين البنوك للتنافس على استقطاب الودائع بين هذين الحدين.

د) اصدار شهادات استثمار بفئات صغيرة تكون بمتناول جميع المواطنين بهدف تشجيع الادخار لديهم.

ثامنا : تبين لنا من خلال تحليل موارد البنوك التجارية انخفاض نسبة رأس المال الى مجموع الموارد، ونظرا لوجود علاقة بين حجم رأس المال وطاقة البنك الاقراضية وانه كلما زاد حجم رأس المال زادت الثقة بالبنك وبالتالي زيادة حجم الودائع فاننا نوصي بزيادة حجم رأس المال وزيادة نسبته الى اجمالي الودائع مما يساهم في تدعيم الثقة بالبنوك وزيادة انشطتها المصرفية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تاسعا : بالنسبة لعدد البنوك التجارية العاملة في الاردن فنرى انها في الوضع الحالي كافية ولا نجد هناك حاجة لفتح بنوك جديدة ، ولكننا نطالب البنوك الاردنية القائمة بالعمل على تغطية الريف والبادية بخدماتها المصرفية بفتح فروع جديدة لها في تلك المناطق بعد دراسة احتياجاتها ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى نجدها مطالبة بفتح فروع لها في الخارج للاسهام في حشد مدخرات الاردنيين العاملين في الخارج وروؤس الاموال العربية والاجنبية نحو أوجه الاستثمار المحلية في المشروعات الانتاجية . كما اننا نوصي بأردنة فروع البنوك الاجنبية العاملة في الاردن وذلك منعا لاى تسرب محتمل من ارباحها خارج البلاد .

عاشرا : وفيما يتعلق بالسياسة النقدية فقد رأينا تدني فعالية أدواتها في توجيه الائتمان كما ونوعا ، ولذلك فاننا نوصي بالعمل على تطوير السوق النقدى والمالي في الاردن وتفادى احتفاظ البنوك بنسب عالية من السيولة تفوق النسب المقررة . وفي هذا المجال يمكن اللجوء الى تخطيط الائتمان بتحديد حاجات التمويل بصورة مسبقة حسب متطلبات خطة التنمية الاقتصادية ، والمقصود هنا بتخطيط الائتمان تدخل السلطة النقدية في تحديد سقوف ائتمانية للتسهيلات الممنوحة مع مراعاة آلية الاقتصاد الاردني وملكية الجهاز المصرفي .

" انتهى بحمد الله " .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مصادر الدراسة

أ) المصادر العربية :-

أولا - الكتب

١ - ابراهيم، محمد نبيل . النواحي العملية لسياسات البنوك التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤ .

٢ - اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية . التنمية الاقتصادية في الدول العربية ١٩٥٠-١٩٥٦، مطبعة لبنان، بيروت.

٣ - حبيب، كاظم . مفهوم التنمية الاقتصادية، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٠ .

٤ - الحوراني، احمد . المؤسسات المصرفية في الاردن، البنك المركزي الاردني، عمان، ١٩٧٨ .

٥ - راضي، عبد المنعم . النقود والبنوك في النشاط الاقتصادي، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٠ .

٦ - الرزاز، محمد . محاضرات في النقود والبنوك، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٤ .

٧ - رمضان، زياد . ادارة الاعمال المصرفية : دراسة تطبيقية عن الاردن، عمان (د.ن)، ١٩٧٧ .

٨ - الروبي، نبيل . التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٣ .

٩ - الزعبي، بشير . دور التمويل الخارجي في خطتي التنمية الثلاثية والخمسية، البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات، عمان، ١٩٧٦ .

١٠ - الساكت، بسام . تطوير انتاجية التحويلات، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، المؤتمر الخاص بالهجرة الدولية في العالم العربي، ١١-١٦/٥/١٩٨١، بيروت.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

١١— سلامه ،نبيه . السياسة التجارية في الاردن ،الجامعة الاردنية ،رسالة ماجستير لم تنشر،عمان ، ١٩٨٢ .

١٢— الشافعي ،محمد زكي . مقدمة في النقود والبنوك ،دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧ .

١٣— الشماع ،خليل . ادارة المصارف التجارية مع دراسات تطبيقية في المصرفية العراقية المقارنة ،مطبعة الزهراء ،بغداد ، ١٩٧٦ .

١٤— صلاح ،جمال . ضرورة اتجاه البنوك التجارية في الاردن نحو الائتمان الطويل الاجل ،البنك المركزي الاردني ،عمان ، ١٩٨١ .

١٥— عبد الحق ،يوسف ابراهيم . التخطيط والتنمية الاقتصادية في الاردن ، جامعة القاهرة/ كلية الحقوق ،القاهرة ، ١٩٧٩ .

١٦— عبيدات ،سليمان خالد . ادارة المصارف التجارية والمتخصصة في الاردن بهدف توجيهها لخدمة التنمية ،جامعة بغداد ،رسالة ماجستير لم تنشر ،بغداد ، ١٩٧٧ .

١٧— الفانك ،فهد . البنوك والاقتصاد الاردني ،البنك العربي ،عمان ، ١٩٦٥ .

١٨— قريصة ،صبحي تادرس . دراسة في النظم النقدية والمصرفية : مع الاشارة الخاصة الى مصر ولبنان ،معهد البحوث والدراسات العربية : قسم البحوث والدراسات الاقتصادية ،القاهرة ، ١٩٧٤ .

١٩— قريصة ،صبحي تادرس . النقود والبنوك والتجارة الخارجية ،دار الجامعات المصرية ،الاسكندرية ، ١٩٧٤ .

٢٠— كمال ،حسن محمد وحسن غلاب . البنوك التجارية ،مكتبة عين شمس ،القاهرة ، ١٩٧٩ .

٢١— الدبوى ،حربى وسليم ابو الشعر . حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الاردنيين الى الخارج ،البنك المركزي الاردني ،دائرة الابحاث والدراسات ،عمان ، ١٩٨٢

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٢٢ـ النبوى ،مريى. هجرة قوة العمل الاردنية الى الخارج (دراسة متخصصة عن الاردن) ،البنك المركزى الاردني ،دائرة الابحاث والدراسات،عمان ، ١٩٧٨.

٢٣ـ هاشم ،اسماعيل محمد . النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ،بيروت، ١٩٧٩.

ثانيا ـ ابحاث لم تنشر : ـ

٢٤ـ البنك المركزى الاردني ،دائرة الابحاث والدراسات،القطاع المصرفي في الاردن : تقييم نشاطه ،المشاكل التي يعاني منها واهدافه خلال خطة التنمية الخمسية ١٩٨١ـ١٩٨٥م،عمان، ١٩٨١.

ثالثا ـ المطبوعات والمنشورات الرسمية : ـ

أ) البنك المركزى الاردني :

٢٥ـ التقارير السنوية ،للاعوام ٧٠ـ١٩٨٠ ،دائرة الابحاث والدراسات.

٢٦ـ النشرة الاحصائية الشهرية،كانون أول ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٨، ١٩٨٠، ونيسان ١٩٧٦، وتموز ١٩٧٧، وأيار ١٩٨٠ ،دائرة الابحاث والدراسات،عمان.

ب) البنك العربي المحدود :

٢٧ـ التقرير السنوى لعام ١٩٧٠، عمان.

ج) جمعية البنوك :

٢٨ـ تقرير مجلس الادارة لعام ١٩٨٠، عمان.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

د) دائرة المطبوعات والنشر :

٢٩- التنمية الزراعية في الاردن ،عمان ، ١٩٧٩ .

٣٠- مسيرة ربع قرن مع ملك وشعب ،عمان ، ١٩٧٦ .

٣١- مسيرة التنمية في الاردن بالتعاون مع الجمعية العلمية الملكية ،عمان ١٩٧٨/١٩٧٩ .

هـ) دائرة الاحصاءات العامة :

٣٢- النشرة الاحصائية السنوية ،العدد الواحد والثلاثون ،مطبعة دائرة الاحصاءات العامة ،عمان ، ١٩٨٠ .

٣٣- النشرة الاحصائية السنوية ،العدد الثلاثون ،مطبعة دائرة الاحصاءات العامة ،عمان ، ١٩٧٩ .

٣٤- النشرة الاحصائية السنوية ،العدد الخامس والعشرون ،مطبعة دائرة الاحصاءات العامة ،عمان ، ١٩٧٥ .

٣٥- النتائج الاولية لتعداد السكان كما هي في ١٠/١١/١٩٧٩ .

و) المجلس القومي للتخطيط :

٣٦- برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية (١٩٦٤-١٩٧٠).

٣٧- خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥) .

٣٨- خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦-١٩٨٠) .

ز) الوزارات :

٣٩- المملكة الاردنية الهاشمية ،الجريدة الرسمية رقم (٢٥٣٣) تاريخ ١٠/١/١٩٧٥ ، قانون البنك المركزي رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ ،والمعدل بموجب القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٧٥ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

٤٠- المملكة الاردنية الهاشمية، الجريدة الرسمية رقم(٢٥٣٣) تاريخ ١٥/١/١٩٧٥، قانون البنوك المرخصة رقم(٢٤) لسنة ١٩٧١ والمعدل بموجب القانون المؤقت رقم(٥) لسنة ١٩٧٥.

رابعا- البنك المركزي الاردني :-

٤١- ملفات دائرة الدين العام.

٤٢- ملفات دائرة مراقبة البنوك

٤٣- ملفات دائرة الصلة الاجنبية والصيرفة.

خامسا - ندوات مصرفية :-

٤٤- البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات. دور البنك المركزي الاردني والبنوك التجارية ومؤسسات الأقراض المتخصصة في التنمية الاقتصادية بتاريخ ١٤/٥/١٩٧٣. مطبعة البنك المركزي، عمان، ١٩٧٣.

٤٥- البنك المركزي الاردني، دائرة الابحاث والدراسات. الندوة المصرفية والمالية التي عقدها البنك المركزي بالتعاون مع الجمعية الطبية ٢٨-٣٠/١٠/١٩٨٠، عمان، ١٩٨٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب) المصادر الاجنبية :-

Books:

1. Ackly, Gardner, Macroeconomic theory and Policy, Macmillan Publishing Co., New York, 1978.
2. Burgess, Norman, Banking and Investment, Pergamon Press, Oxford, 1969.
3. Cairncross, A.K., Factors in Economic Development., George Allen and Uniwin Ltd., 1972.
4. Cameron, Rondo E., Banking and Economic Development: Some Lessons of History, Oxford University Press, London 1972.
5. Chandler, Lester V., The Economics of Money and Banking. 6th , Harper and Row, New York, 1973.
6. Clemens, H.J., Balance Sheet and Lending Banker, 3rd. ed., Europe Publications ltd., London, 1961.
7. Crosse, Howard P. & Hample George H., Management Policies for the Commercial Bank, Englwood New Jersy, Califf, Printice Hall, 1973.
8. Culbertson, John Mathew, Money and Banking, Macgraw Hill, New York, 1972.
9. Doyle, E.P., Practice of Banking, Macdonald and Evans Ltd, London, 1978.
10. HansonJL, Monetary Theory and Practice, Macdonald and Evans Ltd., London, 1978.
11. Kattan, Jack, Factors affecting Economic Development in Jordan, Central Bank of Jordan Amman, 1974.
12. Klein John J., Money and the Economy, 4th ed. Hrcourt Brace Jonavich Inc., New York, 1978.
13. Marto, Michel, Money Supply Model: Jordan, Ph.D. Dissertation, Central Bank of Jordan, Amman, 1970.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

14. Nadler, Fauls, Commercial Banking in the Economy, Random house, New York, 1968.

15. Prather, Charles, Money and the Banking 4rth ed., Richard D. Irwin Inc., 1969.

16. Samuelson, Paul A., Economy, MacGraw-Hill Kogakusha Ltd., Japan, 1973.

17. Sayers, Richard Sidney, Modern Banking, 7th ed., Oxford University Press, 1967.

18. Tukan, Ummaya, An Analysis of Central Banking in Jordan, Unpublished Masters thesis AUB Beirut 1970.

19. Thorn, Philip, Banking Structure & Sources & Finance in the Far East, Banker research Unit, London, 1974.

20. Whiting D.P. Elements of Banking, Macdonald and Evans Ltd., London, 1975.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (١)

حجم التجارة الخارجية الى الناتج القومي الاجمالي ونصيب الفرد من المستوردات والصادرات
للفـــــترة ١٩٧١ — ١٩٧٩ .

السنة	(١) الصادرات الوطنية (بالاف الدنانير)	(٢) المستوردات (بالاف الدنانير)	(٣) حجم التجارة الخارجية (بالاف الدنانير)	(٤) الناتج القومي الاجمالي (بملايين الدنانير)	(٤/٣) ٪	نصيب الفرد من المستوردات (بالدنانير)	نصيبة من الصادرات (بالدنانير)
١٩٧١	٨٨١٧	٧٦٦٢٧	٨٥٤٤٤	١٩٩ر٤	٤٢ر٩	٤٤ر٥	٥ر١
١٩٧٢	١٢٦٠٦	٩٥٣١٠	١٠٧٩١٦	٢٢١ر٠	٤٨ر٨	٥٣ر٧	٧ر١
١٩٧٣	١٤٠١٠	١٠٨٢٠٠	١٢٢٢١٠	٢٤١ر٠	٥٠ر٧	٥٩ر١	٧ر٧
١٩٧٤	٣٩٤٣٧	١٥٦٥٠٧	١٩٥٩٤٤	٢٧٩ر٣	٧٠ر٢	٨٢ر٨	٩ر٢٠
١٩٧٥	٤٠٠٧٥	٢٣٤٠١٣	٢٧٤٠٨٨	٣٤٢ر٥	٨٠ر٠	١١٩ر٩	٥ر٢٠
١٩٧٦	٤٩٥٥٣	٢٣٩٥٣٦	٣٨٩٠٩١	٥٤٢ر٥	٧١ر٧	١٦٦ر٧	٢٤ر٥
١٩٧٧	٦٠٢٥٣	٤٥٤٤١٧	٥١٤٦٧٠	٦١٣ر٥	٨٢ر٥	٢١٣ر٦	٢٨ر٣
١٩٧٨	٦٤١٢٩	٤٥٨٨٢٦	٥٢٢٩٥٥	٧١٤ر١	٧٣ر٢	٢٠٧ر١	٢٨ر٩
١٩٧٩	٨٢٥٥٦	٥٨٩٥٢٣	٦٧٢٠٧٩	٨٥٣ر٢	٧٨ر٨	٢٧٣ر٩	٣٨ر٤

المصدر: البنك المركزي الاردني ،النشرة الاحصائية الشهرية ،العدد (٤) نيسان ١٩٧٦ ،والعدد (٥) أيار ١٩٨٠ ،الجداول ٢٤ ،٢٥ ،و ٤-١ (عمان: مطبعة البنك المركزي)

ملاحظة:

قام الباحث بحساب الاعمدة: (٥) و (٦) و (٧) .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٢)

الانفاق على الانتاج القومي الاجمالي للفترة ٦٧–١٩٧٩ (بملايين الدنانير)

	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩*
١) الانفاق على الاستهلاك الخاص	١٠٣ر٨	١١٧ر٤	١٥٦ر٨	١٥٢ر٨	١٦١ر٧	١٧٧ر٤	١٨٣ر٢	١٩٩ر٨	٢٣١ر٩	٣٣٨ر٩	٤١٦ر٨	٤٩٧ر٦	٦١٨ر٧
٢) الانفاق الحكومي العام على الاستهلاك	٤٠ر٠	٥٥ر٩	٦٤ر٠	٥٨ر٧	٦٠ر٤	٦٨ر٣	٨٠ر٠	٩٧ر٧	١١٠ر١	١٣٠ر٣	١٥٦ر٦	١٨٠ر٧	٢١٥ر٠
٣) تكوين رأس المال الثابت	٢٤ر٠	٢٧ر٠	٣٥ر٨	٢٥ر٢	٣٠ر٧	٣٦ر٣	٤٧ر٢	٦٣ر٢	٨٧ر٩	١٥٠ر٢	١٩٧ر٠	٢٣٣ر٠	٢٨٠ر٠
٤) التغير في قيمة الموجودات	١ر٦–	٥ر٠	٣ر٩	١ر٣–	٥ر٤	٠ر٦–	٠ر٨–	٢ر٤	٠ر٩	١٢ر٢	٥ر٥	٩ر٣	١٤ر٥
الانفاق على الاستهلاك والتكوين الرأسمالي الاجمالي	١٧٠ر٢	٢١٠ر٨	٢٦٠ر٥	٢٥٧ر٣	٢٦٣ر٦	٢٨٨ر٠	٣٠٢ر٢	٣٣١ر٠	٤٦٥ر٨	٦٣١ر٦	٧٧٥ر٩	٩١٠ر٦	١١٢٨ر٢
٥) البضائع والخدمات المصدرة	٢٠٨ر٠	١٨ر٩	٢٠ر٦	١٧ر٨	١٧ر٦	٣٧ر٠	٥٢ر٤	٨٠ر٣	١١٨ر٩	١٩٢ر١	٢٤٢ر٠	٢٦٤ر١	٣٢٠ر٠
مجموع الانفاق على الانتاج المحلي الاجمالي والمستوردات	١٩١ر٠	٢٢٩ر٧	٢٨١ر٠	٢٥١ر٢	٢٧٥ر١	٣٢٥ر٠	٣٥٤ر٧	٤٣٣ر٤	٥٧٩ر٧	٨٣٣ر٧	١٠١٧ر٩	١١٧٤ر٧	١٤٤٨ر٢
٦) ناقصا البضائع والخدمات المستوردة	٥٩ر٨	٧٣ر٦	٩٧ر٧	٧٦ر٨	٨٨ر٩	١١٧ر٨	١٣٦ر٤	١٩٦ر١	٣٠١ر١	٤٣٢ر٠	٥٤٠ر٣	٦٠٥ر٦	٧٢٣ر٠
الانفاق على الانتاج المحلي الاجمالي	١٣١ر٢	١٥٦ر١	١٨٣ر٤	١٧٤ر٤	١٨٦ر٢	٢٠٧ر٢	٢١٨ر٣	٢٤٧ر٣	٢٧٨ر٦	٤٠١ر٧	٤٧٤ر٦	٥٦٩ر١	٧٢٥ر٢
٧) صافي الدخل من الاستثمار في الخارج	١١ر٣	١٠ر٣	١٤ر٠	١٢ر٦	١٣ر٢	١٣ر٨	٢٣ر٢	٣٢ر٠	٦٣ر٩	١٤٠ر٨	١٤٥ر٩	١٤٥ر٠	١٦٨ر٠
الانفاق على الانتاج القومي الاجمالي	١٤٢ر٥	١٦٦ر٤	١٩٧ر٤	١٨٧ر٠	١٩٩ر٤	٢٢١ر٠	٢٤١ر٥	٢٧٩ر٣	٣٤٢ر٥	٥٤٢ر٥	٦٣٣ر٥	٧١٤ر١	٨٥٣ر٢

* تقديرات اولية

المصدر: البنك المركزي الاردني ، النشرة الاحصائية الشهرية ، العدد (٥) أيار ١٩٨٠ ، والعدد (١١) تشرين ثاني ١٩٨٠ ، (عمان : مطبعة البنك المركزي)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٣)

المصدر الصناعي للانتاج المحلي الاجمالي (بملايين الدنانير) (بسعر التكلفة) (٦٨-١٩٧٩)

	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨*	١٩٧٩*
أ) الصناعات:												
ـ الزراعة والغابات وصيد الاسماك	١٦٫٢	٢٢٫٥	١٥٫٦	٢٣٫٩	٦٦٫٦	١٧٫٦	٣٠٫٣	٢٦٫٠	٣٧٫٣	٤١٫٧	٥١٫٠	٤٨٫٠
ـ الصناعات الاستخراجية	٣٫٢	٢٫٥	٣٫٧	٣٫٢	٣٫٣	٤٫٠	١٠٫٨	١٦٫٣	١٧٫٨	١٩٫٩	٢٢٫٩	٣٠٫٨
ـ الصناعات التحويلية	١٣٫٩	١٦٫٣	١٢٫٢	١٤٫١	١٢٫٥	١٢٫٢	٢٩٫٧	٣٠٫٥	٤٧٫٥	٦٥٫١	٦١٫٤	٧٩٫٦
ـ الكهرباء والمياه	١٫٥	١٫٦	١٫٩	٢٫٢	٢٫٥	٢٫٨	٣٫٠	٣٫١	٣٫٦	٤٫١	٥٫٢	٧٫٨
ـ الانشاءات	٩٫٧	١٠٫٧	٧٫٧	٧٫٤	٩٫٢	٥٫٢	٦٫٨	١٦٫١	٢٣٫٣	٢٧٫٠	٣٥٫٠	٤٣٫٠
ـ تجارة الجملة والمفرق والمطاعم والفنادق	٢٦٫٢	٣٤٫٣	٣٢٫٢	٣٣٫٠	٣٥٫٧	٣٨٫١	٤٢٫٣	٤٦٫٣	٤٩٫٤	٦٩٫٣	٨٧٫٠	١٠٥٫٠
ـ النقل والمواصلات	١٢٫٩	١٤٫٤	١٤٫٣	١٤٫٦	١٧٫٣	١٧٫٩	٢٢٫٨	٢٤٫٩	٣٢٫٥	٣٥٫٩	٦٧٫٣	٧٩٫٠
ـ خدمات مالية وعقارية وخدمات اعمال	٦٫٣	٧٫٥	١٩٫٣	١٩٫٨	٢١٫٠	٢٢٫٥	٢٫٥	٢٩٫٧	٣٣٫٤	٤٣٫٦	٥٣٫١	٦٧٫٠
ـ خدمات اجتماعية وشخصية	١٫٨	٢٫٧	٣٫٠	٢٫٩	٣٫٧	٣٫٩	٤٫٣	٨٫٥	٦٫١	٨٫٨	١٠٫٢	١٥٫٠
ـ (ناقص) الخدمات المصرفية المحتسبة	٣٫١-	٥٫١-	٣٫١-	٤٫١-	٤٫٧-	٦٫٦-	٧٫٢-	٩٫٢-	٢٫٠-	٤٫٣-	١٢٫٤-	٨٫٣-
٢) خدمات حكومية	٣٦٫٤	٤٠٫٥	٤٢٫٥	٤٣٫٦	٤٥٫٩	٤٦٫٧	٥٤٫٣	٦٥٫٢	٨١٫٧	٨٤٫٤	٩٥٫٠	١١٢٫٠
٣) المؤسسات التي لا تهدف الى الربح	٣٫٢	٢٫٦	٣٫٠	٣٫٠	٣٫٢	٤٫٠	٤٫٩	٥٫٠	٥٫٥	٩٫١	١٠٫٥	١٣٫٢
٤) الخدمات المنزلية	٠٫٦	٠٫٦	٠٫٦	٠٫٦	٠٫٦	٠٫٦	٠٫٧	٠٫٧	٠٫٧	٠٫٨	٠٫٩	١٫٦
الانتاج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة	١٣٨٫٢	١٣٢٫٥	١٥٤٫٧	١٦١٫٠	١٨٢٫٨	١٨٨٫٩	٢٤٢٫٤	٢٦١٫٤	٣٥٨٫٥	٤٠٣٫٣	٤٧٫١	٥٨٫٢
+ صافي الضرائب غير المباشرة	١٧٫٩	٢٠٫٩	١٩٫٧	٢٠٫٢	٢٤٫٤	٢٩٫٤	٤٫٩	٩٫٢	٤٣٫٢	٧٤٫٣	٨٢٫٠	٩٧٫٠
= الانتاج المحلي الاجمالي بسعر السوق	١٥٦٫١	١٨٣٫٤	١٧٤٫٤	١٨٦٫٢	٢٠٧٫٢	٢١٨٫٣	٢٤٧٫٣	٢٧٨٫٦	٤٠١٫٧	٤٧٨٫٦	٥٢٩٫١	٦٧٥٫٢
+ صافي الدخل من الاستثمار في الخارج	١٠٫٣	١٤٫٠	١٢٫٦	١٣٫٢	١٣٫٨	٢٣٫٢	٣٢٫٠	٦٣٫٩	١٤٠٫٨	١٥٫٩	١٤٥٫٠	١٣٨٫٠
= الانتاج القومي الاجمالي بسعر السوق	١٦٦٫٤	١٩٦٫٤	١٨٧٫٠	١٩٩٫٤	٢٢٥٫٠	٢٤١٫٥	٢٧٩٫٣	٣٤٢٫٥	٥٤٢٫٥	٦٣٣٫٥	٧١٤٫١	٨٥٣٫٢
ناقصا نفقات اهتلاك راس المال	٧٫٦	٧٫٧	٧٫٧	٧٫٩	٨٫١	٨٫٣	٨٫٥	٩٫٠	١٠٫٠	١١٫٠	١٢٫٠	١٧٫٩
ناقصا صافي الضرائب غير المباشرة	٩٫٧	١٠٫٩	١٩٫٧	٢٠٫٢	٢٤٫٤	٢٩٫٤	٤٫٩	٩٫٢	٤٣٫٢	٧٤٫٣	٨٢٫٠	٩٧٫٠
= الانتاج القومي الصافي بسعر التكلفة	١٤٠٫٩	١٣٨٫٨	١٥٩٫٦	١٧١٫٣	١٨٨٫٥	٢٠٣٫٨	٢٣٥٫٩	٢٣٤٫٣	٤٨٩٫٣	٥٣٨٫٢	٦٢٠٫١	٧٣٨٫٣

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحق رقم (٤)

الايرادات المحلية والمساعدات الاجنبية (بالآلاف الدنانير) (٧٥-١٩٧٩)

السنة	(١) الايرادات المحلية	(٢) المساعدات المالية لدعم الموازنة	(٣) المساعدات الاقتصادية والفنية	(٤) القروض الانمائية	(٥) اجمالي الايرادات العامة	(٦) اجمالي النفقات العامة	(٦/١)
١٩٧٥	٨٢٦٢٨	٩٧١٠٩	٣٥٠٠	١٦١٥٥	١١٦٧٦٤	٢٠٤٨٦٤	٪٤٠٫٣
١٩٧٦	١٠٧٥٧٨	٦٦٢٢٦	١٢	١٩٨٨٨	٨٦١٢٦	٢٦٢٤٨٤	٪٤١
١٩٧٧	١٤٢٢٤٩	١٢٢١٩٦	٦	٥٨٥١١	١٨٨٧١٣	٣٣٧٨٣٩	٪٤٢٫١
١٩٧٨	١٥٥٨٠٠	٨٢٣٠٠	—	٦٦٣٠٠	١٤٨٦٠٠	٣٣٢٦٧٤	٪٤١٫٨
١٩٧٩	١٨٠٩٠٠	٢٠٣٢٣٤	—	٦٢٩٧٠	٢٦٦٢٠٤	٤٩٥٥٨٥	٪٣٦٫٥

المصدر :

البنك المركزي الاردني : التقرير السنوي لعام ١٩٧٧ ، والتقرير السنوي لعام ١٩٧٩ (عمان : مطبعة البنك المركزي)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ملحـــق رقم (٥)

الانتاج الزراعي (للضفة الشرقية) بآلاف الاطنان (٧٣–١٩٧٩

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
المحاصيل الحقلية	٦٦ر٧	٣٣٤ر١	٧٤ر١	١٠٠ر٧	٩٣ر٨	٩٢ر٨	٣٢ر٤
الخضروات	١٢٤ر٦	٢٠٥ر٨	٢٦٢ر٣	٢٠١ر٨	٢٠٤ر٤	٤٢٠ر٠	٣٥٣ر٣
الفواكه والاشجار المثمرة	١٠٤ر٠	١٥٦ر٧	٩١ر٧	٨٣ر٤	١٠٣ر٦	١٧٧ر٢	٨٩ر٧

المصدر :ـ

البنك المركزي الاردني ، التقرير السنوي الثالث عشر لعام ١٩٧٦ ، والتقرير السنوي السادس عشر للعام ١٩٧٩ ، (عمان : مطبعة البنك المركزي)

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التصويب

رقم الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢	١١	٣٪	٢٪
٣	٣	١٩٧٦	١٩٧٧
١٤	٨	العلمية	العملية
١٥	٥	الاصول	الخصوم
٢٨	٨	الملكه	المملكه
٣١	٢٠	في	حتى
٣٧	١٠	ثانية(٣٢٪)	ثانية الي (٣٢٪)
٤٣	١٥	والي	وانخفض الي
٤٨	٤	التهسيلات	التسهيلات
٦٤	٤	١٣٫٩	١٣٫٩٪
٦٥	جدول رقم (٩)	—	(بملايين الدنانير)
٩١	١٣	قسم	قسمة
٩١	١٦	وصحيحا	صحيحا
١٠٥	١٠	٧٠٤	٧٠٫٤
١٢٢	٥	١٩٧	١٩٧٥
١٢٦	٤	بين	وبين

****

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

The University of Jordan
Faculty of Economics and Commerce,
Department of Economics and Statistics,

"The Role of Commercial Banks in the Finance of the Economic Development in Jordan".

By
Ali Al Smadi

Supervisor
Dr. Ahmad Katanani

"This thesis has been submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Science in Economics, Faculty of Economics and Commerce, University of Jordan".

٢٦٣٧٨٧

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Summary

This study consists of five chapters, the first of which contains a description of Jordanian economy. It focuses on the problems suffered by the economy such as balance of trade problems, domination of the services sectors, and low capital formation, which consequently affects domestic liquidity needed to finance economic development.

The second chapter represents a theoritical background concerning banking in general with emphasis on Commerical banks. The aims and functions of commerical banks were screutinized within the context of the chapter, and we found that the manner inwhich these banks in developed or developing countries is one of the elements determining the extent of success of development efforts employed. Commercial banks, whether in developed or developing countries have a role to play in economic development through their financing of various types of loans . It was found that experience of Jordan is rather recent in the financing development and it could benefit alot from the experiences of other countries.

The third chapter examines the commercial banks in Jordan; their resourses and uses of funds and the way their functions were supervised and controlled. This was done first by the Jordan currency board before the establishment of the Cnetral bank of Jordan in 1964. Monetary policy before that year was using such tools as liquidity ratio, rediscount rate and interest rate, which were seen inadequate due to:

- Bank's Preference for liquidity i.e. holding excess reserves than required.
- Absence of adequate money and financial markets in Jordan.
- Rigidity of the term structure of interest rates.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

Afterwards, the banking sector witnessed a great expansion which was manfisted in the form of an increase in its assets and liabilities, Credit however, was mostly extended on short-term basis, making the services sector in the economy the major beneficiary espicially in beg cities like Amman. The share of local and Foreign investments in total assets was relatively small. A trend was developing in the form of extending more loans to Agriculture and Industry, nevertheless, their share in total bank credit remained small compared to other sectors like trade, construction and real estate.

Recommendations of the study could be summarized as follows:

1- Need for sectoral and geographic redistribution of credit with emphasis on productive sectors like Agriculture and Industry.

2- Inducing more flexibility in terms structure of interest rates in accordance with market requirements.

3- Local banks must co-operate in extending domestic loans to Government institutions, as an alternative to borrowing from abroad.

4- The banks should Contribute in enhasing credit hapits of the public through making their service more attractive.

5- Commercial banks should adjust their liquidity ratios and use the surplus funds in financing development projects.

6- Banks are encouraged to increase the relative share of local investment in their portfolios.

7- Banks should try to increase their capital so as to enhance the confidence in them and supplement their credit capabilities.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

8- Opening of more branches and representative offices abroad, which help in encouraging the inflow of remitances of Jordanian working aborad as well as Arab and Foreign Capital.

9- The necessity of improving the efficiency of Monetary policy by developing the local money market and making better use of the liquidity of commercial banks.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit